وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلّية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الجهود النحوية واللسانية

عند الدكتور كريم حسين ناصح

أطروحة تقدم بها الطالب

قصي ثعبان يوسف

إلى

مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها / لغة

إشراف

الأُستاذ الدكتور

سلام موجد خلخال الزبيدي

1444 هجرية **2023 ميلادية**

قال تعالى

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾

[طه:144]

إقرار اللجنة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا قد اطّلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ (الجهود النحوية واللسانية عند الدكتور كريم حسين ناصح) التي قدّمها الطالب (قصي ثعبان يوسف) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ، وفيما له علاقة بها ونعتقد أنّها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوارة في اللغة العربية وآدابها بتقدير (امتياز) .

التوقيع /

أ . د . جنان منصور كاظم

(رئيساً)

التاريخ ٧/ ٥/ ٢٠٢٣

التوقيع /

أ . د . محمد حسين علي زعين

(عضواً)

التاريخ ٧/ ٥/ ٢٠٢٣

التوقيع /

أ . م . د . قاسم رحيم حسن

(عضواً)

التاريخ ٧ / ٥/ ٢٠٢٣

التوقيع /

أ . م . د . فلاح رسول حسين

(عضواً)

التاريخ ٧ / ٥ / ٢٠٢٣

التوقيع /

أ . م . د . أسامة عبد الغفور نصيف

(عضواً)

التاريخ ٧/ ٥/ ٢٠٢٣

التوقيع /

أ . د . سلام موجد خلخال

(عضواً ومشرفاً)

التاريخ ٧/ ٥/ ٢٠٢٣

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

التوقيع /

أ . د . حسن حبيب عزر الكريطي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء

التاريخ ١٠ / ٥ / ٢٠٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (الجهود النحوية واللسانية عند الدكتور كريم حسين ناصح) التي قدمها الطالب (قصي ثعبان يوسف نجد) قد جرى بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء ، وهي من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها .

الإمضاء :

المشرف أ . د . سلام موجد خلخال الزبيدي

التاريخ : ٥ / ٢ / ٢٠٢٣ م

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة

الإمضاء :

أ . د . ليث قابل الوائلي

التاريخ : ٥ / ٢ / ٢٠٢٣ م

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والديَّ اللذين طالما سدداني بدعائهما ، وإلى زوجتي سندي وعوني ، وإلى أولادي فلذة كبدي ، وإلى كل من مدّ يد العون لي .

ملخص

وخصّص الفصل الثاني بدراسة : (التفكير في أنماط الجمل والمعنى) ، مشتملا على ثلاثة مباحث أيضا : الأول : (أنماط الجمل والمعنى)، والثاني : (السياق والمعنى) ، والثالث : (معنى موقعية الجمل وإعرابها) .

أما الفصل الثالث فوسم بـ (نظرات نقدية وبنائية لسانية) ، موزعا على ثلاثة مباحث : الأول : (معايير النص بين دي بوجراند والقرطاجني) ، والثاني : (المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي) ، والثالث : (نظرات نقدية لسانية) .

ومن الصعاب التي واجهتني في هذا البحث شمولية واتساع الموضوعات لما هو قديم وحديث ، وتسليط الضوء على الجهد التفكيري عند الدكتور – غالبا – جعل من الصعوبة الشيء الكثير ؛ لأن المجردات صعبة الرصد في حدودها ومفاهيمها ، وكذلك ربطها بالملموس ، مما تطلب إحاطة شاملة وعميقة بجهوده وجهود العلماء للوقوع على تفكيرهم ، ومنهجهم ، وكذلك أن بعض المواضيع احتاجت إلى تفحص لبعض العلوم الأخرى ، كعلم الكلام ، وعلم المنطق ، مما أضاف جهدا آخر .

أشير إلى بعض الدراسات التي سبقتني في ما أنتجه الدكتور كريم حسين ناصح ، منها رسالة ماجستير ، بعنوان : (الدرس المعنويّ والدلاليّ عند الأستاذ الدكتوركريم حسين ناصح الخالديّ) لسندس ناجي رشيد ، و رسالة ماجستير بعنوان : (جهود الدارسين المحدثين في دراسة الظواهر النحوية دراسة في تفكير د . كريم ناصح الخالدي من خلال مؤلفاته)

لنسرين حليمت وفهيمة بن ريغي ، وقد عرضت هذه الرسالة للدكتور كريم حسين ناصح في عشرين صفحة فقط ، تمثل وصف مؤلفاته ، وهناك أربعة نماذج من الجهود درست معه في هذه الرسالة .

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف (أ . د . سلام موجد خلخال) الذي ظللني بعلمه الوافر ، وخلقه النبيل ، وكرمه الجزيل ، ليأخذ بيدي طالب علم خطوة خطوة ، بغية إنجاز هذا الجهد العلمي ، فجزاه الله عني خير الجزاء وأفضله ، وأمدّ بعمره إمدادا طيبا ، وأشكر عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية المتمثلة بـ (أ . د . حسن حبيب الكريطي) وكذلك لرئاسة قسم اللغة العربية المتمثلة بـ (أ . د . ليث قابل الوائلي) لتذليل الصعاب أمام طلبة الراسات العليا ، وكذلك لأساتيذي وأستاذاتي في قسم اللغة العربية ؛ لما قدموه لي من وافر علمهم ، وأحاطوني به من رفعة أخلاقهم ، كما أشكر جميع من مد لي يد العون في جهدي هذا ، والله ولي التوفيق والحمد لله رب العالمين .

المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	أ – و
التمهيد : التفكير النحوي واللساني	13-1
الفصل الأول : نظرية النحو العربي عند الدكتور كريم حسين ناصح	14
المبحث الأول : أصول النحو العربي	41-15
المدخل	15
السماع	17
القياس	22
الإجماع	33
الاستصحاب	37
المبحث الثاني : نظرية العامل	57-42
مدخل	42
فكرة العامل والنحو العربي	43
ثلاثية العامل النحوي	46
البديل المعنوي من ظاهرة الحذف والعامل	53
المبحث الثالث : المصطلح النحوي والمصطلح الكلامي	72-58
مدخل	58
مصطلح الجوهر	59
مصطلح الأفعال	62
مصطلح الصفات	65
مصطلح الحركة والسكون	67
مصطلح الفرع والأصل	69

الفصل الثاني : التفكير في أنماط الجمل والمعنى عند الدكتور كريم حسين ناصح	**73**
المبحث الأول : أنماط الجمل والمعنى	**101-74**
مدخل	**74**
نمط النداء	**75**
شبه الجملة	**78**
الجر على الجوار	**82**
الاتساع النحوي	**86**
التضمين	**90**
الحذف والبديل المعنوي	**93**
المبحث الثاني : التفكير في السياق والمعنى :	**118-102**
مدخل	**102**
سياق الحال والمعنى	**102**
تفكير المتكلم	**103**
المتكلم وعلاقته بالمخاطب	**104**
المخاطب	**106**
علم المخاطب	**107**
السياق اللغوي والمعنى	**111**
الإعراب والمعنى	**111**
التعريف والتنكير	**116**
المبحث الثالث : التفكير في إسناد الجمل والمعنى	**133-119**
إسناد الجمل والمعنى	**119**
جملة المصدر المؤول	**123**
إسناد الجملة لفاعل بالمعنى	**127**
جملة الحال	**130**
جملة النعت	**132**

الفصل الثالث : نظرات نقدية بنائية لسانية عند الدكتور كريم حسين ناصح	**134**
المبحث الأول : معايير النص بين القرطاجني ودي بوجراند	**158-135**
مدخـل	**135**
نظرات في معايير النص عند دي بو جراند	**136**
التناص	**136**
الإعلامية	**140**
معيار القبول	**143**
معايير النص عند حازم القرطاجني	**144**
المعيار الأول : مطابقة المقال للمقام	**145**
المعيار الثاني : وجود الطبيعة الفنية ونشاط المتخيلة	**146**
المعيار الثالث : الوحدة في نسخ الخطاب	**147**
المعيار الرابع : الانسجام	**148**
المعيار الخامس : الشمولية والاستقصاء	**149**
المعيار السادس : التناسب	**150**
المعيار السابع : حسن الائتلاف	**151**
المعيار الثامن : الاتزان	**153**
المعيار التاسع : التدرج والتنامي	**154**
المعيار العاشر : القدرة على الوصل	**154**
المعيار الحادي عشر : مهارة الانتقاء	**155**
المبحث الثاني: المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي	**179-159**
مدخــل	**159**
المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي	**159**
مصطلح المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي	**162**
القوى الفاعلة في المنهج التفاهمي	**165**
أسس المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي	**167**

مراحل الإفهام والفهم	170
مبادى المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي	172
المبادئ الأساسية للمنهج التفاهمي	172
المبادئ غير الأساسية (الهامشية) للمنهج التفاهمي	178
المبحث الثالث : نظرات نقدية لسانية	193-180
نظرات في النظرية البنيوية	180
اللغة والكلام واللسان	182
نظرات في النظرية التوليدية التحويلية	184
نظرات في النظرية التداولية	187
نظرات في المنهج المقارن	191
الخاتمة ونتائج البحث	197-194
المصادر والمراجع	198
الملخص بالإنكليزي	
الواجهة بالإنكليزي	

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

النحو العربي واللسانيات الحديثة قد مرا بجهود ومراحل كبيرة من لدن علماء اللغة ، ليصلا إلى ما هما عليه اليوم من بناء لغوي ، وتنظير علمي ، يكشف ويثبت أسس اللغات كمنهج يمكن تسليط الضوء عليه ، فالقدماء من العلماء العرب وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وتلميذه النبيه سيبويه في مقدمة العلماء الذين جاءت جهودهم في الحقل اللغوي لتؤسس بنيانه ، وتشيد صرحه ، فجاء في (كتاب سيبويه) ما يمثل تلك الجهود الجبارة ، والنظريات اللغوية الجليلة ، التي أسدت للدرس اللغوي العربي ، بل والعالمي قديما وحديثا من تذليل للصعاب ، وتوضيح لمرتكزات اللغة ومناهجها ، بعد متابعتهم لأساليب العرب ، ومشافهتهم ، والنظر العقلي اللغوي في لغتهم ، فاستنبطوا القواعد ، والأصول ، لبناء علمي لغوي في الصناعة النحوية ، وحفظوا اللغة العربية لغة القرآن الكريم للأجيال القادمة ، فتبعهم العلماء القدماء الذين أتوا بعدهم – جلّهم – في كل ما تبنوه ووضعوه للغة من جهد وتفكير لغوي ، وكذلك فعل المحدثون جلّهم من علماء اللغة .

وكان الباعث وراء اختياري لجهود الدكتور كريم حسين ناصح في الحقل النحوي واللساني يرتكز على أمرين : الأول : لما تمتاز به جهود الدكتور كريم حسين ناصح من الجدة في البحث اللغوي العربي قديما وحديثا ، وكذلك في اللسانيات الحديثة ، فهي تتميز بالكم والنوع التأليفي الذي يمثل الاطلاع العلمي الكبير عنده على التراث العربي القديم

وجهود علمائه ، وكذللك الجهود الحديثة عند المحدثين ، والآخر : أن الدكتور في دراسته للتراث اللغوي واللساني القديم والحديث قد برزت لديه نظرات نقدية وبنائية تنم باطلاع واسع ، ونظرات علمية رصينة ، مما تجتذب جهود الدراسة .

وقد عرض عليَّ أستاذي (أ . د . سلام موجد خلخال) متفضلا دراسة الجهود النحوية واللسانية عند الدكتور كريم حسين ناصح ، فكان هذا الأمر متناغما مع ما كنت أصبو إليه ، ومن ثم وُسم العنوان بـ (الجهود النحوية واللسانية عند الدكتور كريم حسين ناصح) .

ولما لم يكن من مقصود البحث استقصاء كل ما جاءت به الجهود النحوية واللسانية عند الدكتور ؛ لكثرة الكم التأليفي عنده ، عمد الباحث إلى انتخاب أمثلة متعددة تدور في فلك الجهود النحوية واللسانية مظنة الباحث .

وقد ارتكزت على اتباع المنهج الوصفي التحليلي في التعاطي مع المادة العلمية المرصودة في كتبه وغيرها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على ثلاثة فصول ولكل فصل ثلاثة مباحث ، متصدرا بتمهيد منتهيا بخاتمة ونتائج ، ومصادر ومراجع .

أما التمهيد الموسوم بـ (التفكير النحوي واللساني) فقد بينت فيه معنى التفكير النحوي واللساني ، في ضوء الجهود النحوية القديمة والحديثة العربية ، وكذلك الجهود اللسانية .

أما الفصل الأول فجاء بعنوان : (نظرية النحو العربي) رصدت فيه أهم ما تقوم عليه نظرية النحو العربي ، موزعا على ثلاثة مباحث : الأول : (أصول النحو العربي) ،والثاني :(نظرية العامل) ، والثالث : (المصطلح النحوي والمصطلح الكلامي) .

وخصّص الفصل الثاني بدراسة : (التفكير في أنماط الجمل والمعنى) ، مشتملا على ثلاثة مباحث أيضا : الأول : (أنماط الجمل والمعنى)، والثاني : (السياق والمعنى) ، والثالث : (معنى موقعية الجمل وإعرابها) .

أما الفصل الثالث فوسم بـ (نظرات نقدية وبنائية لسانية) ، موزعا على ثلاثة مباحث : الأول : (معايير النص بين دي بوجراند والقرطاجني) ، والثاني : (المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي) ، والثالث : (نظرات نقدية لسانية) .

ومن الصعاب التي واجهتني في هذا البحث شمولية واتساع الموضوعات لما هو قديم وحديث ، وتسليط الضوء على الجهد التفكيري عند الدكتور – غالبا – كان يشكل صعوبة كبيرة ؛ لأن المجردات صعبة الرصد في حدودها ومفاهيمها ، وكذلك ربطها بالملموس ، مما تطلب إحاطة شاملة وعميقة بجهوده وجهود العلماء للوقوع على تفكيرهم ، ومنهجهم ، وكذلك أن بعض الموضوعات قد احتاجت إلى تفحص لبعض العلوم الأخرى ، كعلم الكلام ، وعلم المنطق ، مما أضاف جهدا آخر .

أما الدراسات السابقة التي سبقتني في ما أنتجه الدكتور كريم حسين ناصح ، منها رسالة ماجستير ، بعنوان : (الدرس المعنويّ والدلاليّ عند الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح

الخالديّ) لسندس ناجي رشيد ، وجاءت الدراسة في بيان المعنى من حيث علاقته بالقاعدة النحوية والتراكيب ، وقد تناولت خمسة من مؤلفات الدكتور كريم حسين ناصح ، ولم تتناول التفكير النحوي عنده ، ولا الدراسات اللسانية ، وكذلك أصول النحو ، ولا المصطلح بين النحويين والكلاميين ، أما في دراستي فقد تناولت كل ما سبق من حيث التفكير ، وكذلك جعلت دراستي لـ (12) مؤلّفا من مؤلفات الدكتور كريم حسين ناصح ، وقد صرح الدكتور كريم حسين ناصح باختلاف تناوله للموضوعات من حيث التفكير النحوي في بعض كتبه ، و رسالة ماجستير بعنوان : (جهود الدارسين المحدثين في دراسة الظواهر النحوية دراسة في تفكير د . كريم حسين ناصح الخالدي من خلال مؤلفاته) لنسرين حليمت وفهيمة بن ريغي ، وقد عرضت هذه الرسالة للدكتور كريم حسين ناصح في عشرين صفحة فقط ، تمثل وصف مؤلفاته ، وهناك أربعة نماذج من الجهود درست معه في هذه الرسالة .

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف (أ . د . سلام موجد خلخال) الذي ظللني بعلمه الوافر ، وخلقه النبيل ، وكرمه الجزيل ، ليأخذ بيدي طالب علم خطوة خطوة ، بغية إنجاز هذا الجهد العلمي ، فجزاه الله عني خير الجزاء وأفضله ، وأمدّ بعمره إمدادا طيبا ، وأشكر عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية المتمثلة بـ (أ . د . حسن حبيب الكريطي) ، وكذلك المعاون الإداري (أ . د . أحمد عبد الحسين عطية) ، وكذلك المعاون العلمي (أ . د . مؤيد عمران جياد) ، وكذلك رئاسة قسم اللغة العربية المتمثلة بـ (أ . د . ليث قابل الوائلي) لتذليل الصعاب أمام طلبة الدراسات العليا وتقديم كل العون لهم ، وكذلك أشكر أساتيذي وأستاذاتي في قسم اللغة العربية ؛ لما قدموه لي من وافر علمهم ،

وأحاطوني به من رفعة أخلاقهم ، وأشكر (أ . د . كريم حسين ناصح) على تعاونه الطيب معي ، وكذلك كل من مدّ لي يد العون في جهدي هذا ، والله ولي التوفيق والحمد لله رب العالمين .

التمهيد

التفكير النحوي واللساني

التمهيد

التفكير النحوي واللساني

أعمل العلماء القدماء في التراث النحوي العربي تفكيرهم وفكرهم ، ووضعوا نظريات ومناهج في الصناعة النحوية ، معتمدين على كلام العرب والقرآن الكريم ، وغيرهما في استنباط القواعد والأحكام النحوية . أما اللسانيات الحديثة فقد اهتمت بالجانب الفكري في وضع النظريات اللسانية الحديثة .

ورد مصطلح الفكر أو التفكير في المعجم العربي بمعنى : ((فكر الفَكْرُ والفِكْرُ : إعمال الخاطر في الشيء ، ... والفِكرةُ كالفِكر وقد فَكَر في الشيء وأَفْكَر فيه وتَفَكَّرَ بمعنى ... التَّفَكُّر اسم التَّفْكِيْر ... والتَّفَكُّر التأمل ، والاسم الفِكْر والفِكْرة ، والمصدر الفَكْر)) [1].

أما اصطلاحا فيعني : ((الفكر النحوي التقعيد ، ... أسلوب في فهم النحو (القاعدة) ، وتناول قضاياه ووصفها ، ومنهج في دراسة اللغة وظواهرها وربط بعضها ببعض . وباختصار ، هو ما خلفه النحاة من رصيد معرفي حول نظام هذا اللسان الشريف ، وخصائصه ، وضوابط تنظيمه . أما النحو (القاعدة) فهو الأحكام ، وجملة القواعد ، التي تمكن من أخذ بها انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ...)) [2] ،

---

(1) لسان العرب : 7 / 146 .

(2) ضوابط الفكر النحوي : 1 / 34 .

أما النحويون القدماء فقد أعملوا تفكيرهم في كلام العرب ليستنبطوا الأحكام والقواعد النحوية ، وفي مقدمة هؤلاء العلماء القدماء الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه – رحمهما الله – ، وذلك في (الكتاب) ، فقد وضعوا نظريات عدة ، منها نظرية العامل ، فقد جاء في كتاب سيبويه قوله : ((وإنما ذكرت لكَ ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ... لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب)) [1] .

فوضع الخليل وسيبويه نظرية العامل ، بعد إعمال فكرهما في كلام العرب بالمشافهة ، ومتابعة التغيرات التركيبة والصوتية ، وأن العامل هو الذي يجلب الأثر (الإعراب) في التركيب والموقعية .

ويكاد لا يخلو الكتاب في كل باب من التفكير في المعنى وسيميائية التراكيب في الكشف عنه ، وإن تسليط الضوء على التفكير في المعنى يقتضي تسليط الضوء على تغيّر التراكيب [2] ، وكذلك التفكير بالسياقات الخارجية وأثرها في الكشف عن المعنى وتحركه [3] ، مما حذا بهما لوضع نظرية الأصل والفرع التي أخذت حضورا كبيرا في الكتاب [4] ، وكذلك تسليط التفكير على أصول النحو [5].

---

(1) الكتاب : 1 / 13 .
(2) ينظر : الكتاب : 24 – 25 ، 361 – 362 .
(3) ينظر : م . ن : 1 / 268 ، 271 .
(4) ينظر : م . ن : 1 / 22 – 24 ، 328 ، 3 / 91 ، 112 .
(5) ينظر : م . ن : 1 / 57 ، 122 ، 155 ، 268 .

وأرى في كل ما تقدم ذكره أن التفكير النحوي هو الذي يسبق وضع القواعد النحوية عند الخليل وسيبويه .

أما السيرافي فقد أعمل فكره فيما ذكر سيبويه في كتابه ، وأقرَّ بفكرة العامل بقوله : ((لأنه متى قال هذا الاسم مرفوع ، أو منصوب ، أو مرفوع، علم بهذا اللفظ أن عاملا عمل فيه يجوز زواله ، ودخول عامل آخر يحدث خلاف عمله ، فيكتفي بمرفوع ... أو تقول عمل فيه عامل فرفعه ...)) [1] ، وبيّن علاقة الألفاظ بالمعاني [2] ، وكذلك تقسيم التراكيب والمعاني [3] ، وغيرها من الثوابت للنظريات النحوية التي ذكرها الخليل وسيبويه .

أما الرماني في شرحه لكتاب سيبويه فقد تابع سيبويه في فكرة العامل ، وفصل فيها ، فقد ربط بين الإعراب والعامل [4] ، وأقرَّ علاقة المعاني بالألفاظ ، فالمعاني المختلفة ترتبط بألفاظ وتراكيب مختلفة [5] .

أما عبد القاهر الجرجاني فقد استولى النظام النحوي على تفكيره ، مما قاده إلى وضع نظرية النظم ، بقوله : ((اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضي علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 1 / 21 – 22 .
(2) ينظر : م . ن : 1 / 177 – 178 .
(3) ينظر : م . ن : 1 / 186 – 187 .
(4) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : 1 / 60 – 61 .
(5) ينظر : م . ن : 1 / 87 – 95 .

فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لكَ ، فلا تخلّ بشيء منها)) [1] . فهو يرى أنّ توخي معاني النحو هو المرتكز لنظريته . وربط بين ما يتم اختياره من المعاني والألفاظ وبين ما يتردد في فكر أو تفكير المتكلم ، وعليه يتم صياغة النص على نظام وصورة تحقق المقصود من المعاني والألفاظ في ضوء المعنى المختار في نفس أو فكر المتكلم [2] ، وبيّن الفرق بين حروف منظومة وبين كلم منظوم ، فالأول يعني توالي الحروف في النطق ، وهنا لا صلة للمعنى بها ولا للناظم نظر بعقله ليرى رسمها ، وأما الثاني فنظمه يبنى على المعاني ، فهو أثر لها ، فترتيبها يتمّ بحسب ما في النفس من ترتيب [3] ، ويشترط لترتب الكلام في الخارج ترتّبه في الذهن والنفس قبل النطق به ، فالمتكلم يتوخى الألفاظ لتوخيه المعاني المقصودة في النفس ، فلا ترتيب في النظم إلا بعد ترتّب المعنى ، فاللفظ تبع المعنى في النظم ، والمعنى يتم ترتّبه في النفس أولا، ثم النطق ثانيا [4] ، فالمعنى من مرتكزات نظرية النظم عند الجرجاني .

أما الرضي في شرح الكافية فكان للعامل حضور في تفكيره ، بقوله : ((إنما بين العامل لاحتياج قوله قبل : ويختلف آخره لاختلاف العامل إلى بيانه . ويعني بالتقوم نحوًا من قيام العرض بالجوهر ، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون

---

(1) دلائل الإعجاز : 81 .
(2) ينظر : م . ن : 51 .
(3) ينظر : م . ن : 49 .
(4) ينظر : م . ن : 55 – 56 .

الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها ، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل))[1] .

ومن ثم يربط الرضي في تفكيره بين العامل والمتكلم بقوله : ((فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، والآلة : العامل ومحلها الاسم ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجد لعلاماتها ، كما تقدم ، فلهذا سميت الآلات عوامل)) [2] . ويربط بين اقتضاء المعنى وعمل العامل في غيره وأثره (الإعراب) بقوله : ((فإذا ثبت أن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب ، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة ،أو مضافًا إليه العمدة أو الفضلة ...)) [3] . فيتبيّن أن نظرية العامل عند الرضي تتكون من ثلاثة مرتكزات ، هي : المتكلم والمعنى المقتضي ، والعامل في التركيب اللفظي .

واستحضر الرضي نظرية الأصل والفرع في شرحه ، في مسألة تقديم الفعل على الفاعل ، مبيّنًا أن الأصل أن يجيء الفاعل بعد الفعل مباشرة [4] .

---

(1) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1 / 60 .
(2) م . ن : 1 / 60 .
(3) م . ن : 1 / 60 .
(4) ينظر : م . ن : 1 / 181 .

وكان للمعاني النحوية حضور كبير عند الرضي ، بل المعنى النحوي من مرتكزات شرحه ، فيفصل التراكيب ويبيّن المعاني [1] .

أما ابن هشام فقد نحا منحى آخر في تفكيره النحوي الذي يقوم على جمع المتشابهات في النحو وبيان معانيها وهذا في الجزء الأول من مغني اللبيب ،فهو يمثل حصر المتشابهات البنيوية ، والتفصيل في استعمالاتها النحوية وبيان معانيها ، التي تختلف باختلاف قصد المتكلم والمعنى .

وكذلك قد أعمل فكره في الجملة العربية وبيّن الاختلاف بين الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب [2] ، مبيّنا مواقعها واختلاف معانيها . وكذلك قد جعل الشاهد القرآني المصدر الأول في استنباط الأحكام والقواعد النحوية ،فهو يورد الشواهد القرآنية الكريمة، ومن ثَمّ يعرض آراء العلماء فيها ، وبعد ذلك يعطي رأيه مع عدم التقيّد بمدرسة نحوية معيّنة ، فهو يأخذ برأي أيّ مدرسة بعد البحث في أدلتها [3]، فابن هشام قد أولى المعنى اهتماما كبيرًا في كتابة ((مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)) ، وهذا يدلّ على أن المعنى عند النحويين القدماء يشكل مركز فكرهم ؛ لأنه هو المقصود من التفصيل في البنيوية التركيبية النحوية لكلام العرب ، فهم جمعوا بين الاهتمام بالتراكيب والمعاني معا ، وإن كانت المعاني مقدمة عندهم على الألفاظ .

---

(1) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1 / 196 – 197 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 2 / 63 ، 17 .

(3) ينظر : م . ن : 1 / 19 .

أما المحدثون فقد اهتموا بالتفكير في كثير من جوانب النحو ، شأنهم شأن القدماء ، فالدكتور فاضل صالح السامرائي قد جعل محور تفكيره ومرتكزه النحوي هو البحث في المعاني النحوية ، فجاء كتابه (معاني النحو) تلبية لتفكيره في المعاني النحوية ، التي تختلف باختلاف تراكيبها ، وأن الكثير من المسائل في المعنى النحوي قد بقيت هائمة عند القدماء ، وأنهم لم يفصلوا في الفروق في معانيها [1] ، ولذا فقد اقترح بل أوجب الحاجة إلى فقه في النحو ؛ يبحث في الفروق المعنوية في التراكيب المختلفة ، وأكد على أنه لا يمكن أن يتساوى تعبيران نحويان لمعنى واحد ، إلا في اختلاف اللغة ، كلغة الحجاز وتميم بالنسبة لـ (ما) [2] ، فالنظر الفكري عند الدكتور فاضل السامرائي فكر معنوي بالدرجة الأساس ، يجعل المعنى هو المرتكز في كتابه .

أما عبد الرحمن الحاج صالح فقد أطلق عنان فكره لوضع نظرية نحوية جديدة ،هي : (النظرية الخليلية الحديثة) ، وهي قراءة حديثة للتراث الذي تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه ، ومن جاء بعدهما ممن جعل تراثهما وفكرهما محورا ومرتكزا في تراثه التأليفي والفكري ، وبعض عباقرة العربية بعد القرن الرابع الهجري [3] ، وبيّن ما جاءت به النظرية الخليلية من مفاهيم ومبادئ ونظريات تحليل اللغة ، وبيان أسسها ،

---

(1) ينظر : معاني النحو : 1 / 5 – 7 .

(2) ينظر : م . ن : 1 / 8– 9 .

(3) ينظر : النظرية الخليلية الحديثة : 5 .

ومفاهيمها ، ومناهجها ، وكيفية الإفادة منها في ضوء النظرية الخليلية الجديدة ، من مفهوم الاستقامة ، ومفهوم العلامة ، واللفظة ، والعامل وغير ذلك [1] .

أما التفكير عند الدكتور كريم حسين ناصح [2] فيتمثل في جوانب كثيرة ، منها النظر في مناهج النحويين القدماء ، لبيان أسس ومناهج وتبويب النحو ، وقد تجلى ذلك في كتابه : (مناهج التأليف النحوي) [3] ، أما النظر في المعاني النحوية فقد جاء في كتابه : (نظرية المعنى في الدراسات النحوية) ، وكذلك النظر في الحقول الدلالية جاء في كتابه : (قراءة لغوية ونقدية في الصحيفة السجادية) [4] ، وكذلك أعمل فكره في الدراسات النصية في دراسة مقارنة وتطبيقية وبنائية ، وذلك في كتابه : (فيضة النفس) ،

---

(1) ينظر : النظرية الخليلية الحديثة : 30 .

(2) ((الأستاذ الدكتور كريم حسين بن ناصر بن عثمان ... الخالدي ويطلق على القبيلة جبور الخوالد وهي من أهم قبائل بني خالد ... ولد في الناصرية في عام ١٩٤٥م ، ... اختص بدراسة اللغة العربية في كلية التربية جامعة بغداد وتخرج فيها في عام ١٩٦٨م ، نال شهادة الماجستير والدكتوراه من كلية الآداب / جامعة بغداد في عامي ١٩٨٧م و ١٩٩٠م ، حصل على مرتبتي مدرس وأستاذ مساعد من جامعة القادسية ١٩٩٥م وحصل على مرتبة الأستاذية من جامعة بغداد ١٩٩٩م . درّس طلبة الدراسات الأولية والدراسات العليا في كل من جامعة القادسية وجامعة بغداد والجامعة المستنصرية وجامعة عدن والمعهد العالي للمدرسين في بني الوليد ليبيا وأشرف على عدد كبير من طلبة الدراسات العليا وناقش عددا كبيرا من الرسائل والأطاريح من مؤلفاته نظرات في الجملة العربية ، وأصالة النحو العربي ، ونظرية المعنى في الدراسات النحوية ،ومناهج التأليف النحوي وغيرها)) .

م : الفكر النحوي العربي : 527 ، وينظر : الدرس المعنوي والدلالي عند الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي (رسالة) : 21 – 23 .

(3) ينظر : مناهج التأليف النحوي : 5 – 6 .

(4) ينظر : قراءة لغوية ونقدية في الصحيفة السجادية : 84 .

أما الجملة العربية فكان لها نصيبها من تفكيره ، فجاء ذلك في كتابه : (نظرات في الجملة العربية) ، وكذلك بحث عن المعاني النفسية في الخطاب القرآني ، في كتاب :(الخطاب النفسي في القرآن الكريم) [1] ، أما النظر في النظريات العربية القديمة والكشف عن أبعادها الفكرية كنظرية العامل فجاء في كتابه : (الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل) ، بالنظر في كل ما يمتّ للنظرية النحوية العربية القديمة [2] من أسس ، ومناهج ، وتراكيب ، ومعنى ، وغير ذلك ، فجاءت ثمرة جهوده العلمية من اطلاع وتحليل للتراث النحوي العربي القديم ، وكذا الاطلاع بشكل مفصّل على اللسانيات الحديثة في صدور كتابه الجديد منهجًا عربيًا مستقلا للسانيات العربية ، وقد وسمه بعنوان : (المنهج التفاهميّ في إطار التفاعل المعرفي) ، مع توجيهه نظرات نقدية للسانيات الغربية والعربية الحديثة .

أما اللسانيات الغربية الحديثة فقد أخذت بعدا كبيرا في التفكير بنظام اللغة وكل ما يمتّ لها بصلة ، فجاءت النظرية البنيوية على يد دي سوسير للنظر الإشاري للغة في كتابه : (علم اللغة العام) بعد نقده للمناهج السابقة من منهج قواعدي معياري ، وفقه لغة فيلولوجي ، ومنهج مقارن [3] .

---

(1) ينظر : الخطاب النفسي في القرآن الكريم : 77 ، 80 – 81 .

(2) ينظر : الفكر النحوي العربي : 7 – 10 .

(3) ينظر : علم اللغة العام : 19 .

وبيّن دي سوسير اللغة واللسان والكلام ، مشيرا إلى تعريف اللغة بأنها نتاج اجتماعي لملكة اللسان ، فهي جزء من اللسان ، وهي عرف تقليديّ لمجموعة ما ، حتى يتفاهم أفراد المجتمع بوساطتها ، ويمارسون هذه الملكة [1].

وبيّن دي سوير الطبيعة الإشارية للغة من خلال تسليط الضوء على ركنيها الدال والمدلول [2] .

فالنظرية البنيوية اهتمت كثيرا بالإشارات اللغوية ، مهملة للمعنى بوصفه مرتكزا في نظريتها ، مما أحدث فجوة فيها .

أما النظرية التحويلية التوليدية لتشومسكي فقد جاءت ردا على البنيوية في منهجها ، فأعمل تشومسكي فكره لبيان قصور المنهج البنيوي للغة ، فالنظرية التوليديّة التحويليّة عنده ترتكز على ثلاثة مكونات ، هي : المكون الفونولوجي ، والمكون التركيبي ، والمكون الدلالي ، فالقواعد التوليديّة تولد جمل اللغة أو تعدّها [3] ، فالتحويل يتمّ فيها بين الجمل ، فإجراء التحويلات يؤدي إلى تغيّر في بنية الجملة ، وقد تشمل التحويلات بنية الجملة الملفوظة (المجردة) [4] وكذلك تهتمّ النظرية بما أسمته البنية (العميقة) والبنية (السطحية) ، فالقواعد التي أدت إلى التتابع في الجمل تمثل البنية الأولى ،

---

(1) ينظر : علم اللغة العام : 27 .

(2) ينظر : م . ن : 84 .

(3) ينظر : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) : 137 .

(4) ينظر : م . ن : 152 .

والتي يمكن تحويلها إلى السطحية ، أما الثانية فتمثل الكلام اللفظيّ الخارجيّ [1] ، وتكلّمت النظريّة عن الكفاية اللغوية والأداء الكلامي ، الذي يقابل اللسان والكلام في البنيوية [2] .

أما البرنامج الأدنوي للنظرية التوليديّة فهو محاولة لجعل النظرية أكثر بساطة، فهذا البرنامج يتّصف بالبساطة والتقليص [3] ، ففيه تمّ الاستغناء عن البنية العميقة ، والاكتفاء بالصورة المنطوقة والصورة الصوتية ، فالاستغناء عن البنية العميقة وفر للبنية الحاسوبية قاعدة تعداد [4] .

أما النظرية التداوليّة فقد جعلت جلّ تفكيرها في السياقات التداوليّة للغة ، من إشارات ، وأقوال ، وأفعال ، ودلالة ، على مستوى الخطاب [5] .

فالإشاريات قرينة فعل الإشارة فيما يراد من أمر ما ، فهي تشمل السياقات التركيبية والعوامل الدلالية في أثناء الخطاب اللفظي وتنقسم الإشاريات إلى أنواع عدة [6] ،

---

(1) ينظر : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) : 163 .
(2) ينظر : م . ن : 25 .
(3) ينظر :اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي : 199.
(4) ينظر : م . ن : 389 – 396 .
(5) ينظر : التداولية أصولها واتجاهاتها : 16 .
(6) ينظر : م . ن : 76 – 81 .

أما الأفعال الكلامية عند أوستن فهي جزء من التفكير التداولي [1] ، وكذلك الاستلزام الحواري عند غرايس ومبدأ التعاون من أهم ركائز التداولية [2]. فالنظرية التداولية تمثل في مرتكزاتها مستوى الخطاب من حيث السياقات والأفعال الخطابية .

(1) ينظر : التداولية أصولها واتجاهاتها : 86 .

(2) ينظر : م . ن : 98 .

الفصل الأول

نظرية النحو العربي

المبحث الأول

أصول النحو العربي

المدخل:

نزل القرآن الكريم بلسان عربي، قال تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [1] ، وقد اهتم العلماء المسلمون الأوائل بفهم القرآن الكريم والحفاظ عليه، مما حذا بهم إلى إنشاء العلوم التي توضحه وتحفظه، فكان علم النحو من هذه العلوم المهمة التي نشأت لفهم كتاب الله العزيز [2] ودفع اللحن عنه، فالدافع الديني من أهم الدوافع التي أدت إلى نشوء هذا العلم [3]، فعلم النحو قد نشأ على ضوابط ومصادر أساسية قادت إلى أحكامه وقواعده التي قام عليها، ومن هذه الضوابط المهمة (أصول النحو) [4] ، فقد جاءت بعض هذه الضوابط كـ (السماع والقياس) في أول مؤلف نحوي قد وصل إلينا وهو (كتاب سيبويه) [5]، وتطور هذا العلم ليصل إلى مرتبة جليلة على يد ابن جني الذي أطلق عليه مصطلح (أصول النحو)، مشيراً إلى من ذكر قبله من العلماء مصطلح (أصول النحو)، وذكر أن الأخفش سعيد بن مسعدة قد ألّف كُتيباً في مقاييس هذا العلم [6]، وحدّد ابن جني أصول النحو في

(1) الشعراء :195 .
(2) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : 1/ 156 – 158.
(3) ينظر : الأصول تمام حسان : 23 – 25.
(4) ينظر : أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة : 5.
(5) ينظر : الكتاب : 1 / 57 ، 122 ،155 ، 268.
(6) ينظر : الخصائص : 1/ 71.

ثلاثة أصول– نقلا عن السيوطي – ، هي : (السماع، والإجماع، والقياس)[1]، وأخذ هذا العلم يتطور حتى بلغ أوجّه على يد أبي البركات الأنباري، فقد جعل أصول النحو في ثلاثة أصول ، هي : (نقل، وقياس، واستصحاب حال)[2]، وخلص الأنباري إلى تعريف أصول النحو، بقوله : ((بأنها أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله.. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل...)) [3] ، وقد أفرد الأنباري كتاباً للأصول سماه : (لمع الأدلة) ، وإن كان هنالك من أصول النحو ما هو متناثر في كتابيه : (الإنصاف في مسائل الخلاف) و(الإغراب في جدل الإعراب).

أما السيوطي فقد ألّف كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) ، وجمع بين أصول ابن جني وأبي البركات الأنباري فجعلها أربعة أصول ، هي : (السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب) [4]، وعرّف أصول النحو بأنها: ((علمٌ يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية ؛ من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل)) [5] .

أما المحدثون فقد ألّفوا في أصول النحو الكثير من المؤلفات ، وتناولوا هذه الأصول بالشرح والتفصيل، فمن هذه المؤلفات – على سبيل المثال – (في أصول النحو) لسعيد الأفغاني، و(الأصول) للدكتور تمام حسان ، و(أصول النحو العربي) لمحمد عيد،

(1) ينظر : الاقتراح : 14.
(2) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 81 ، والاقتراح : 14.
(3) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 80.
(4) ينظر : الاقتراح : 14.
(5) م. ن : 13.

و(أصول النحو العربي) لمحمود أحمد نحلة، وغيرها من الكتب في هذا العلم، مما يدل على أهمية هذا العلم عند القدماء والمحدثين على حدّ سواء.

وعرَّف أحد المحدثين أصول النحو بأنها : ((منهج التفكر النحوي ومنطقه الذي صدر عنه في بناء نظريته)) [1] ، فالأصول أداة النحويين التي تقيهم من الخطأ في التقعيد ؛ لأنها ترتبط بالتقعيد النحوي على مستوى التفكير عند التعرض لحقائق علم النحو، التي تقود بدورها إلى وضع قواعده [2]، فالتمييز بين التقعيد والقاعدة أمر ضروري في دراسة علم أصول النحو في النحو العربي [3].

- **السماع :**

نشأت الدراسات النحوية كـ (كتاب سيبويه) مرتكزة على أصول مهمة ، منها: السماع ، فمراقبة اللغة المحكية عند العرب بـ (المشافهة) تعد ركناً مهماً في وضع القواعد والأصول النحوية [4]، بل تأسيس المدونة النحوية [5].

ذهب الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي إلى أن السماع – الذي هو الأصل الأول من أصول النحو – الأصل الوحيد الذي اعتمده النحويون في دراسة النحو القرآني، وأنه الدليل في دراستهم، أما القياس فليس دليلاً، وقد استعمله النحويون في باب الصرف، وما أفادوا منه في القياس ما هو إلا قياس المشابهة، أما الأصول الأخرى (الإجماع ،

(1) ضوابط الفكر النحوي : 36.
(2) ينظر : م . ن : 37.
(3) ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي : 13 – 14.
(4) ينظر: أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني : 15.
(5) ينظر: ضوابط الفكر النحوي : 1/ 121.

الاستحسان ، واستصحاب الحال) فقد تكلّف النحويون إدخالها في الدراسات النحوية كأصل من أصولها ، كابن جني والأنباري ، والسيوطي ؛ إذ إن النحويين استغنوا بالنص القرآني، والشعر العربي، في وضعهم للقواعد النحوية ، ولم يمنعهم أمر من تأصيل قواعدهم حتى يحتاجوا إلى تلك الأصول [1].

وقد ورد في أول مؤلف نحوي وصل إلينا وهو (كتاب سيبويه) ما يشير إلى اعتماد الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه في وضع أسس النحو العربي وقواعد على أول أصل من أصول النحو وهو (السماع)؛ لأن هذا العلم قد بني بشكل كبير على المشافهة للعرب الموثوق بعربيتهم، فقد وردت نصوص تدلّ على مفهوم السماع بلفظه أو معناه ؛ منه قول سيبويه : ((ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يُوثق بعربيته يقول: خلقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها)) [2] . وهناك الكثير من النصوص التي تشير إلى هذا الأصل في كتاب سيبويه [3].

واعتمد النحويون الذين أتوا بعد سيبويه على هذا الأصل في استنباط قواعدهم النحوية، ففي كتاب (المقتضب) ورد مفهوم هذا الأصل ، كما في قوله : ((ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه)) [4] ، وكذلك جاء في الأصول لابن السراج ما ينبئ عن هذا الأصل المهم في كتابه ، فقال: ((وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا

(1) ينظر : الفكر النحوي العربي : 373.
(2) الكتاب : 1/ 155.
(3) ينظر : م . ن : 1/ 291، 292، 405، 2/ 84/ 413.
(4) المقتضب : 2/ 153، وينظر : 4/ 152، 169.

عبدالله فيجعل خلا بمنزلة حاشا ، ... وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد : قال : سمعت أعرابياً يقول : اللهم اغفرْ لي ، ...)) [1].

وأخذ هذا العلم بالتطور حتى وصل إلى ابن جني الذي جعله علماً مستقلاً وأسماه (أصول النحو) [2] ، إذ جعل (السماع) الأصل الأول من أصول النحو [3] ، وجعله من الأدلة المهمة في وضع القواعد النحوية [4].

أما أبو البركات الأنباري فقد ذكر هذا الأصل أولاً بمصطلح (النقل) كأحد أصول النحو، معرفاً إياه بأنه : ((النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلّة إلى حدّ الكثرة)) [5] ، وقد قسّم النقل إلى أقسام ، وجعل شروطاً لهذه الأقسام [6] ، وإن دلّ ما ذكرت آنفاً على شيء إنما يدل على بلوغ علم الأصول أوجّه على يد ابن الأنباري.

أما المحدثون فقد اهتموا اهتماماً كبيراً بهذا الأصل من أصول النحو، وهو السماع ، وفصلوا فيه تفصيلاً أيّما تفصيل [7] ، بل إن بعضهم قد ذهب إلى تأليف مؤلف كامل في السماع ، كما هو الحال عند عبدالرحمن الحاج صالح في كتابه :(السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة) ؛ وإن دلّ هذا على شيء إنما يدل على الأهمية البالغة لهذا

(1) الأصول في النحو : 1/ 288، وينظر : 1/ 340، 2/ 251.
(2) ينظر : الخصائص : 1/ 71.
(3) ينظر : الاقتراح : 14.
(4) ينظر : الخصائص : 2/ 192.
(5) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 81.
(6) م . ن : 83 – 86.
(7) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 129.
وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري : 25 ، و أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة : 31.

الأصل، كما حددوا مادة السماع التي يُستشَهد بها في وضع القواعد النحوية بالقرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء من شعر ونثر [1]، و الحديث النبوي الشريف الذي عدّوه الأصل الثاني بعد القرآن الكريم [2]، بل اهتموا بمكان وزمان السماع عن العرب الفصحاء ، مع النظرة النقدية الفاحصة والدقيقة لهذه المنطلقات في الأصل الأول لأصول النحو [3].

يتّضح مما ذكرنا آنفاً أن المحدثين قد انقسموا على قسمين في هذا الأصل النحوي (السماع) : الأول : ذهبوا فيه إلى ما ذهب إليه القدماء، فكان جامعاً شارحاً لهذا الأصل، وهذا واضح في كتاب (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) للدكتورة خديجة الحديثي – رحمها الله – [4]، ومنهم من لم يكتفِ بذكر ما جاء به القدماء، بل فصّل في ذلك، مع النظرة النقدية الفاحصة والدقيقة لما ذكره القدماء، بل المحدثون أيضاً، وهذا إن دلّ على شيء فيدل على النظرة العلمية الموضوعية في هذا الأصل النحوي، كما هو واضح في كتاب :(السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة) للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح.

نخلص مما تقدم ذكره أن (السماع) كان حاضرا في فكر القدماء والمحدثين ، وبعد بيان رأي الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، الذي يذهب إلى أنه الأصل الوحيد الذي قام عليه النحو العربي عند القدماء، وأرى أن رأيه كان صائباً، لأسباب عدة، منها: أن المتتبع

(1) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 22، و أصول النحو العربي : محمد خير الحلواني : 17.
(2) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 61.
(3) ينظر : السماع اللغوي العلمي عند العرب : 65.
(4) ينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه : 129.

لمؤلفات القدماء – وهذا ما نراه عند الدكتور كريم حسين ناصح عن طريق كتابه: (مناهج التأليف النحوي) – ، يجد أن السماع بلفظه ومفهومه قد غلب على جلّ الكتب النحوية ، بل لا تكاد صفحة من صفحات المؤلفات النحوية تخلو منه ، وعلى رأس هذه المؤلفات، وفي مقدمتها (كتاب سيبويه) ؛ لأنه قد اعتمد في وضع قواعده النحوية على مشافهة العرب الفصحاء [1] ، أما القياس الذي ذكر في (الكتاب) فهو قياس الشبه، لا قياس العلة [2] ، وهذا ما سنفصله في الموضوع القادم، فالدكتور كريم حسين ناصح يجعل من المنهج الفطري الوصفي الذي سار عليه سيبويه والنحويون الأوائل منطلقاً مهماً في اعتماد (السماع) أساسا في وضع القواعد النحوية [3] ، مما يجعل القدماء يستحضرون هذا الأصل (السماع) بتفكيرهم الأصولي والمنهجي ، لا كما وصل إليه التفكير الفلسفي المعقد عند ابن الأنباري [4].

فالنصوص الفصيحة التي اعتمدها النحويون عليها في وضع القواعد النحوية كان أساسها الوحيد (السماع) كما في كتاب سيبويه [5] .

أما الإجماع والاستصحاب والاستحسان وغيره فقد ردّه الدكتور كريم حسين ناصح بأدلّته، وسيأتي فيما بعد تفصيل ذلك [6] .

---

(1) ينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه : 8، 19، و أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : 48 .
(2) ينظر : أصول التفكير النحوي : 27.
(3) ينظر : مناهج التأليف النحوي : 21، 35، 40 .
(4) ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : 43 – 44 .
(5) ينظر : السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة : 31 .
(6) ينظر : الفكر النحوي العربي : 374 – 380 .

- **القياس :**

القياس أصل من أصول النحو العربي، من حيث المصطلح فقد نشأ مع نشأة النحو[1]، أما مفهوم القياس فقد أخذ منحيين: الأول: المفهوم الاستقرائي، والثاني: المفهوم الشكلي (المنطقي) [2]، فالمفهوم الأول هو الذي ساد طوال القرون الثلاثة الأولى لنشأة النحو العربي، أما المفهوم الثاني فقد ساد في القرن الرابع الهجري وما بعده [3].

يرى الدكتور كريم حسين ناصح أن القياس الذي أفاد منه النحويون في دراسة النص القرآني هو قياس الشبه ، وأن الإفادة من القياس (قياس العلة) كان في الدراسات الصرفية، عند المتأخرين من النحويين، وهو قياس لا يرقى إلى مستوى الدليل ؛ لأنه مقحم من لدن النحويين المتأخرين في أصول النحو، متأثرين بأصول الفقه، فالنحويون المتقدمون كان مصطلح القياس عندهم يعني أن المسألة النحوية تحمل على الوجه الصحيح، أو الحكم الصحيح، كأساس لوضع القاعدة النحوية، أما المتأخرون فإن القياس عندهم من باب حمل غير المنقول على المنقول لعلة فحكم، كما هو عند أبي البركات الأنباري [4].

(1) ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : 305.
(2) ينظر : أصول التفكير النحوي : 11 ، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري : 305.
(3) ينظر : أصول التفكير النحوي : 27، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري : 305.
(4) ينظر : الفكر النحوي العربي : 372 – 374 .

فالتأثر بالمفاهيم المنطقية والفقهية عند النحويين المتأخرين هو الذي دفعهم إلى تحريف مفهوم القياس عند النحويين المتقدمين ؛ لأن فهمهم للقياس دفعهم لتبني قياس العلة، فالمتقدمون ربما لم يكن لديهم قياس أصلاً [1].

ورد مصطلح القياس في أول مؤلف نحوي وصل إلينا وهو (كتاب سيبويه) ، فقد قال في باب ما أجرى مجرى (ليس)، قوله : ((وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أ وهلْ، أي لا يعملونها في شيء ، وهو القياس ، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها...)) [2]. وهناك الكثير من المواضع التي ورد فيها مصطلح القياس في كتاب سيبويه [3].

أما الفرآء فقد ذكر القياس، بقوله : ((لو ظهرت إنّ في هذا الموضع لكان الوجه فتحها، وفي القياس أن تكسر؛ لأن...)) [4] وورد هذا المصطلح في مواضع أخرى من كتابه[5].

يتبيّن مما تتقدم ذكره أن مصطلح القياس قد استعمل في (الكتاب) و (معاني القرآن) بمفهوم قياس المشابهة ، لا قياس العلة [6] ، أما النحويون الذين أتوا بعد القرن الثالث الهجري فقد تكلّفوا القياس، وغيروا مفهومه إلى مفهوم جديد ، وهو ما سمي بـ (قياس العلة)

(1) ينظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية : 124.
(2) الكتاب : 57/1.
(3) ينظر : م. ن : 1/ 122، 136، 187/2، 365.
(4) معاني القرآن للفرآء : 1/ 181.
(5) ينظر : م . ن : 1: 281، 2/ 148، 3/ 156.
(6) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 22 – 23.

، وقد بلغ من التعقيد على يد أبي البركات الأنباري في كتابيه : (الإغراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة) ، فقد جعل القياس الأصل الثاني من أصول النحو [1] ، وعرفه : ((وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول)) [2]، وعرّف القياس في مكان أخر، بقوله : ((وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع)) [3] .

وفصّل أبو البركات الأنباري في أركان القياس، فقال : ((ولابدّ لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم ، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل))[4] الفاعل))[4] ، فالأنباري فيما ذكر آنفاً يوضح أركان القياس ، وكذلك يبيّن تطبيق هذه الأركان بالمثال ، فيقول : ((فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يُسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع ، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي ما لم يُسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو)) [5] ويرد أبو البركات على من أنكر القياس جاعلاً له فصلاً [6].

(1) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 45.
(2) م . ن : 45.
(3) م . ن : 93.
(4) م . ن : 93.
(5) م . ن : 93.
(6) م . ن : 95.

يتبيّن عبر ما تقدم ذكره آنفاً أن القياس قد بلغ أشده عند أبي البركات الأنباري ، وهو يمثل (قياس العلة) ، فهو تعقيد واضح تغلب عليه الصنعة الأصولية والكلامية والفقهية [1].

أما السيوطي في (الاقتراح) فقد اتسع في أصول النحو، وجمع بين أصول النحو عند ابن جني وأبي البركات الأنباري[2] ، فالقياس عنده الأصل الثالث بعد (السماع والإجماع) [3] ، وعرّفه نقلا بتعريف أبي البركات الأنباري ، جاعلاً القياس في أدلة النحو معظمها، والتعويل عليه في مسائل النحو أغلبها [4] ، وفصّل في أركان القياس استناداً إلى ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري، فجعلها أربعة أركان: الأول: الأصل (وهو المَقيس عليه)، والثاني: الفرع (وهو المقيس) ، والثالث : (الحكم) ، والرابع : (العلة الجامعة) ، مستشهداً في التطبيق على ما مثله ابن الأنباري [5] ، وفصّل في أقسام القياس جاعلاً إياها أربعة أقسام : ((حمل فرع على أصل ، وحمل أصل على فرع ، وحمل النظير على النظير، وحمل الضد على الضد)) [6].

يتضح مما تناولناه آنفاً أن السيوطي قد اتسع في تناول أصول النحو، مفصلاً فيه أيّما تفصيل، متبعاً بشكل واضح ما تبناه أبو البركات الأنباري في كتابيه : (الإغراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة) .

(1) ينظر : أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين : 82 .
(2) ينظر : الإصباح في شرح الاقتراح : 8 .
(3) ينظر : الاقتراح : 14، 203 .
(4) ينظر : م . ن : 203 .
(5) ينظر : م . ن : 208.
(6) م . ن : 220 .

أما صاحب كتاب (فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح) أبو عبدالله محمد بن طيب الفاسي فقد تناول كتاب (الاقتراح) للسيوطي بالشرح والتفصيل ، وهو لم يخرج على السيوطي في ترتيبه وتناوله للقياس [1].

أما المحدثون فقد أولوا (علم أصول النحو) أهمية كبرى ، وفصلوا في أصوله ، ومنها القياس ، فقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي – رحمه الله– إلى بيان هذا الأصل (القياس) وعرفه بأنه : ((هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع ، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت، أو سمعت)) [2] ، وبيّن المخزومي أن هناك نوعين من القياس عند النحويين : الأول : قياس المشابهة بين المقيس والمقيس عليه، والثاني: قياس العلة، مشيراً إلى أن النحويين قد أسرفوا في النوع الثاني وغالوا فيه ، في العلل خاصة. وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن قياس المشابهة المبني على المسموع هو الذي يجب أن يتبع في اللغة والنحو، وأن القدماء كالخليل والفرآء قد عرفوا هذا النوع من القياس [3].

ومن المحدثين من جعله الأصل الثالث بعد (السماع والاستصحاب) ، مشيراً إلى نوعين من القياس عند النحويين : الأول : القياس الاستعمالي، والثاني : القياس النحوي (قياس العلة)، فالقياس الأول ينبغي أن يكون القياس نحوا، أما الثاني فهو الذي تنطبق عليه مقولة (إنما النحو قياس)، وجعل القياس الاستعمالي هو ما يلائم الفطرة، وهو قياس

(1) ينظر : فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح : 2/ 739.
(2) في النحو العربي نقد وتوجيه : 20.
(3) ينظر : م . ن : 22 – 23.

تطبيقي مبني على الأساس النظري [1]، ويفصل تمّام حسان في أركان القياس (قياس العلة) [2].

وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي – رحمها الله – إلى جعل القياس الأصل الثاني من أصول النحو[3] ، مفصّلة فيه تأريخياً ، متخذة من كتاب سيبويه المجال التطبيقي لهذا الأصل، مبينة موقفه منه ، وأنه لا قياس دون سماع ، بل إنه يقدّم السماع على القياس [4].

ومن المحدثين من جعله الأصل الثالث بعد (السماع والإجماع) ، مفصّلاً فيه على ما جاء عند القدماء من المتأخرين [5].

ومنهم من نفى القياس عند الطبقة الأولى من النحويين كأبي الأسود الدؤلي، وأثبت السماع فقط [6].

أما علي أبو المكارم فقد فصل بين حقبتين من الزمن ظهر فيهما نوعان من القياس: الأولى: من القرن الأول حتى الثالث، والثانية : بعد القرن الرابع ، فقد ظهر مدلولان للقياس: الأول : هو القياس الذي يقيس الحالة في النص العربي المروي أو المسموع، وبناء القاعدة على هذا الاطراد، مما جعلها قاعدة ملزمة ، وهذا في الحقبة الأولى ، أما الثاني: فهو القياس الشكلي (قياس العلة)، الذي ينماز بأركانه الأربعة: المقيس، والمقيس عليه، والعلة

(1) ينظر : الأصول تمام حسان : 151 – 152.
(2) ينظر : م . ن : 156.
(3) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 221.
(4) ينظر : م . ن : 412.
(5) ينظر : أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة : 95.
(6) ينظر : نشأة النحو محمد طنطاوي : 138.

الجامعة، والحكم [1] ، وهذا يمثل الحقبة الثانية . فالقياس عند القدماء كان قياس شبه لا قياس منطق (علة) [2] .

أما محمد عيد في أصول النحو فقد فصّل في (القياس) ، وفرّق بين القياس المنطقي وبين القياس الفقهي والنحوي ، وأثر القياس المنطقي فيهما ، فالقياس المنطقي قياس صوري أرسطي ، وهو استدلال يلزم من مقدماته شيئا آخر ضرورة ، وهدفه البرهنة على إدخال أشياء في قضايا تتحول إلى بديهيات ، والقياس الفعلي ينتقل من العام إلى الأقل عموماً، نحو: زيدٌ إنسان – كل إنسان فان – زيد فان.

أما قياس الفقه فهو حمل الفرع على الأصل في بعض أحكامه، فهو جمع بينهما ، أو أنه وقوع الأصل في الفرع لعلة، كبيع الأرز بالأرز متفاضلاً، وهذا قياس على الحنطة. فهذا القياس يتخذ من الأصل عموماً في القضية ، ففي استواء الجنس والمقدار من المكيل والموزون ينتج حكم الحرمة، فالقياس في كل مكيل وموزون يحصل فيه التفاضل تقع الحرمة، وهو يشترك مع المنطق في الشكل عموماً ، أما القياس النحوي فهو (قياس العلة) ، ومذهبه فيه مذهب صاحب (لمع الأدلة) ويوضح الصلة محمد عيد بين الثلاثة في الشكل العام الفكري في كل منهما، وفي القوانين خاصة [3].

(1) ينظر : أصول التفكير النحوي : 27.
(2) ينظر : م . ن : 30.
(3) ينظر : أصول النحو العربي محمد عيد : 67 – 68.

وبيّن محمد عيد القياس والصوغ القياسي والاستقراء في ضوء علم اللغة الحديث ، ويقصد بالصوغ القياسي (محاكاة النظير) فهو من مرتكزات الكلام لا اللغة [1] ، وهذا القياس هو نفسه القياس الاستعمالي عند الدكتور تمام حسان الذي ذكرناه آنفاً [2] .

ووضّح محمد عبدالفتاح الخطيب أن للقياس في الفكر النحوي قياسين : الأول : قياس النصوص ، الذي يبحث في اطراد القاعدة النحوية في النصوص اللغوية ، أما الثاني : قياس الأحكام: هو قياس (العلة)، معتمداً على الاجتهاد في القواعد الظاهرة وما خلفها للوصل بين الظواهر النحوية المسموعة ، والشبه بين الظواهر المتجانسة ، مفسراً أحكام وضوابط وأصول ما انتشر فيها [3].

وسوغ محمد عبدالفتاح الخطيب ظهور القياس الثاني لسببين : الأول : لوضع نظرية نحوية صناعية تنظم مادتها ، والثاني : أن الفكر النحوي القديم يحمل نظاماً ومنطقاً، دفع النحويون المتأخرون لوضع قياس الأحكام لبيان هذا النظام والمنطق [4].

ونبّه الخطيب إلى ضرورة فهم هذين المستويين من القياس تأريخياً ؛ لأن الخلط بينهما يؤدي إلى اضطراب في فهم القياس النحوي [5].

---

(1) ينظر : أصول النحو العربي محمد عيد : 93 – 94.
(2) ينظر : الأصول تمام حسان : 151- 152 .
(3) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : 1/ 425 – 427.
(4) ينظر : م . ن : 1 / 427 – 428.
(5) ينظر : م . ن : 1 / 429.

وفرّق صاحب ضوابط الفكر النحوي بين قياس النصوص عند العرب ، وقياس الصوغ الاستعمالي الفطري ، وكذلك وضّح الخلط وأثره بين القياس المذكور آنفاً والقياس العلمي (قياس العلة) مما يؤدي إلى رفض هذا الأخير [1] .

ذهب الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي إلى أن النحويين لم يفيدوا من القياس إلا في حقل المشابهة، وأن الأمثلة التي ضربت للأصول غير السماع تتماز بالترف الفكري للمتأخرين ؛ لأن الجدل الفكري هو الذي ساد في القرون المتأخرة، وأن التأثر بالمذاهب الفقهية هو الذي دفع النحويين المتأخرين إلى جرّ القياس إلى النحو، فالقياس عند النحويين المتقدمين هو قياس تحمل فيه المسألة على الوجه الصحيح ، أو الحكم الصحيح ، في أساس القاعدة النحوية ، لا قياس علة [2] ، وأن لفظ القياس عند المتقدمين كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد الفراهيدي ، وكذلك الحضرمي و عيسى بن عمر قياس شبه ، لا قياس علة ؛ لأنه لم يكن مفهوم قياس العلة قد ظهر عند النحويين القدماء المتقدمين ، وأن قياس العلة مقولة المتأخرين ، وأن القياس عند النحويين المتقدمين كان من باب الموازنة (الشبه) بين الألفاظ والمعاني والأبواب، ويضرب مثالاً لذلك عند القدماء بـ (لا) النافية للجنس ، التي حملت في عملها على (إنّ) ، على الرغم من الاختلاف المعنوي بينهما [3].

ويقول الدكتور كريم حسين ناصح : ((ولو سلمنا جدلاً بقياس ألفاظ على ألفاظ ، أي حمل ألفاظ جديدة على أمثلة العرب ومقاييسهم ، لوجه من المشابهة ، فلا يعني ذلك أن

(1) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : 1/ 430 – 432 .
(2) ينظر : الفكر النحوي العربي : 372 – 374 .
(3) ينظر : م . ن : 380 – 381.

القياس دليل على صحة الحكم ، أو المثال أو الصيغة ؛ بل هو من باب الحمل على صحيح ثبتت صحته بدليل السماع ، وليس بدليل القياس ؛ لأن القياس باب من أبواب الاتساع في اللغة ، كالاشتقاق وغيره ، وليس دليلا نبني عليه صحة صيغة ، أو قاعدة ، أو بناء ما)) [1].

وأرى أن ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح هو الوجه الصحيح ، لأنه لا قياس علة عند النحويين المتقدمين ، وأنه قياس شبه ، وقياس الوجه الصحيح ، وأن المتصفح للكتاب الأول الذي وصل إلينا وهو كتاب سيبويه يجد أن كثيراً من المسائل قد حكم فيها بوجه الشبه مع مسائل أخرى، كما في باب كم ، بقوله : ((اعلم أن لكم موضعين : وهو الحرف المستفهم به ... والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى ربّ)) [2] ، فسيبويه هنا يشبه (كم) الخبرية من حيث المعنى ببعض جوانب المعنى بـ (ربّ) ، وفي موضع آخر يستعمل قياس اطراد القاعدة عند الأكثر من العرب ، بقوله : ((وسألته عن قوله : على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ ؟ فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس. فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى من ، ...)) [3] وهنا (القياس) قياس اطراد القاعدة على الأكثر.

أما ما حمله أبو البركات الأنباري على قياس العلة في المرفوع للفعل المبني للمجهول ، وهو (فرع) للمشابهة مع الفاعل وهو (الأصل) بعلة الإسناد ، والحكم بالرفع بهذا القياس

(1) الفكر النحوي العربي : 381 – 382.
(2) الكتاب : 2/ 156.
(3) م. ن : 2/ 160، وينظر : الشرح المعاصر لكتاب سيبويه : المجلد الثاني : 4/ 238 – 239.

إنما هو قياس مشابهة لا علة عند سيبويه ؛ إذ سيبويه لم يصرح بقياس العلة ولا حتى استعمال شكل القياس [1] .

فالمقدمات الكبرى لا تظهر بيّنة لهم إلا بعد التأويل القياسي والاجتهاد [2]، وهذا توهّم منهم في وجود العلاقة بين المقيس والمقيس عليه أسموه (العلة) ، التي يقوم عليها حكمهم النحوي [3] ، وأراه إقحاما لقياس الشبه في قياس العلة .

وأرى أن اتباع قياس الشبه في النحو العربي هو الأولى ؛ لأنه محاكاة لما قال به العرب من فصحائهم ، وهو سهل واضح من حيث الغاية والفهم، ونبذ (قياس العلة) ؛ لتعقيده وعدم انطباقه على كثير من المسائل التي قال بها القدماء هو الأولى ؛ لأنهم جعلوا، أي : القدماء قياس الشبه والطرد، الذي يعتمد على السماع بالدرجة الأساس من كلام العرب مما يجعله الأقرب ، بل الأوثق في مطابقة لغة الفصحاء من العرب [4].

(1) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 22 – 23.
(2) ينظر : أصول النحو العربي : محمد خير الحلواني: 100.
(3) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 22.
(4) ينظر : رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية : 16 – 17.

- **الإجماع :**

ذهب بعض النحويين قديماً إلى جعل (الإجماع) أصلا من أصول النحو، وكذا ذهب بعض المحدثين [1] .

ذهب الدكتور كريم حسين ناصح إلى تبنّي أن (الإجماع) أصل مقحم في أصول النحو؛ إذ تكلّف ابن جني والأنباري والسيوطي في جعل هذا الأصل الفقهي (الإجماع) أصلا من أصول النحو، وكذا تكلّف الأمثلة المضروبة له ؛ فالنحو العربي استغنى بالنصوص القرآنية ، والشعرية ، في وضع قواعده المستنبطة ، فلا حاجة كانت تتطلب من النحويين القدماء المتقدمين إلى إيجاد أصول أخرى ، فالترف الفكري هو الذي دفع المتأخرين من النحويين إلى إيجاد هذه الأصول، وكذا حاجة الجدل الفكري [2].

وناقش الدكتور كريم حسين ناصح الإجماع عند ابن جني، مستدلاً في بعض أقواله على إقحام هذا الأصل، فابن جني لم يخص الإجماع كمصطلح ودليل و أصل من أصول النحو، بل صرح بعدم اقتناعه بالإجماع، مستدلاً الدكتور كريم حسين ناصح في مناقشته لرأي ابن جني بمسألة (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) ، وأن الإجماع يمكن نقضه بحسب رأي ابن جني، وأن حمل ابن جني الإجماع على المنصوص عليه ، أو ما قيس على المنصوص ، مبطل للإجماع ، برأي الدكتور كريم حسين ناصح [3].

---

(1) ينظر: الخصائص : 1/ 264، والاقتراح : 14، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 431، وأصول النحو العربي : محمود أحمد نحلة : 75.
(2) ينظر : الفكر النحوي العربي : 372 – 373.
(3) ينظر : م . ن : 378 – 379.

وبيّن ابن جني في الخصائص أن الإجماع عند النحويين (البصرة والكوفة) حجة إذا لم يخالف المسموع أو القياس المرتكز على السماع ، فلا حجة في المخالفة [1] .

وأرى أن ابن جني قد أقحم الإجماع في النحو ؛ لتأثره بطريقة علماء الكلام والفقه ، وهذا ظاهر في كتابه (الخصائص) .

أما أبو البركات الأنباري فقد ذكر أصول النحو دون الإجماع [2] ، ولكنه في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) قد ذكر الإجماع كمصطلح في مسائله ، بقوله : ((... الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال – كنزال، ... مبني ...)) [3] ، وكذلك قوله في مسالة إعراب المثنى والجمع على حدّه : ((... وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع)) [4] .

ومنع أبو البركات الأنباري مخالفة الإجماع [5] . وأذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح في أن الإجماع ليس من أصول النحو؛ إذ لم يذكر الإجماع في كتاب سيبويه بالمفهوم الذي ذكره ابن جني ومن أتى بعده [6].

(1) ينظر : الخصائص : 1/ 264 ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 436.
(2) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 81.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 33.
(4) م . ن : 2/ 535 ، وينظر : 1/ 172، 1/ 290، 2/ 552.
(5) ينظر: الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه : 438.
(6) ينظر : م . ن : 441.

أما السيوطي في الاقتراح فقد حذا حذو ابن جني في بيان مكانة الإجماع في أصول النحو، وجعله السيوطي الركن الثاني من أصول النحو بعد السماع [1] ، ووضّح أن الإجماع يعني اجتماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) ، وبين أن مخالفة أهل البلدين من النحويين لا يسمح به إلا بعد التمحيص والتدقيق العلمي عندهم ، وبالحجج الواضحة [2].

أما المحدثون فقد ذهب بعضهم إلى جعله من أصول النحو، فقد جعلته الدكتور خديجة الحديثي – رحمها الله – الأصل الثالث ، وعرفته بأنه : ((هو اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور أو على صورة من صور التعبير)) [3] ، وقد بينت الدكتورة خديجة الحديثي – رحمها الله – الإجماع عندهم وعند الأصوليين، وفي الفقه ، وبينت شروط تحققه ، وكذا عند النحويين [4].

ومنهم من جعله الأصل الثاني بعد السماع كما في كتاب (أصول النحو العربي) محمود أحمد نحلة ، وقد بيّن مفهومه ومصطلحاته عند الفقهاء والأصوليين ، ومتى يكون حجة ، وبين أنواع الإجماع في ثلاثة أنواع : (إجماع الرواة ، والعرب ، والنحويين) [5].

أما تمّام حسّان فلم يذكره ضمن أصول النحو كأصل من أصوله ، جامعا أصول النحو في ثلاثة أصول : (السماع ، والاستصحاب ، والقياس) [6] .

---

(1) ينظر : الاقتراح : 14، 187.
(2) ينظر : م . ن : 188.
(3) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 126.
(4) ينظر : م . ن : 431 – 433.
(5) ينظر : أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة : 75 – 81.
(6) ينظر : الأصول تمام حسان : 206 .

وهناك من المحدثين من ألّف كتاباً مستقلاً في الإجماع [1] ، فقد ألّف محمد إسماعيل المشهداني كتابا وسمه بـ (الإجماع دراسة في أصول النحو العربي) مفصّلاً فيه عند القدماء والمحدثين ، وموضحاً مفهومه عند الفقهاء والنحويين [2].

وما جاء من ألفاظ توحي ظاهراً للوهلة الأولى بمعنى الإجماع في كتاب سيبويه [3] إنما هي لوصف حالة ما عند العرب أو النحويين، لا أنه قد جعل منه دليلاً أو أصلاً في تأصيل المسالة، كقوله : ((... ولا يختلف النحويون في نصب التب إذا قلت: ويحٌ له وتباً له. فهذا يدلك على أن النصب في تب فيما ذكرنا أحسن ، لأن له لم يعمل في التب)) [4] ، ، وكذا قوله : ((فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون...)) [5] .

أما ابن جني فقد ذكر أنه سيتعرض لأصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه [6] [6] هذا من جانب، ومن جانب آخر أنه لم يصرّح بأن الإجماع أصل من أصول النحو صراحة، بل تعرض له بالحجية عند أهل العربية [7].

(1) ينظر : الأصول تمام حسان : 206.
(2) ينظر : الإجماع دراسة في أصول النحو العربي : 17.
(3) ينظر : م . ن : 440 – 445.
(4) الكتاب : 1/ 334.
(5) م . ن : 2/ 391.
(6) ينظر : الخصائص : 1/ 71.
(7) ينظر : م . ن : 1/ 2641.

أما أبو البركات الأنباري فلم يجعله أصلاً من أصول النحو [1] ؛ لأنه ليس من أدلة الاحتجاج في العربية [2] ، وهذا ليس رأيه وحده ، إنما هو رأي نحويين آخرين كما قال السيوطي [3] ، وقد ربط السيوطي بين مفهوم الإجماع عند النحويين والفقهاء [4].

مما يجعلنا نؤكد أن (الإجماع) مقحم في أصول النحو ؛ إذ لم يذكره القدماء ، وهو من قول المتأخرين تأثراً بالفقه [5].

- **الاستصحاب:**

ذهب بعض القدماء من المتأخرين إلى جعل الاستصحاب من أصول النحو، وكذا بعض المحدثين [6].

ذهب الدكتور كريم حسين ناصح إلى رفض هذا الأصل؛ لأنه إقحام لأصول فقهية في أصول نحوية ، وإن النحو العربي قد استغنى بالنص القرآني، والشعر، لوضع القواعد النحوية المستنبطة، مما ينفي احتياج النحويين لهذه الأصول؛ اذ لم يصعب عليهم أمر ما [7].

(1) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 81 .
(2) ينظر : الاقتراح : 14 .
(3) ينظر : م . ن : 14 .
(4) ينظر : م . ن : 14.
(5) ينظر : رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية : 16.
(6) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 81، و الاقتراح : 374، والأصول تمام حسان : 105، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 446 .
(7) ينظر : الفكر النحوي العربي : 372 – 373 .

وبعد تعريفه للاستصحاب، وعدم اعتباره دليلاً معتبراً عند النحويين ؛ لأنه من الأدلة الافتراضية، العقلية ، وهو في قبال السماع لا يرقى لكونه دليلاً ، معقّباً على الأمثلة المتكلّفة لأبي البركات الأنباري كما في فعل الأمر وبنائه [1].

جعل أبو البركات الأنباري الاستصحاب من أصول النحو ، إذ جعله الأصل الثاني بعد السماع [2] ، وأفرد له فصلاً جاعلا إياه من الأدلة المعتبرة في النحو ، كاستصحاب الإعراب أصلاً في الأسماء ، والبناء في الأفعال . وعقّب الأنباري على أن الاستصحاب كدليل ضعيف ، مع وجود دليل آخر [3] .

أما السيوطي فقد جعله من أصول النحو الأربعة [4] ، وأفرد له فصلاً كاملا تكلم عنه بشكل مفصل ودقيق [5] .

أما المحدثون فقد ذهب بعضهم إلى جعله الأصل الثاني من أصول النحو بعد السماع، فقد فصّل تمام حسان في هذا الأصل ، بل جعل منه نظرية ، معقباً عن سبب جعله بين السماع والقياس؛ بأنه لابد من معرفة الأصل والفرع قبل الشروع في القياس [6] ، مبيّناً ما يتعلق بالاستصحاب من أصل الوضع وأصل القاعدة ، والفرع عنهما، مفصلاً في ذلك [7].

(1) ينظر : م . ن : 374 – 375.
(2) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 81.
(3) ينظر : م . ن : 141 – 142.
(4) ينظر : الاقتراح : 14.
(5) ينظر : م . ن : 374.
(6) ينظر : الأصول د . تمام حسان : 105.
(7) ينظر : م . ن : 106 – 148.

فأصل الوضع عنده يكون في الحرف، والكلمة، والجملة [1] ، وأصل الوضع للجملة يتكون من مسند ومسند إليه سواء أ كان ذلك في الجملة الإسمية أم كان في الجملة الفعلية ، مضيفاً إليه مجموعة من الأصول [2].

وكذلك قد بيّن أصل القاعدة وبعض مواضعه في النحو، معرفاً إياه، بأنه : ((القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل..)) [3] ، مبيّناً أن العدول عن هذه الأصول عند النحوي هو اقتصاد يؤدي إلى الاستصحاب [4].

وضرب الدكتور تمام حسان مثالاً لاستصحاب القاعدة بأن الأصل في القاعدة للمبتدأ والخبر تقدم المبتدأ على الخبر، ولو اشتمل المبتدأ على ضمير – في بعض الأحيان – يعود على لفظ يوضحه الخبر، فمع استصحاب هذا الأصل يؤدي إلى عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا يوقع اللبس. مما يؤدي إلى العدول عن الأصل إلى قاعدة فرعية وهي قاعدة تجعل الخبر مقدماً [5].

أما الدكتورة خديجة الحديثي – رحمها الله – فقد وضحت الاستصحاب لغة ، وكذا اصطلاحا عند الأصوليين ، والفقهاء ، والنحويين ، وأنه من الأصول المعتبرة عندهم [6].

(1) ينظر : الأصول د . تمام حسان: 109 – 121.
(2) ينظر : م . ن : 121.
(3) الأصول تمام حسان : 123.
(4) ينظر : م . ن : 127.
(5) ينظر : م . ن : 135.
(6) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 446 – 452.

فسيبويه قد استعمله – بحسب ما ذهبت إليه الدكتورة خديجة رحمها الله – كدليل في الكثير من المسائل، وإن لم يصرح به ولم يطلق عليه الاستصحاب للحال أو الأصل [1] .

أما الدكتور محمود أحمد نحلة فجعله الأصل الرابع من أصول النحو ، وقد ذهب إلى أن بعض الفقهاء لا يعدونه دليلاً ، بل هو مقرر لأحكام موجودة على نحو الثبوت ، ومن يعدّه دليلاً يتمسك بالأصل الثابت الذي لم يظهر دليل على نفيه . أما النحويون فيختلفون في الاستصحاب كدليل ، كاختلاف الفقهاء [2] ، وقد رفض محمود أحمد نحلة الاستصحاب كأصل تجريدي للأصول ، وإن تجريد الأصول مردّه إلى القياس [3] .

وأذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح في كون هذا المصطلح (الاستصحاب) هو من قول المتأخرين ؛ لأن المتقدمين لم يذكروه [4] ، بل إن بعض المحدثين ذكروا أن سيبويه لم يذكر هذا المصطلح لفظاً ، بل إنهم فهموا من استصحاب الأصل في المسائل الفرعية مفهوم الاستصحاب [5].

وحقيقة الأمر بالنسبة لمن بنى أمر الاستصحاب على الأصل والفرع [6] إنما هو توهم وخلط بين مفهومين منفصلين ؛ لأن الدكتور كريم حسين ناصح قد وضح أن فكرة الأصل والفرع إنما هي فكرة عقلية لا علاقة لها بطبيعة اللغة ، وإن كنت اختلف معه في صلتها

(1) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 453.
(2) ينظر : أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة : 139 – 142.
(3) ينظر : م . ن : 148.
(4) ينظر : م . ن : 148.
(5) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 453.
(6) ينظر : الأصول تمام حسان : 107، و الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 453.

بطبيعة اللغة ، وإنهم أوجدوا ، أي : النحويون : فكرة الأصل والفرع لتوضيح رتب ودرجات قوة معاني الألفاظ [1] . وإن فكرة الاستصحاب كأصل هي فكرة فقهية في الأصل ، وإن كان مختلف في حجيته كما عند النحويين [2] ، وإن المتأخرين هم من جعلوه كأصل من أصول النحو [3] ، وقد رفضه ابن جني ولم يجعله من أصوله [4]، مما يقودنا إلى عدم القول به عند المتقدمين من النحويين ؛ لأنه لو قيل به مفهوماً عندهم لعدَّه ابن جني من أصوله.

(1) ينظر : الفكر النحوي العربي : 284.
(2) ينظر : أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة : 141 – 142.
(3) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 81.
(4) ينظر : الاقتراح : 14.

المبحث الثاني

نظرية العامل

مدخـل :

أخذت نظرية العامل في التفكير النحوي العربي بعداً كبيراً ، فقد ظهرت بشكل صريح في أول مؤلف نحوي وصل إلينا ألا وهو (كتاب سيبويه) ، إذ ذكر العامل بلفظه في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية) [1] ، ثم تناول النحويون بعد سيبويه نظرية العامل بالشرح والتفصيل ، وجعلوها مستولية على أبواب النحو العربي [2] ، فالنحويون جميعهم من البصريين والكوفيين يجعلون من العامل النحوي ضرورة ومرتكزاً للنحو في كل أبوابه [3] ، حتى أنهم قد ألّفوا فيها كتباً كثيرةً ، ككتاب (العوامل المئة) للجرجاني ، وكذا كتاب (شرح العوامل) للشريف الجرجاني وللبركوي ، فنظرية العامل من أرقى النظريات العلمية التي لا بدّ لمسارات البحث النحوي أن تمرّ بها [4] ، وعلى الرغم من أهميتها فقد شهدت نقداً عند القدماء والمحدثين ، كما في كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء ، إذ ضيقها [5] رداً على إسراف النحويين فيها ، ورفضها بعض المحدثين كإبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ، ومهدي المخزومي في كتابه (النحو العربي نقد وتوجيه) ، وعلى الرغم من هذه

(1) ينظر : الكتاب : 1/ 13 .
(2) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : 212 .
(3) ينظر : الخلاف بين النحويين : 180 .
(4) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : 211 .
(5) ينظر : مشكلة العامل النحوي : 73 ، وأثر العامل في توجيه قراءات الكوفيين : 53 .

الاعتراضات على هذه النظرية فإنها تعد حجر الزاوية للنحو العربي قديماً وحديثاً بناء على قول عبده الراجحي [1] .

- **فكرة العامل والنحو العربي :**

شغلت فكرة العامل حيزاً مهما في تفكير الدكتور كريم حسين ناصح ، فقد جعل سبب ظهورها في النحو العربي تأثر الفكر النحوي بالفكر الأصولي (للمعتزلة والأشاعرة) ، بناء على فكرة التولد التي بدورها تفسر التأثير والتأثر ، وتسلسلها في وجود الأشياء . فالخلق عند الله يكون للأفعال بطريقين : الأول : المباشرة (كن فيكون) ، والثاني : التولد الذي يقوم على الأسباب والمسببات ، أو بأسباب متسلسلة [2] .

وبيّن الدكتور كريم حسين ناصح ما للعل من أثر في فكرة العامل النحوي ؛ إذ إنه يرى أن النحويين قد تأثروا بالأصوليين ، وذلك في قوله : ((الأصوليون يفرقون بين العلة والسبب : العلة وصف في الشيء مؤثر فيه نوعاً من التأثير ، في حين أن السبب هو مجرد واسطة أو رابطة بين شيئين ولا تأثير له)) [3] .

ويرى الدكتور كريم حسين ناصح أن المنطلق في فكرة التأثير للأفعال هو نفس المنطلق في فكرة العامل وغيرها من الأفكار النحوية ، وأن فكرة العامل لم تكن مقتصرة على علة عمل الأفعال تعدياً ولزوماً ، بل تتعداه إلى أوسع من ذلك في النحو تعلقاً بمسألة

(1) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : 146 .
(2) ينظر : الفكر النحوي العربي : 421 .
(3) م . ن : 421 – 422 .

التأثير والأثر . وكان لفكرة أثر الأفعال على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي الأثر الكبير في الفكر النحوي ، متمثلة بنظرية العمل ، شاملة لكل أبواب النحو العربي [1] .

نظرية العامل تعد من أخطر النظريات في النحو العربي ؛ لأنها عماد الأبواب النحوية في النحو العربي عند النحويين القدماء قاطبة ، فقد تبلورت فكرة العامل ونظرية العمل بشكل عملي وممنهج على يد الخليل ، إذ إنه قد مدّ فروعها ، وثبّت أصولها [2] ، فالسبق كان للخليل في هذا المضمار باعتراف سيبويه [3] ، وأن الكتاب لسيبويه قائم في بنائه على نظرية العامل ، فكراً ، وتدويناً ، وتبويباً [4] ، وقد تبع النحويون الخليل وسيبويه في استعمال العامل ركيزة في تبويب موضوعات النحو العربي [5] .

أما المحدثون فقد انقسموا إلى مذهبين في بيان أصل فكرة العامل : الأول : يرى أن فكرة العامل فكرة دخيلة على النحو العربي من علوم أخرى ، ومنها علم الكلام [6] ،والثاني : أن نظرية العامل نشأت نشأة لغوية عن طريق النظر والتتبع للتراكيب العربية [7] .

وأرى أن من ذهب إلى تأثر سيبويه بالمعتزلة فكراً ، وأنه معتزلي المذهب ، أمر غير ثابت [8] ، مما يدفع تبنيه لأفكار المعتزلة في الكتاب ، هذا على حمل الكتاب لسيبويه ،

(1) ينظر الفكر النحوي العربي : 422 .
(2) ينظر : نظرية العامل في النحو العربي (أطروحة) : 14 .
(3) ينظر : العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث : 54 – 55 .
(4) ينظر : نظرية العامل في النحو العربي في هدى كتاب سيبويه : 10 ، 16 .
(5) ينظر : العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (أطروحة) : 63 – 64 .
(6) ينظر : الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه : 24 – 25 .
(7) ينظر : من أصول التحويل في نحو العربية : 104 .
(8) ينظر : الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه : 59 ، 68 .

وهناك من يرى أن الكتاب للخليل بن أحمد الفراهيدي [1] ، أو جلّه [2] ، وإذا ما علمنا أن الخليل واضع نظرية العامل منهجاً وأصولاً وفروعاً ، وكثيراً ما أشار إلى ذلك سيبويه في كتابه [3] ، فهذا يدفعنا إلى تسليط الضوء على الفراهيدي لبيان ماهية فكرة العامل ، أما من حيث المذهب فالخليل شيعي [4] ، مما يدفع تأثره بالمعتزلة ، بل إنه قد أوجد علم العروض والمعجم بالنظر والتفحص وتتبع الأصوات وكلام العرب ، مع فطنته وذكائه وعقله الرياضي [5] ، وقد ركزّ علماء العربية على النظر في الإعراب وما للعمل من أثر فيه [6] ، ، مما قادهم ذلك النظر في التراكيب النحوية ومساراتها الأفقية إلى الاهتداء لنظرية العامل النحوي[7] ، فالنظام الذي يحكم اللغة دفع النحويين إلى القول بالعمل من خلال ملاحظة الترتيب للألفاظ في التراكيب النحوية ، وتفاعلها وتأثيرها بعضها ببعضها الآخر [8] .

أما بالنسبة لقانون السببية والتأثير والتأثر والعلية فهو قانون تشترك فيه أكثر العلوم ، بل إنه قانون فطري عند الإنسان [9] ، وعليه فإن التعليل النحوي عند النحويين ما هو إلا نزول عند القانون الفطري لدى الإنسان ، وتطبيقه من خلال التتبع والتفريق للتراكيب العربية

(1) ينظر : حواشي كتاب سيبويه : 1/ 26 ، وعبقري من البصرة : 93 .
(2) ينظر : أساليب التعبير عند الخليل بن أحمد : 1 / 7 .
(3) ينظر : منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : 248 .
(4) ينظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي : 43 .
(5) ينظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي : 73 ، 76 ، وعبقري من البصرة : 59 – 60 ، 95 .
(6) ينظر : أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية : 2 / 1266 – 1267 ، وضوابط الفكر النحوي : 2 / 8 .
(7) ينظر : عبقري من البصرة : 32 ، ومدرسة الكوفة : 269- 274 ، ومن أصول التحويل في نحو العربية : 103 – 105 .
(8) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : 2 / 8 – 9 .
(9) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : 168 ، والعامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (أطروحة) : 71 – 72 .

وأصواتها ، مما لا يعني بالضرورة أن يكونوا ، أي : النحويون ، قد تأثروا بما جاء في العلوم الكلامية ، بل نرى أنهم قد تلاقت أفكارهم في بعض الأحيان من باب وقوع الحافر على الحافر ، لا من باب التأثر والتأثير ؛ لأن ذلك – إذا سلمنا به – قد يؤدي إلى إسقاط مفاهيم صناعية هي بعيدة كل البعد عن حقيقة الواقع اللغوي الغريب عنها ؛ لأن العقل اللغوي العربي لم يعرف علم الكلام عند العرب المستشهد بفصاحتهم ، بل يجب الركون إلى العقل اللغوي بالمشافهة والتشخيص في وصف النسق النحوي ومعانيه .

- **ثلاثية العامل النحوي :**

تعرض الدكتور كريم حسين ناصح إلى مفهوم العامل في تفكير النحويين ، فخرج بتفسيرات عدة ، منها :

- التفسير الأول : أن العامل هو المعاني المختلفة ؛ والتي بدورها تجلب أثرا على اللفظ (الاسم) ، وهذا الأثر علامة على العامل (المعنى) ، فالألفاظ آلة تنقل المعاني ، وعليه فهي ليست المقصودة في مفهوم العامل [1] .

ذهب سيبويه إلى أن العامل في رفع المبتدأ هو الابتداء ، فقد جعل العامل في المبتدأ عاملا معنويا[2] .

(1) ينظر : الفكر النحوي العربي : 424.
(2) ينظر : الكتاب : 2 / 127 .

وذكر المبرد أن المبتدأ مرفوع بالابتداء [1] ، وكذا أبو على الفارسي [2] ، وذهب مذهبهما كذلك الرماني [3] .

وبيّن ابن جني العامل المعنوي ، وأرجعه إلى المعاني المختلفة من فاعلية ومفعولية ونحو ذلك ، كما في قولك : (ضَرَبَ سعيدٌ جعفراً) ، مشيرا إلى عامل الابتداء في رفع المبتدأ [4] .

وفصل الجرجاني في عوامله فقد جعلها لفظية ومعنوية ، وذكر أن عامل المبتدأ معنوي (الابتداء) [5] ، وذكر في المقتصد في شرحه للحال أن العامل هو معنى الفعل ، في قولك : (في الدار زيدٌ قائماً) [6] .

وذكروا في شروح العوامل المئة للجرجاني أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، وأنه عامل معنوي [7] .

أما المحدثون فقد ذكروا أن العامل المعنوي هو الذي يعمل في المبتدأ ، إذ ذكر ذلك هادي نهر ، وأنه الرافع للمبتدأ عند سيبويه[8] .

---

(1) ينظر : المقتضب : 2 / 49 .
(2) ينظر : الإيضاح العضدي : 29 .
(3) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : 3 / 1063 – 1065 .
(4) ينظر : الخصائص : 1 / 179 – 180 .
(5) ينظر : العوامل المئة : 130 .
(6) ينظر : المقتصد في شرح رسالة الإيضاح : 1 / 600 .
(7) ينظر : شروح العوامل : 584 .
(8) ينظر : الشرح المعاصر لكتاب سيبويه : المجلد الثاني : 4 / 168 .

وبيّن سعيد البطاطي أن العامل في المبتدأ ليس الابتداء ، إنما هو المكان النحوي الخاص بالمبتدأ [1] .

وأحسب أن العامل المعنوي له الأثر الكبير في العمل التركيبي ؛ لأن المعنى هو الذي يؤدي إلى تشكل التراكيب ، التي بدورها تكون حاكية عن المعنى المقصود ، فالعامل المعنوي هو ما كان غير اللفظ الذي لا يظهر في الكلام ، بل تدرك آثاره كالإعراب [2] .

- **التفسير الثاني :**

وضح الدكتور كريم حسين ناصح أن العامل هو (المتكلم) ، وأنه هو الذي يحدث التغيرات على آخر اللفظ التركيبي ؛ للتعبير عن المعاني ، وتتمثل هذه التغيرات بالعلامات التي يؤدي تغيرها إلى تغير المعاني [3] .

أشار ابن جني إلى هذا العامل (المتكلم) عندما تعرض لقول النحويين بقولهم (عامل لفظي وعامل معنوي) ، وأن هذه الألفاظ التركيبية مسببها (المتكلم) ؛ لأنه هو الذي يحدث الرفع والنصب والجر والجزم ، وأن قول النحويين بالعامل تعقيب للأثر اللفظي الذي يحدثه المتكلم [4] .

---

(1) ينظر : نظرية العامل في النحو العربي في هدى كتاب سيبويه : 65 – 66 .
(2) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : 2 / 21 – 23 .
(3) ينظر : الفكر النحوي العربي : 427 .
(4) ينظر : الخصائص : 1 / 179 – 180 .

وأرى أن المتكلم له الدور الكبير في ترتيب المعاني ، وكذا التراكيب ، التي هي تبع للمعاني .

- **التفسير الثالث :**

وضح الدكتور كريم حسين ناصح في هذا التفسير أن العامل طريقة بناء الكلام بوضع الألفاظ بعضها مع بعضها الآخر ، الوضع الذي يقتضيه المعنى المقصود ، المعبر عنه بالعلامة الإعرابية [1] . وفصل الدكتور في هذا التفسير ليصل إلى نتيجة أن العامل له ثلاثية تكوينية ، هي : (المتكلم ، والمعنى ، وبناء الكلام) ، فالمعنى الذي يقصده المتكلم لإفهام المخاطب به ، وتغير الأبنية التركيبية لتغير المعاني ، تعمل معا في ثلاثية ينتج عنها مفهوم العامل ، وكذا أثره الذي يحدثه في الجمل [2] .

أشار سيبويه في الكتاب إلى عملية بناء الكلام في أكثر من موضع ، منها قوله : ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربتُهُ ، فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلقٌ ، فهو في موضع هذا الذي بني عليه الأول وارتفع به ، فإنما قلت عبدُ اللهِ فنسبته له ثَم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء)) [3] .

(1) ينظر : الفكر النحوي العربي : 428 .
(2) ينظر : م . ن : 428 – 429 .
(3) الكتاب : 1 / 81 ، وينظر : 1 / 91 – 92 ، 346 ، 2 / 81 .

وذهب السيرافي إلى أن عملية بناء الكلام قد وردت في كتاب سيبويه في مواضع كثيرة ، وهي تمثل عملية العامل النحوي ، فقولك : ((ضربَ زيدٌ عمراً)) أن العامل في رفع الفاعل ونصب المفعول هو الفعل ، وهما مبنيان عليه [1] .

أما المحدثون فقد أشاروا إلى أن مفهوم البناء عند سيبويه مفهوم جملي تكويني ، ولهذا النمط من الكلام نمطان أساسيان : الأول : النمط الإسمي ، والثاني : النمط الفعلي ، وأن للعامل قدرة تكوينية [2] .

وتعرض محمد عبد الفتاح الخطيب إلى مفهوم البناء بعنوان (العقد والتركيب) ، وأن الإعراب له علاقة وثيقة بالعامل ، وأن الروابط والعلاقات بين التراكيب النحوية في أبوابها لها علاقة وثيقة بالمعنى الذي يترتب عليه هذا الاختلاف فيها [3] . وقد ربط بين البناء والمعنى ، وأثره في اختلاف التراكيب .

وذكر حسن عبد الغني أن مفهوم البناء كان حاضرا في كتاب سيبويه فكرا ، من خلال البناء الخطي للجمل ، فالجملة الفعلية ذات المجالات الواسعة تتسم بالبناء ، الذي هو الهيأة التركيبية التي يوجدها العمل النحوي أو الرابط [4] .

---

(1) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 1 / 372 .
(2) ينظر : ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي : 143 – 148 .
(3) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : 2 / 50 ، 57 .
(4) ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : 154 – 155 .

ووضح سعيد أحمد البطاطي أن العمل النحوي يشكل مرتكزا بنائيا رئيسيا في الجملة ؛ لأنه يجلب باقي أجزاء التركيب ، وأنه عنصر أول في تشكيل الجملة [1] .

وقد جمع سيبويه بين (المتكلم ، والمعنى ، والبناء) في أكثر من مسألة ، كما في حذف الفعل (العامل) في غير الأمر والنهي ، بقوله : ((وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، ... كأنه قال أخذته بدرهم فزاد الثمنُ صاعداً ... ولا يجوز أن تقول : وصاعدٍ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أولاً ، ثم قررت شيئاً بعد شيء لأثمان شتى ، فالواو لم ترد فيها هذا المعنى)) [2] .

ففي النص المذكور آنفاً ذكر سيبويه العامل البنائي المحذوف ، وأن إرادة المتكلم هي التي تحدد البناء في ضوء المعنى المقصود .

وأشار الرضي إلى هذه الأجزاء الثلاثة للعامل ، فذكر أن المتكلم هو الذي يوجد المعاني النحوية ، وأن العامل آلة تركيبية خارجية ، جعلها النحويون هي الموجدة للمعاني المختلفة وعلاماتها ، وأن المعنى المقتضي هو الذي يقوّم العامل [3] .

وذهب من المحدثين فخر الدين قباوة إلى ردّ كون الفرد (المتكلم) مطلقا هو العامل ، أو جزءاً من العامل [4] .

(1) ينظر : نظرية العامل في النحو العربي في هدى كتاب سيبويه : 17 .
(2) الكتاب : 1 / 290 – 291 .
(3) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1 / 60 – 61 .
(4) ينظر : مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء : 101 – 102 .

وأحسب أن ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي من ثلاثية العامل هو المطابق للواقع اللغوي ؛ إذ نرى سيبويه قد أكد دور المتكلم في إنشاء التراكيب على أنماط يقتضيها المعنى النحوي [1] ، وأرى أن التفكير النحوي في نظرية العامل يقتضي وجود خطين متوازيين وللمتكلم سلطة في إيجادهما بالنسبة للتراكيب النحوية ، فالأول : خط موازٍ للوجود الخارجي للتركيب ، وهو الوجود الذهني للتركيب النحوي ، الذي يركّبه المتكلم بحسب المقاصد والمعاني المستهدفة ، والثاني : خط الوجود الخارجي اللفظي التركيبي الذي يحكي عن تلك المعاني النحوية الذهنية ، وهذا الوجود يختلف باختلاف المعاني ، فاقتضاء المعنى النحوي يؤدي إلى لزوم العمل النحوي التركيبي الخارجي [2] ، وأن العامل في التركيب اللفظي تتمثل عامليته في إيجاد الموقعية من فاعلية ومفعولية ونحو ذلك ، وكذا الإعراب الذي هو علامة العمل [3] ، فالعمل النحوي التركيبي الخارجي (اللفظي) يجلب الموقعية ، وجزءها الإعراب ، من رفع ونصب وجر وجزم ، فالعمل يتجلى بالموقعية والعلامة الدالة على جزء العمل ، من جهة العاملية .

وذكر النحويون أن العامل هو العمل التركيبي اللفظي ؛ لان اللفظ هو الذي يدل على المعنى المجرد الذهني ، مما يجعل الركون إلى العامل الخارجي أولى من العمل المجرد (المتكلم ، والمعنى) ، وهذا لا يعني إهمالاً أو عدم إدراك لهما من حيث العاملية ، إنما هو ذكر ما يمسك ظاهرا من العاملية ، لذلك ذكر ابن جني أن النحويين

(1) ينظر : الكتاب : 1 / 290 – 291 .
(2) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1 / 60 – 62 ، وحاشية الصبان : 1 / 72 .
(3) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1 / 62 ، وحاشية الصبان : 1 / 72 ، ونظرية العامل في النحو العربي في هدى كتاب سيبويه : 17 .

ذكروا عاملا لفظيا ومعنويا مع أن العامل هو المتكلم ليرُكَ آثار فعل المتكلم في التركيب النحوي ، وأن العمل يلمس في اللفظ التركيبي بشكل واضح [1] .

فالتراكيب اللفظية بمعانيها تنوب عن التركيب الذهني للمتكلم ، فالنحويون قد استحضروا في تفكيرهم أهمية مقاصد المتكلمين ، وأثرها في معاني النحو توجيهاً [2] .

- **البديل المعنوي من ظاهرة الحذف والعامل :**

ذهب الدكتور كريم حسين إلى عدم وجود محذوف في التراكيب التي حدث فيها نقص بنائي في أحد أركانها داخل الجملة ، بل في كل ما يتعلق بها ، من مفاعيل ، وأدوات ، وغير ذلك ، وأن المقام ، والسياق ، والمخاطب ، والمتكلم هم الذين يوجدون هذا البناء لمعنى خاص مقصود ، وأن المعنى تام لانقص فيه ، وأن إيصال المعنى بأخصر الطرق وأقصرها قد تمّ من خلال حال المخاطب والمتكلم والسياق العام للبناء والتراكيب المستعملة ، والإعراب ، والبناء الصرفي من حيث كونها علامات دالة على المعنى ، دون الحاجة إلى تقدير أو تأويل (محذوف) [3] .

وذهب الدكتور إلى أن ظاهرة الحذف قد ظهرت لغرض تعليمي ، وما ذهب إليه النحويون من وجود أصل مفترض يلزم بوجود ركنين أساسيين (المسند والمسند إليه) ،

(1) ينظر : الخصائص : 1 / 179 – 180 ، و مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء : 131 .
(2) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : 2 / 19 .
(3) ينظر : البديل المعنوي من ظاهرة الحذف : 28 .

هو اتجاه تعليمي ، بل هو تخيل نحوي عند النحويين ، والدليل على ذلك أنهم قالوا : إنه تمثيل ولم يتكلم به [1].

بنى سيبويه كتابه في كثير من المسائل التي نقص بناؤها على فكرة الحذف ، كما في قوله : (مكةَ وربِّ الكعبةِ) ، والتقدير : (يريدُ مكةَ واللهِ) ، ونحو قوله : القرطاسَ واللهِ) ، والتقدير : (يصيبُ القرطاسَ) أو (أصابَ القرطاسَ واللهِ) ، وهذا مبني على العامل الذي أغنى السياق (سياق الحال) عن ذكره ظاهرا ، وهذا المحذوف مما يستعمل مظهرا [2] .

وفي باب آخر ذكر سيبويه المتروك إظهاره ، ويقصد بذلك حذف العامل ، استغناء عنه ؛ لكثرة الاستعمال ، قوله : ((هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه وسأمثله لك مظهرا لتعلم ما أرادوا ، إن شاء الله تعالى . ومن ذلك قولك : إياكَ والأسدَ ، ... كأنه قال : إياك فاتّقِينَّ والأسدَ ، ... وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، فصار بدلا من الفعل وحذفوا كحذفهم : (حينئذٍ الآن) ، فكأنه قال : احذر الأسدَ ...)) [3] .

(1) ينظر : الفكر النحوي العربي : 453 – 456.
(2) ينظر : الكتاب : 1 / 257 – 258 .
(3) م . ن : 1 / 273 – 274 ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 2 / 155 – 156 .

أما قول سيبويه : (تمثيل ولم يتكلم به) فقد ذكره في قوله : ((وذلك قولك : ما أحسنَ عبدَ اللهِ . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يتكلم به))[1] .

وفسر الرماني قول سيبويه بأنه حذف بدلالة الحال وعلم المخاطب ، وأن الحال دالة على المحذوف (العامل) [2] .

وذهب عبد القاهر الجرجاني في الإعجاز إلى إثبات وجود محذوف ، مفصلا في ذلك ، ورابطا غرضه بالمعنى [3] .

وذهب الرضي في شرحه على الكافية إلى أن حذف الفعل يكون بقرينة ، وقد تكون لفظية أو حالية [4] .

أما المحدثون فقد ذهب جلّهم إلى وجود الحذف في اللغة ، فقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن الحذف يقع بدليل (قرينة) لفظي أو مقامي ، وأن الحذف في العربية يحمل على التوسع في اللغة ، وهو كثير في العربية ، وأن يكون المحذوف معلوما عند المخاطب أو الناس [5] .

---

(1) الكتاب : 1 / 72 .
(2) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : 1 / 456 – 457 .
(3) ينظر : كتاب دلائل الإعجاز : 153 .
(4) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1 / 338 .
(5) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 75 – 77 .

وذكر بعضهم إلى أن العامل (الفعل) يعمل مظهرا ومضمرا (محذوفا) ؛ لقوته وتصرفه في التركيب [1] .

وذهب سعيد بحيري إلى أن تقدير المحذوف في الذهن هو لتحقيق الفائدة في الكلام ، وأن عمل الفعل والمعنى مترابطان ، وكذلك الحركة الإعرابية [2] .

فالحذف في العربية يدل على الاتساع في تراكيبها ؛ لأن المعاني المتعددة تقتضي تركيبا متعددا ، مما يجعل الحذف لاقتضاء المعنى ، وأشار سيبويه إلى اقتضاء المعنى بقرينة الحال الدالة على المحذوف ، في قوله : ((أو رأيتَ رجلا يسدد سهما قِبَل القرطاسَ فقلت : القرطاسَ واللهِ ، أي يصيب القرطاسَ ، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت : القرطاسَ واللهِ ، أي أصاب القرطاسَ)) [3] ، فالسياق في الأول يدل على العامل ونوعه (يصيبُ) ، أما في الثاني فدل على العامل (أصاب) ، حسب اقتضاء المعنى بدلالة السياق . فلا بد من عامل مقدر يفسر المعنى ، وكذا يدل على الموقعية من فاعلية ومفعولية ونحوهما [4] ، فالسياق يفسر العامل [5] ، ولا يفسر المعمول ؛ لأن السياق يدل على العامل ، والعامل يجلب الموقعية بحسب المعنى المقتضي .

(1) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : 2 / 47 .
(2) ينظر : دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة : 249 ، 252 .
(3) الكتاب : 1 / 257 .
(4) ينظر : الموقعية في النحو العربي : 2 / 1 .
(5) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : 1 / 457 .

أما ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح من أن الحذف تعليمي ، وليس واقعا لغويا فأرى أن الأمر خلاف ذلك ؛ لأن الخليل وسيبويه وإن ذكرا ما يوحي بالتعليم ظاهرا في بعض الأمثلة والأبواب فإنهما لم يخرجا عن سنن العرب فيها [1] ، أما مصطلح (تمثيل ولم يتكلم به) ، ورد عند الخليل [2] ، وسيبويه في الكتاب [3] ، ويتضح هذا المصطلح في الكتاب في باب (ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره) ، فسيبويه أشار إلى أن المصادر (سقياً ، ورعياً) منصوبة بفعل محذوف ، لا يجوز إظهاره ، ومثل له بـ (سقاكَ اللهُ سقياً) ، وعقب بأنه (تمثيل ولا يتكلم به) [4] ، وأرى أن المصطلح يعني في هذا الباب بأن العرب لا تتكلم بالفعل مظهرا (العامل) هنا ؛ لأنه أسلوب خاص إنشائي ، وإظهار الفعل يجعله أسلوبا آخر (خبري) ، وذكر سيبويه المقدر المحذوف ، لبيان نوع العامل (الفعل) ، ؛ لتفسير الموقعية وعلامتها (سقياً) .

(1) ينظر : الكتاب : 1 / 106 ، 265 ، 268 .
(2) ينظر : م . ن : 1 / 72 .
(3) ينظر : م . ن : 1 / 83 ، 103 .
(4) ينظر : م . ن : 1 / 312 .

المبحث الثالث

المصطلح النحوي والمصطلح الكلامي

مدخل :

يعد المصطلح النحوي جزءاً مهماً من البناء النظري للنحو ، والنظر العلمي فيه يؤدي إلى الكشف عن المفهوم للهيكل النظري للنظام النحوي[1] ، فالمصطلحات النحوية تشكل جزءاً جوهرياً فيه[2] ، وقبل التعرض لتعريف الاصطلاح يجب معرفة تعريف النحو ، فالنحو ((انتحاء سمت كلام العرب))[3] ، أما الاصطلاح فهو ((عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضوعه الأول ، الاصطلاح إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى ، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين))[4] .

تناول علماء النحو المصطلح النحوي لأهميته البالغة في النحو ، فمنهم من ذهب إلى أن المصطلح النحوي قد ينشأ نشأة مستقلة بعيدة عن تأثره بعلم الفقه والكلام ، والفلسفة [5] ، وذهب آخرون إلى تأثره بهذه العلوم المتقدم ذكرها آنفاً[1] .

---

(1) ينظر : المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية : 2 .
(2) ينظر : المصطلح النحوي : 7 .
(3) الخصائص : 1 / 103 .
(4) التعريفات : 13 .
(5) ينظر : عبقري من البصرة : 32 ، والخليل بن أحمد الفراهيدي : 73 ،ونظرية الفروع والأصول في النحو العربي : 7 .

فعملية دراسة المصطلح ترتكز على مراحل مهمة هي : الإحصاء للمصطلح ، والأصل المعجمي ، ودراسته داخل النص ، وما هو مفهومه داخل هذا النص في العلم المختص به[2] .

1- مصطلح الجوهر :

يذهب الدكتور كريم حسين ناصح إلى أن الفكر الكلامي (الاعتزالي) كان حاضراً عند النحويين ، ومن هذه الأفكار التي قال بها الكلاميون (الجوهر) ، فوجد المعتزلة أن المخلوقات (أجسام) ، وأن تجزؤها ينتهي إلى ما سموه بـ (بالجوهر المفرد) ، وأن هذا المصطلح قد كان حاضراً كثيراً عند النحويين ، سموه الذات (الجسم) والجوهر ، والعين ، وأن الأعراض تحمل على الجوهر (الجسم) ، فالأعراض حادثة كالأجسام ، وهما حادثان ، مما دعا النحويين إلى القول بالحدوث للجوهر (الجسم) وللأعراض (الأفعال ، والصفات) ، فالجوهر تمثله الأسماء في النحو ، والأعراض تمثلها الأفعال ، والصفات ، والمصادر ، والصفات تضمّ : النعت ، والحال ، والخبر ، وغيرها [3].

ذكر سيبويه مصطلح الجوهر في كتابه ، بقوله : ((فإذا لم يجز أن يبنى على المبتدأ فهو من الصفة أبعد ؛ لأن هذه الأجناس التي يضاف إليها ما هو منها ومن جوهرها ولا تكون صفة)) [4] .

---

(1) ينظر : الأصول تمام حسان : 13 ، والأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه : 104 – 105 .
(2) ينظر : دراسات مصطلحية : 65 .
(3) ينظر : الفكر النحوي العربي : 72 – 80 .
(4) الكتاب : 2 / 121 .

واستعمل المبرد مصطلح (الجوهر) ، في قوله : ((وأما من أبدل منه فيقول : الوصف تابع مستغنى عنه ، وإنما أبدل من الموصوف لا من وصفه ، وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين ، ولم تقل إنه نعت ، لأنه جوهر لا ينعته))[1].

وصرح ابن جني به ، بقوله : ((وأيضا فإن المصدر مشتق من الجوهر ، كالنبات من النبت ، وكالاستحجار من الحجر...)) [2] ،

وكذلك قوله : ((وأما المبالغة والتوكيد فلأنه أخرجه عن ضعف العرضية إلى قوة الجوهرية))[3] ، وذهب ابن برهان في شرح اللمع إلى ذكر الجوهر ، في قوله : ((والفعل عند النحويين بمنزلة العرض ، والفاعل بمنزلة الجوهر في علم الناظرين))[4] .

فمصطلح الجوهر في الفكر الكلامي المعتزلي يعني الجزء الذي لا يتجزأ ، وهو ما قالوا عنه بالجوهر الفرد[5] ، وأرى أن تأثر النحويين بالفكر الكلام لا يؤخذ به على إطلاقه [6] ؛ لأن النحويين المتقدمين يختلفون عن النحويين المتأخرين ؛ إذ إن الخليل بن أحمد الفراهيدي قد توصل إلى علم العروض بالنظر في موسيقى شعر العرب حتى وضع مصطلحاته وأوزانه[7] ، وكذلك المعجم فقد وضعه عن طريق التتبع والنظر في المفردات

(1) المقتضب : 399/4.
(2) الخصائص : 36/2
(3) الخصائص : 2/ 470 ، 3/ 32 .
(4) شرح اللمع لابن برهان 1/ 42 .
(5) ينظر : مذهب المعتزلة من الكلام إلى الفلسفة : 182 .
(6) ينظر : نظرية الفروع والأصول في النحو العربي :8.
(7) ينظر : عبقري من البصرة : 97 .

العربية للعرب[1] ، وكذا علم النحو قد أوجده من خلال ملاحظته وتتبعه لأساليب العرب مشافهة [2] .

وعلى هدى أستاذه سار سيبويه في كتابه ، ولو تتبعنا تعريف الخليل للجوهر في معجم العين : ((وجوهر كل شيء ما خلقت عليه جِبِلَّتُهُ))[3] ، ولو حلّلنا ورود الجوهر في كتاب سيبويه في ضوء المعنى المعجمي لوجدنا أن المعنى اللغوي يتفق مع النص ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر أن الخليل وسيبويه لم يصرحا بأثر علم الكلام في النحو ، وعليه لا نستطيع أن نحمل مصطلحات الكتاب على المعنى الكلامي ومصطلحه ، أما الطبقة المتأخرة من النحويين فنرى تأثرهم بالمصطلح الكلامي في مؤلفاتهم ، بل صرّح بعضهم بذلك ، فقد ذكر ابن برهان أن مصطلح الجوهر قد استقاه النحويون من الكلاميين[4] ، ونرى الرضي في شرح الكافية يستعمل الكثير من المصطلحات المنطقية والكلامية كالدور والعرض ونحو ذلك[5].

وذهب الزركشي في البحر المحيط إلى أن المعاني الدقيقة للأصوليين جاءت باستقراء زائد على استقراء اللغويين[6].

وأرى أن إسقاط مصطلحات (علم الكلام) على علم آخر (علم النحو) قد يؤدي إلى

(1) ينظر : عبقري من البصرة : 33-34.
(2) ينظر : م . ن :32 ، والخليل بن أحمد الفراهيدي : 73 ، ونظرية الفروع والأصول في النحو العربي : 5-6 .
(3) ترتيب كتاب العين : 326/1 .
(4) ينظر : شرح اللمع لأبن برهان :1/ 42.
(5) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1/ 42 .
(6) ينظر : البحر المحيط للزركشي : 14/1 .

حمل الثاني على ما لا يقصده ؛ لاختلاف طبيعة كل علم عن الآخر[1] ، وقد أقرّ الدكتور كريم حسين ناصح باختلاف العِلْمَين[2] ، مما يلزم محذورا وهو أن النحويين الذين أخذوا عن العرب مشافهة قد اعتمدوا على ما قصدت العرب في لغتها ، و إسقاط هذا العلم (بمصطلحاته) – الذي لم يعرفه العرب – قد يحملهم على خلاف قصدهم ، فالخليل بن أحمد الفراهيدي قد نقل لغة العرب مشافهة ومتتبعا لأساليبها ومقاصدها بعقله اللغوي ، ونظره وفطنته ، وأنا لا أنفي وجود الأثر العقدي الكلامي مطلقا في مؤلفاتهم ، ولكن لا على إطلاقه ، إذ أراه موجودا بغاياته ، لا بآلياته وبمصطلحاته هذا من جانب ، ومن جانب آخر أرى أن وجود التشابه اللفظي لا يعني التأثر ، فأهل الكلام قد طوّروا المصطلح اللغوي ليجعلوه أدق وأكثر حدّاً في علمهم[3] ، وكذا توارد المقاصد والمصطلحات معنى يعود إلى أن بعض المصطلحات في علم الكلام كالتأثر والتأثير هي قوانين عقلية يتفق العقل الإنساني في فطرته عليها [4] .

– مصطلح الأفعال :

ذكر الدكتور أن الأفعال قد اشتقت من المصادر (الأحداث) في الفكر النحوي ، وبيّن تأثيرها وأثرها في غيرها ، مفسّراً قول سيبويه في ذلك ، رابطا بين الفكر النحوي والفكر الأصولي (المعتزلة) ، بأن الأفعال عرض تعرض على الجوهر (الذات أو الأجسام) ،

(1) ينظر : نظرية الفروع والأصول في النحو العربي : 8
(2) ينظر : الفكر النحوي العربي : 71-72 .
(3) ينظر : البحر المحيط للزركشي . ١/ ١٢
(4) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : 168 ، والعامل والأثر في الدرس النحوي النحوي بين القديم والحديث (أطروحة) : 71-72 .

ويربط بين التعدية للأفعال إلى مفاعيلها (الأثر والمؤثر)، وكذلك بين مفهوم الفعل الحقيقي وغير الحقيقي في فكر النحويين وبين قانون التأثير الأصولي ، وأن ديناميكية الفعل (العرض) مهم في الحياة إلى جنب الجوهر في إحداث المتغيرات[1] .

بيّن سيبويه الفعل كقسم للكلم ، وقسيم للاسم والحرف ، وذكر اشتقاق الفعل ، بقوله: ((فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف ... وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبني لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل))[2] .

وذهب السيرافي إلى أن الأفعال أمثلة ، أي : أبنية ، وقد اشتقت من أحداث الأسماء أي : المصادر ، وردّ مصطلح المصدر إلى اللغة[3] .

وبيّن الرماني أن الفعل منقول عن أصل لغوي إلى صناعة نحوية ، ثم نقل إلى كلمة جمعت الحدث والزمن[4] .

وجاء في (حواشي كتاب سيبويه) أن سيبويه : ((أراد بالأحداث والمصادر، وسماها أحداث لأنها تحدث في رأي العين من الفاعلين ، وأضاف الأحداث إلى الأسماء وأراد به الذوات ...))[5]

(1) ينظر : الفكر النحوي العربي : 81- 89.
(2) الكتاب : 1/ 12.
(3) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 1/ 15 -17 .
(4) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : 1/ 56 .
(5) حواشي كتاب سيبويه : 1/ 41 .

وذهب المعتزلة إلى التكلم عن الجوهر، والأعراض ، والأجسام[1] ، وأن حركات الجسم محدثة[2] ، فالأفعال عارضة على الجسم .

وأرى أن الرجوع إلى الأصل اللغوي للأفعال من حيث هي أحداث أولى في تفسير نص سيبويه ؛ لأن النظر النحوي في أساليب العرب ولغتهم يقوّي ذلك ، فالعقل اللغوي أولى في التطبيق للمصطلح داخل النص إذا ما علمنا أن سيبويه لم يصرّح بأثر علم الكلام ، فقوله : بأن الأفعال أمثلة اشتقت من أحداث الفاعلين يعني أنها أمثال (مشابهة) للمصادر ، فالأحداث جمع حدث ، و ((الحدث : الإبداء))[3] ، والإبداء : الإظهار[4] ، فالأفعال تشابه المصادر في الإظهار للحدث ولكنها تُزيد عليها الزمن ، أما بالنسبة لقانون التأثير والتأثر فهو قانون فطري إنساني [5] قبل أن يكون قانوناً كلامياً ، وأن تعدية الفعل إلى مفاعيله عند سيبويه قد أدركه بالنظر في الفعل كجملة أسلوبية من أساليب العرب ، فقد قلّب سيبويه الجملة الفعلية تقليباً استقرائياً ، وهذا يدل على وعيه بلغه العرب ودقائقها[6] .

فأرى أن سيبويه كان بعيدا كل البعد عن إسقاط آليات كلامية على لغة أخذت بالمشافهة والنظر ، فالأولى إرجاع مصطلحاته إلى أصلها اللغوي وما تدلّ عليه في النص بما يناسب العقل اللغوي الفطري عند العرب .

---

(1) ينظر : النزعة العقلية عند المعتزلة : 105 .
(2) ينظر : النزعة العقلية عند المعتزلة : 51.
(3) ترتيب كتاب العين : 1/ 354 .
(4) ينظر : م . ن : 1/ 139 .
(5) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : 71 -72 ، و العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (أطروحة) : 71 – 72 .
(6) ينظر : الشرح المعاصر لكتاب سيبويه : المجلد الأول : 1 / 13- 14 .

- مصطلح الصفات :

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح الوصف لغة النعت عند الخليل ، وأنه مرادف للنعت في النحو ، أما الأصوليون فقد ذهبوا إلى أن الوصف قيدٌ يقيّد اللفظ ذا المعنى المشترك مع لفظ آخر بشيءٍ من معانيه ، وهم لا يريدون به النعت النحوي وحده ، وقد بحث الأصوليون في صفات الله ، وافترض الدكتور أنه لا ينبغي تطابق الرؤى في مباحث النحويين والأصوليين في بعض قضايا الصفة ؛ لأنه يريد أن يبيّن قانون التأثر والتأثير بين الأصوليين والنحويين في المفاهيم والمصطلحات والجذور الأولية لأغلب المباحث النحوية ، ووضح المطابقة بين الصفة والموصوف عند النحويين ، فالصفة هي الموصوف ؛ لذلك لم يصف النحو المعرفة بالنكرة ، مشيرا إلى أن السهيلي قد ربط بين النحويين والأصوليين في أقسام النعت ، وبيّن مكانة المشتقّ عند الأصوليين كوصف الصفة للموصوف واتفاقهما في الإعراب ، وأن سيبويه قد أشار إلى إتباع الصفة للموصوف في الإعراب ، وكان ذلك عند النحويين انطلاقا من أثر العامل ؛ لأن العامل لا يعمل فيه إلا على الاتباع ، ويرفض الدكتور كريم حسين ناصح هذا التخريج ، ويوجهه بثلاثية العامل [1] .

استعمل سيبويه مصطلح الصفة في بداية كتابه ، فقال : ((وأما مضارعه في الصفة فانك لو قلت أتاني اليوم قويٌ ... و مررت بجميلٍ ، كان ضعيفاً ، ولم يكن في حسن أتاني رجلٌ قويٌ ... ومررت برجلٍ جميلٍ . أفلا ترى أن هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لا

(1) الفكر النحوي العربي : 89 - 100 .

يتكلم به إلا ومعه الاسم ، لأن الاسم قبل الصفة ، كما أنه قبل الفعل ومع هذا أنك ترى الصفة تجري في معنى يفعل ويعني هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً وتنصب كما ينصب الفعل...)) [1] .

يظهر من النص المذكور آنفا أن الصفة متأخرة في الوجود بعد الاسم (الذات) ، ولها من أحكام العمل ما للفعل المضارع ، وهذا يدرك بالعقل اللغوي وتتبع أساليب العرب ، وكذا في إتباع الصفة للموصوف في الإعراب .

وأفرد السهيلي بابا للنعت ووضّح فيه أن الصفة تخصّص الاسم بما فيه ، وأشار إلى مفهوم النعت عند النحويين ، وأن النعت حقيقة هو الوصف لفظا الدال على المعنى ،وبيّن أقسام النعت عند الأصوليين ببيان الصفة في المحدث ، وتكون معنوية كصفة : (عاقل وعالم) ، وفعلية كصفة راجعة إلى الفعل في المحدث ؛ لأن الفعل يحركه الفاعل ، وهذه الحركة في الذات معنى ، أما أفعال الله – جل شأنه – فإنها ليست بحركة فاعل ؛ لأنها لا في نفسه بل هي في غيره ، وأن الوصف المتقدم يختص بالجوهر دون الأعراض[2] .

فرّق السهيلي في النص المذكور آنفا بين الصفة عند النحويين وعند الأصوليين . وتكلّم المعتزلة عن صفات الله ، وأن صفاته عين ذاته ، ودفعوا تعدد الأجزاء ، وأن الصفات في المُحدَث غيرها في الله[3] .

---

(1) الكتاب : 21/1 ، وينظر : 1 /44 ، 55 ، 2/ 9 ، 13
(2) ينظر : نتائج الفكر : 185 / 160 .
(3) ينظر : المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها : 85 – 86 .

أرى أن الخليل وسيبويه والرعيل النحوي في القرن الأول إلى القرن الثالث قد تبينوا الصفة وأحوالها من خلال النظر في أساليب العرب ، وأن الصفة في أحوالها تتبع الموصف ، وتتبعهما في التركيب يشهد بذلك ، دون تأثر بالأصوليين ، وأن التأثر واضح عند المتأخرين ، كما عند السهيلي .

- مصطلح الحركة والسكون :

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح أن النحويين قد أخذوا من مفاهيم الكلاميين عن حركة الجواهر وسكونها ، وأفادوا منها توظيفاً فيما يقاربها ، فالحركات : الضمة ،والفتحة ، والكسرة في قبال الحركة الكلامية المتغيّرة ، و(السكون) كحركة في قبال السكون الكلامي ، والحركة والسكون للجواهر متغيّرة مما يجعل الحركات متغيّرة في النحو ، والإعراب دالة المعاني ، مشيراً إلى أن الخليل قد وضع الحركات شكلاً بعد التطوير الذي جاء على يد أبي الأسود الدؤلي في النقط ، معرّجاً على ما ذكر سيبويه في كتابه لمجاري الكلم التي قصد بها (الإعراب) [1] .

فصرّح سيبويه في مقدمة كتابه بالحركات الإعرابية في باب مجاري أوآخر الكلم من العربية ، بقوله : ((وهي تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب والجرو الرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع

(1) ينظر :الفكر النحوي العربي : 146 – 147 .

والضمّ ، والجزم والوقف)) [1] ، ففي النص المذكور آنفاً ذكر سيبويه العلامات الإعرابية الأربعة ، وحكمها الذي يقع في أربعة أحكام .

وذكر سيبويه العلامات الأربعة وربطها بالعمل وأثره (الإعراب) ، بقوله : ((وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العامل .. وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه .. وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب))[2] .

يظهر في النص الوارد آنفاً أن سيبويه يربط بين العامل وأثره (الإعراب) الذي تمثله الحركات الأربعة ، وأنها متغيّرة بحسب تغيّر العوامل ، يظهر أن سيبويه من خلال النظر في أساليب العرب قد ربط في تتبعه بين تغيّر العوامل التي تؤدي بدورها إلى تغير الحركات وبين الإعراب .

وبيّن السيرافي أن الحركات متغيّرة بتغيّر العامل ، مشيراً إلى العلامات التي ذكرها سيبويه من الحركات والسكون[3] ، وفصّل الرماني في الإعراب والبناء وفي البنية والحركات التي ذكرها سيبويه ، ذاكراً تغيّرها في المعرب ولزمها في المبني في تقسيمات عوارض الكلمة ، وقد ربط بينها وبين العامل[4] .

---

(1) الكتاب : 13/1 .
(2) الكتاب : 13/1 .
(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 21/1-22 .
(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني : 60/1-70 .

وأحسب أن سيبويه قد نظر في ما يجلبه العامل من موضعٍ وعلامة إعراب في آخر الكلمة التركيبية ، سواء أكان إعراباً أم بناء[1] ، وهذه التغيّرات الصوتيّة الدلاليّة ظاهرة لمن تتبع أساليب العرب ، وكذا كان الخليل بن أحمد الفراهيدي ممن تتبع أساليب العرب بالنظر والملاحظة[2] ، ففي علم العروض ، الذي يعتمد في وضع الأوزان الشعرية على الأوتاد والأسباب والفاصلة ، التي هي قائمة على الحركات والسكنات ، وكذلك مصطلحات علم العروض التي وضعها الخليل ، بل استمد تسميات مصطلحاتها من البيئة العربية[3] ، وكذا في معجمه العين قد توصّل الخليل إلى وضع معجمه من خلال إعمال فكره والنظر في ما جاءت به العرب ، وهذا واضح بل صرّح به في مقدمة معجمه[4] ، مما يجعلنا نتبنى أن ما توصل إليه في علم النحو هو بالنظر وتتبع التراكيب العربية بالمشافهة من دون الاحتياج إلى التأثر بالفكر الكلامي في مفهومه للحركة والسكون ؛ لأن النظر يكفي في رصدها .

- مصطلح الفرع والأصل :

ربط الدكتور كريم حسين ناصح بين مفهوم الأصول عند الأصوليين في أصول الدين ، والفروع الفقهية ، وبين ما اصطلح عليه النحويون في النحو من أصل وفرع ، وأن الفرع يتفرّع من الأصل ، لأن الحدوث لا بدّ أن يكون له بدء يتبعه فرع تفرّع عنه ، وكذا المعاني

---

(1) ينظر: الشرح المعاصر لكتاب سيبويه : المجلد الأول : 1/51-52 .
(2) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي : 73 ، وعبقري من البصرة : 32 .
(3) ينظر: عبقري من البصرة : 95-97 .
(4) ينظر: ترتيب كتاب العين : 1/41-42 .

، وأن الواضع قد وضع أجزاء اللغة في وقت واحد دون أسبقية ، مما جعله يحكم بتعليمية الفكرة (الأصل والفرع) عند النحويين[1] .

جاء مصطلح الأصل في كتاب سيبويه بمرادفه بلفظ الأول ، وكذا بلفظ (أصل) ، نحو قوله : ((وأعلم أن النكرة أخفّ عليهم من المعرفة وهي أشدّ تمكّناً ؛ لأن النكرة أوّل ... واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أوّل)) [2] ، وكذا لفظ (أصل) ، نحو قوله : ((وذلك قولك الحمد لله ... والويل لك .. لأن الابتداء إنما هو خبرٌ ، وأحسنه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف ، وهو أصل الكلام)) [3] .

وورد مصطلح (الفرع) مفهوماً عند سيبويه عندما تكلم عن (الأول والأصل) ، إلا أنه قد ذكره في موضع واحد كمصطلح بصيغة الجمع[4] .

وذكر ابن السراج في أصوله مصطلح (الأصل) ، بقوله : ((أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف . فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو : جئتك مقدمَ الحاجِ ، ...)) [5] ، أما مصطلح (فرع) فقد ورد صريحاً ، في قوله : ((لأن الأصل للمفرد ، والجملة فرع ولا ينبغي أن تقدّم الفرع على الأصل ...)) [6] .

---

(1) ينظر: الفكر النحوي العربي : 173 – 182 .
(2) الكتاب : 22/1 ، 23 ، 24 .
(3) م . ن : 328/1 ، 3 / 91 ، 112 .
(4) ينظر : الكتاب :432/4 .
(5) الأصول في النحو لابن السراج : 193/1 ، وينظر: 204/1 ، 340 .
(6) م . ن : 62/2 ، وينظر : 328/1 .

وقد تناول المحدثون مصطلح الأصل والفرع في النحو العربي ، فقد فصّل الدكتور تمّام حسّان أصل الكلمة والتركيب (الجملة) ، وقسّم مفهوم الأصل إلى أقسام منها : أصل الوضع ،وأصل القاعدة ، والأصل المهجور ، والعدول عن الأصل ونحو ذلك[1] .

وألّف طارق النجّار كتاباً بعنوان :(نظرية الفروع والأصول في النحو العربي) تكلّم مفصّلاً عن مفهوم هذين المصطلحين[2] ، وكذلك كتاب : (الأصول والفروع في كتاب سيبويه) لعبد الحليم محمد [3] .

وأشار هادي نهر في كتابه :(الشرح المعاصر لكتاب سيبويه) إلى مصطلح الأصول والفروع عند سيبويه [4] .

أما بالنسبة للأصوليين (المعتزلة) فقد تكلّموا في الأصول والفروع وظهرت بشكل واضح في نزعاتهم ومحاججاتهم الكلامية[5] .

وأرى أن نظرية الأصل والفرع عند النحويين المتقدمين كانت بعيدة عن التأثر بالمتكلمين ؛ إذ إنهم قد كشفوا عن هذا المفهوم من خلال متابعة أساليب العرب وكلامهم ونسجهم ، ونظام لغتهم[6] ، وأن روح اللغة يتطلب من النحويين الموضوعية والابتعاد عن ما ما جاء به الفلاسفة والمتكلمون[7] ؛ لاختلاف طبيعة اللغة عن طبيعة العلوم الأخرى ؛ لأن

---

(1) ينظر: الأصول تمّام حسّان : 107 .
(2) ينظر: نظرية الفروع والأصول في النحو العربي : 7-8 .
(3) ينظر: الأصول والفروع في كتاب سيبويه : 17 – 20 .
(4) ينظر: الشرح المعاصر لكتاب سيبويه : المجلد الأول : 9/1 .
(5) ينظر: النزعة العقلية في تفكير المعتزلة : 56 .
(6) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي : 72 ، ونظرية الفروع والأصول في النحو العربي : 5-6 .
(7) ينظر: نظرية الفروع والأصول في النحو العربي : 8 .

النحو قائم على أساس واحد وهو المشافهة (السماع) ، وهذه العلوم متأخرة عنهم ، أي : العرب الفصحاء الذين أُخذت عنهم اللغة ، وما جاء به النحويون المتقدمون هو من روح اللغة وواقعها ، الذي كان يعيه العربي الفصيح مفهوماً[1] .

(1) ينظر: بناء الجملة العربية : 19 .

الفصل الثانـي

التفكير في أنماط الجمل والمعنى

المبحث الاول

التفكير في أنماط الجملة والمعنى

مدخـل:

اهتم النحويون القدماء وكذلك المحدثون بالمعنى في تفكيرهم النحوي ، وربطوا بين المعنى والتركيب النحوي وسياقاته [1] ، فقد جاء الاهتمام بالمعنى في أول كتاب نحوي هو (كتاب سيبويه) ، مما يدلَّ على الاهتمام بالمعنى النحوي وربطه بالتراكيب النحوية ، وهذا (في باب اللفظ للمعاني) ، وكذا في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) [2] ووضّح ابن جني المشابهة بين معاني الإعراب ومعاني الشعر، مشيراً الى أهمية فهم التركيب وسياقاته التي بدورها تدلّ على المعاني[3] ، أما الجرجاني في (دلائل الإعجاز) ، فقد اهتم اهتماماً كبيراً بالمعاني من خلال تفصيله في التراكيب النحوية ودلالتها على معانيها[4]، وكذلك الرضي في (شرح الكافية) قد ركّز على المعاني بشكل كبير وربط بينها وبين التراكيب المختلفة[5].

---

(1) يُنظر: الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه: 11 – 13، والتحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: 5 –7 ،

(2) يُنظر: الكتاب: 1/ 24 – 25 ،و شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1/ 176 ، 185، وحواشي كتاب سيبويه : 1/ 88، 94 ، وشرح كتاب سيبويه للرماني: 1 / 92 – 99.

(3) يُنظر: الخصائص: 2/ 181 – 186.

(4) يُنظر: دلائل الإعجاز: 3 – 8.

(5) يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 1 / 60

أما المحدثون فقد اهتموا اهتماماً كبيراً بالمعنى ودلالاتهِ التركيبية وما يحيط بها من سياقات، فقد ذكر فاضل السامرائي في كتابهِ : (معاني النحو) أنماط الجمل وما تؤديه من معانٍ مختلفة باختلافها [1].

وأشار بعضهم الى أن المعنى أولاً في الذهن وجوداً ومن ثمَّ التراكيب التي ينطقها المتكلم في ضوء المعنى المقصود[2]، وذهب آخرون إلى أن المعنى المقصود يكون من قبل المتكلم بدلالة التراكيب وسياقاتها في ضوء ما تواضع عليه أفراد المجتمع اللغوي[3].

وأرى فيما ذكر آنفاً أن المعاني تختلف بحسب مقاصد المتكلم ، مما يؤدي إلى اختلاف أنماط الجمل التركيبية النحوية، وكذا سياقاتها.

- نمط النداء:

النداء أسلوب من أساليب اللغة العربية النحوية ، فقد ذهب الدكتور كريم حسين ناصح إلى رفض وجود عامل محذوف في أسلوب النداء، ووصف تصور النحويين بالوهم، بافتراضهم وجود عامل مقدّر يُحدث النصب في المنادى ، تقديره : أدعو أو أنادي ؛ لأنه يخرج غرض النداء وهو طلب الإقبال عن معناه ، فيجعل الإنشاء إخباراً ، وهذا خلاف المعنى ، وبالاقتصار على حرف النداء والاسم يكون أسلوب النداء أقرب إلى الجملة منه إلى المفرد ، وهو تركيب غير تام المعنى ، ويشكل معنى تاماً مع جوابه ، مما يجعله جملة على شاكلة جملة الشرط، والقسم ، فهو جملة مركبة كالشرطية والقسمية ، يتم معناها بأركانه

(1) يُنظر: معاني النحو: 1/ 8-9.
(2) يُنظر: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين النسبية والدلالة : 9.
(3) يُنظر: البحث الدلالي عند ابن سينا : 45.

الثلاثة ، وأن النداء جملة مركبة جديدة مختلفة عن الجمل الأخرى ، أي أنها نمط جديد يضاف إلى أنواع الجمل[1].

جاء في كتاب سيبويه أن العامل في نصب المنادى بعد حرف النداء هو الفعل المحذوف، الذي لا يظهر في الكلام ، وأن الاسم المنادى المفرد مرفوع ومحله النصب بالفعل المحذوف [2].

وذهب المبرد إلى أن العامل في الاسم بعد حرف النداء (يا) هو حرف النداء نفسه، الذي قام مقام الفعل المحذوف وجوبًا، فلا يظهر [3].

وذهب البعض إلى أن (يا) وأحرف النداء الأخرى أسماء أفعال ، وهي التي تنصب المنادى [4].

أما المحدثون فقد ذهب بعضهم إلى ما ذهب إليه سيبويه في أن العامل في المنادى محذوف [5] ، وذهب عباس حسن إلى ما ذهب إليه المبرّد في أن العامل في المنادى حرف النداء (يا) الذي ناب عن الفعل المحذوف [6] .

---

(1) يُنظر: الفكر النحوي العربي : 125 – 133.
(2) يُنظر: الكتاب : 182/2.
(3) يُنظر: المقتضب : 202/4، الأصول في النحو لأبن السراج : 333/1.
(4) يُنظر: شرح الرضي على كافية أبن الحاجب : 346/1
(5) يُنظر: النحو العربي أبراهيم بركات : 4/ 35 – 36.
(6) يُنظر: النحو الوافي: 10/4.

وهناك من عارض الآراء الثلاثة في عامل المنادى ، وانتهى إلى جعل النداء (عاملاً) على التضمين ؛ لأن التضمين يؤدي إلى تغيّر أصله ، وهذا لا يكون مع الحذف [1] .

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح ؛ لأن احتجاج بعضهم بأن تقدير الفعل يجعل منه خبراً مردود ؛ لأنه قد يحمل على الإنشاء كـ (بِعْتُ) [2] ، ومن جانب آخر أن تغيّر ونقل الجملة قد يؤدي إلى تغيير الفرع عن الأصل ؛ لتغيّر المعنى ، وكذا أن حذف (يا) من الجملة يقوّي أن العامل الفعل المحذوف ؛ إذ لا يحذف المعوض والعوض معًا لئلا يكون إجحافا [3] .

وأحسب أن سيبويه عندما قدّر عامل المنادى محذوفاً ؛ لأن المعنى يقتضي ذلك ؛ إذ إن المنادى في المعنى مفعول به [4] ولا بدّ له من عامل نصبة، فالتقدير يفسر ويوضح المعنى هذا من جانب ، ومن جانب آخر يعطي المستوى الخطي للتركيب مساراً يوافق المعنى المقصود ؛ لأنه المُعَبّر عن المعنى خارجاً.

أما الجملة من (يا) النداء والمنادى[5] فهي تامة ، لأن الكلام على تقدير العامل المحذوف وفاعله مع المنادى يتمّ بهم تمام الجملة الندائية ؛ فالمعنى تامّ من حيث تمام النداء، أما جوابه فهو من باب التعلق الندائي ، سواء أقبل المنادى عليه أم لم يقبل ، فالنداء تم فعلا ، وهو باب واسع ، فالنحويون ينظرون إلى تمام الجملة من حيث تمام المعنى

(1) يُنظر: أصول تحليل الخطاب : 674/2.
(2) يُنظر: شرح الرضي على كافية أبن الحاجب: 346/1
(3) يُنظر: مغني اللبيب : 1/ 706.
(4) يُنظر: أصول تحليل الخطاب : 671/2.
(5) يُنظر: م . ن : 671/2.

الندائي والعاملي. أما بالنسبة لأهمية الجواب في النداء وتعدد الدلالات بتعدد الأجوبة فله من الأهمية ما تستحق الدراسة كأنماط ضمن نمط الجملة الندائية عند النحويين.

- شبه الجملة :

شبه الجملة تركيب من تراكيب العربية النحوية ، فقد ذهب الدكتور كريم حسين ناصح إلى أنها نمط يهبط عن مستوى الجملة العربية ويرتفع على المضاف والمضاف إليه ؛ لما للظرف (زمان أو مكان) ، والجار و المجرور، من خصوصية تربطه بالفعل. وذهب الدكتور إلى أن أشباه الجمل لا تقع موقع المفرد، وأنها لا موقع لها من الإعراب ، وأن شبه الجملة ليست واقعة موقع خبر المبتدأ، أو هي الخبر، إنما هي دالة على الخبر المستغنى عن ذكره ، فهي تدلّ على معنى الخبر.

ويرفض وجود مقدر بتقدير: (مستقر أو استقر أو ثابت) ، تعلقت به شبه الجملة أو الظرف ، وإن نمط شبه الجملة والظرف نمط يحمل رائحة الفعل ، قوة وتأثيراً كالفعل[1].

وأشار الدكتور كريم حسين ناصح إلى السبب الذي دفع النحويين إلى القول بالجملة الظرفية ؛ إذ إن التفكير في العامل المحذوف وتقديره عند بعضهم جاء بهذا النمط الجديد (الجملة الظرفية) ، وذهب إلى عمل الظرف والجار والمجرور فيما بعده عمل الفعل ، نحو: (في الدارِ زيدٌ) بفاعلية (زيدٌ) [2].

(1) يُنظر: الفكر النحوي العربي : 111- 114.

(2) يُنظر: نظرات في الجملة العربية : 121- 122.

ذكر سيبويه نمط شبه الجملة في الكتاب في مواضع كثيرة ، وتناولها بالتفصيل من حيث موقعيتها وأثرها في التركيب والمعنى، بقوله : ((هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء ، قدمته أو أخرته وذلك قولك : فيها عبدُ اللهِ قائماً ، وعبدُ اللهِ فيها قائماً، فعبد الله ارتفع بالابتداء لأن الذي ذكرت قبله و بعده ليس به ، وإنما هو موضع له ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله . ألا ترى أنك لو قلت : فيها عبدُ اللهِ حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً وتقول : عبدُ اللهِ فيها ... إلا أن عبدُ اللهِ يرتفع مقدّما كان أو مؤخراً بالابتداء)) [1] .

ففي النص المذكور آنفا يذكر سيبويه شبه الجملة وموقعيتها وأثرها في المعنى، وعلاقة المبتدأ بها.

أما من حيث التعلق فقد ذكر سيبويه مصطلح (استقرَ) أو (مستقرٌ) مع شبه الجملة [2] ومع غيرها [3] ، نحو قوله : (إنّ زيداً فيها) ، لأن فيها لما صارت مستقرًا لزيد يستغنى به السكوت وقع موقع الأسماء ، كما أن قولك : عبدُ اللهِ لقيتهُ يصير لقيته فيه بمنزلة الاسم، كأنك قلت : عبدُ اللهِ منطلق ، فصار قولك فيها كقولك : استقرَّ عبدُ اللهِ ثم أردت أن تخبر على أية حال استقر فقلت قائماً، فقائم حالٌ مستقر فيها[4].

---

(1) الكتاب : 88/2.

(2) يُنظر : الكتاب : 362/1 ، 396، 87/2 – 89 ، 128، و المقتضب : 257/3 ، 166/4 .

(3) يُنظر : الكتاب : 40/1، 70/2، 167/3، 246، والمقتضب : 49/1، 31/2.

(4) يُنظر : الكتاب : 88/2–89.

وذهب النحويون إلى أن الظرف ينصب بفعل محذوف تقديره (استقرَ) بناء على قول سيبويه ظاهراً ، وقد ناب الظرف عنه ، نحو قولك:(عندَك زيدٌ قائماً) [1] .

ورفض بعض النحويين أن يكون (استقر) متعلق الظرف أو الجار والمجرور، بل قدروه بالاسم (مستقرٌ) [2].

وذهب آخرون إلى أن لا وجود لفعل محذوف ينصب الظرف في قولك: (زيدٌ خلفك)، إنما هو منصوب على الخلاف ، وأن المخاطب دلّ على موضع (زيد) ، دون الحاجة لفعله في معنى استقرار أو قيام [3].

وأذهب إلى أن تقدير سيبويه (استقر) أو (مستقر) تفسير معنى وليس تفسير إعراب ؛ لأنه قد استعمل (استقر) كتفسير معنى ، بقوله : (تقول أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ ... إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين)) [4] ، وكذا استعماله المصطلح (استقر ومستقر في مسألة واحدة. يدلك على أنه أراد المعنى وليس العامل [5]. وأرى أن وظيفة الحرف جر نسب ما قبله إلى ما بعده ، وهذا خلاف قصد المتكلم بجر نسبة المبتدأ إلى الخبر في قولك : (زيدٌ في الدارِ) ؛ لأن هناك من النحويين من جعل المراعاة للمحذوف ، لا للقائم مقامه من ظرف أو جار ومجرور [6] ، وهذا منافٍ لوظيفة الجار والظرف ، وكذا المعنى ، مما يجعلنا

---

(1) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 415/2.
(2) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 215-216، و نتائج الفكر: 324-325.
(3) يُنظر: التذييل والتكميل: 53/4.
(4) الكتاب: 70/2.
(5) يُنظر: الكتاب: 88/2 -89 .
(6) يُنظر: التذييل والتكميل: 6/4 - 7.

نتفق مع رأي الدكتور كريم حسين ناصح بعدم وجود محذوف مقدر(بهذا الجانب فقط)، وأرى أن الخبر هو نفسه الظرف أو الجار والمجرور.

أما تقدم الجار والمجرور على الاسم وارتفاع الاسم بعده ، فقد اختلف النحويون في مرفوعه ، فذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ مؤخر، كقولك : (في الدار زيدٌ) ، مستدلاً على صحة ما ذهب إليه بدخول (إن) على الجملة ونصبها (زيد) مؤخرا [1] . وذهب نحويون آخرون إلى أن الاسم قد ارتفع بالظرف أو الجار والمجرور كما يرفع الفعل الاسم بعده ، أي على الفاعلية [2].

أرى أن ما ذهب إليه سيبويه صواب ؛ لأن دخول الناصب دليلٌ على ابتدائية (زيد) بنصبه ؛ ولو كان فاعلاً لما نصب [3] ، ويمكن أن يكون هنالك وجه لارتفاع (زيدٌ) على أنه خبر للمبتدأ (في الدار) ، بالحمل على المعنى كما عند البلاغيين[4] ، فإن المخاطب (المتلقي) إذا جهل المكان (في الدار) وعلم الذي في الدار (زيدٌ) كان (في الدار) خبراً ، أما بالعكس ، أي : جهل الشخص (زيدٌ) وعلم المكان (في الدار) كانت شبه الجملة مبتدأ، و(زيدٌ) خبراً ، وهذا حسب قصد المتكلم ومعرفة المتلقي ، كما ذهب الجرجاني إلى هذه القصدية في (زيدٌ المنطلقُ) لجعل أيهما مبتدأ، وأيهما خبراً [5].

---

(1) الكتاب : 88/2 – 89.

(2) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 61/1.

(3) يُنظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 160.

(4) يُنظر: حاشية السيد الشريف على الكشاف : 167/1،و البنى النحوية وأثرها في المعنى (أطروحة) : 23.

(5) يُنظر: دلائل الإعجاز: 186.

- الجر على الجوار:

تعددت أساليب اللغة العربية في تراكيبها، ومن تراكيبها الجر على الجوار.

وضح الدكتور كريم حسين ناصح أسلوب الجر على الجوار في ضوء ما قاله الخليل بن أحمد الفراهيدي، مستدلاً بقوله : (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، وأن علاقة المجاورة لـ (ضبٍّ) من (خربٍ) هي التي جرته ، أي : خربٍ ، مع كون رفعه هو القياس ، لأنه وصف في المعنى للجحر لا للضبّ ، وأن (خربٍ) و(ضبّ) كالاسم الواحد منزلة ، مشبها إياه بعلاقة الإضافة قرباً ، ووقوع (خربٍ) موقع الوصف لـ (ضبٍّ) لفظاً على التقدير ، لا معنى ، وأن الكوفيين قد ذهبوا إلى الجزم لجواب الشرط لمجاورته لفعل الشرط ، وأن هذه العلاقة علاقة ملازمة لفظية ، فهي تكاد أن ترتقي إلى علاقة الإسناد، إلا أن الإسناد أعلى منزلة منها في الارتباط اللفظي [1] .

ذكر الخليل وسيبويه الجر على الجوار في النعت الذي جرى على غير القياس، في قولهم : (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَربِ) ، فما عليه العرب وفصحاؤهم الرفع لـ (خربٍ) ؛ لأنه نعت في المعنى لـ (جحر)، ولكن بعض العرب يجره اتباعاً لفظا لـ (ضبٍّ) ، و هو نعت في المعنى لـ (جحر) ، وأنه قد وقع موقع وصف (ضبٍّ) لو وصف ، فهو كالاسم الواحد مع موصوف ، أي: (ضبٍّ خربٍ) ، مشبها ذلك بقولك : (هذا حبُّ رُمّاني) ، فالحبُّ لك، لا الرمان، قال: (الجحرُ والضب) بمنزلة اسم مفرد ويشبهه بقوله : (هذا جحرُ ضبِّيّ) ،

(1) يُنظر: نظرية نحو الكلام : 207 – 210.

فالجحر لك ،لا الضب، كـ (حبّ رماني) [1] ، وكذا يقول الخليل : ((والجحرُ و الضبُّ بمنزلة اسم مفرد ، فانجرَّ الخَرِبُ على الضبِّ كما أضفت الجحرَ إليك مع إضافة الضبّ، ومع هذا أنهم اتبعوا الجرَّ كما اتبعوا الكسرَ الكسر ، نحو قولهم: بِهم وبدارِهِم وما أشبه هذا)) [2] .

و فسر الرماني تشبيه الخليل (هذا جحرُ ضبِّ خربٍ) بـ (بِهِمْ)، و (بدارِهِم) ، على الاتباع، وكأن المضاف إليه جزء المضاف مجرى المضاف[3] .

وعقد ابن جني بابا في الجوار، وجعل قولهم : (هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ) من الجوار المنفصل، وأنهم قد اجمعوا على الجر بالجوار، أي: النحويون الذين سبقوه، واستشهد بقول الحطيئة [4] : [بحر الوافر]

فإياكم وحيّةَ بطنِ وادٍ هموزِ النابِ ليس لكم بسيِّ

فجرت: (هموزِ النابِ)، على ما جر (خَرِبٍ)، وهذا من تجاور الألفاظ [5] .

وذهب ابن هشام إلى أن الجر على الجوار يقع في النعت والتوكيد وعطف النسق ، ونفى أن يكون العطف مع الواو[6] .

---

(1) يُنظر: الكتاب : 436/1.

(2) الكتاب : 436/1.

(3) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للرماني : 778/2.

(4) لم أقف عليه في ديوانه ، أمالي أبن الشجري : 97/2، و شرح الرضي على الكافية : 59/3.

(5) يُنظر: الخصائص : 240/3 – 241.

(6) يُنظر: شرح شذور الذهب : 353 – 355.

وأحسب أن الجر على الجوار وإن كان قد جُلب بحركته لغرض لفظي[1] ، فلا يمنع من إضافة الغرض المعنوي له (الدلالي) ؛ لأن التغير في التركيب يقتضي تغيرا في المعنى، والجوار في الوصف يؤدي إلى تغيير المواقع التركيبية ، وكذا الإعراب ، فهو قلب للمواقع كما في التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ، مما يؤدي إلى أثر في المعنى[2].

وجاء في القرآن الكريم من الجر على الجوار عند من يرى أنه ظاهرة عربية في أساليبها النحوية ، وأنه من الكثرة في وروده عن العرب شعراً ونثراً ما جعله جائزاً في القرآن الكريم، فقد ذهب الفرآء في قوله تعالى : ﴿ مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ [3] ، فـ (عاصف) وإن كان في اللفظ مجرورًا لمجاورته لـ (يوم) فهو في المعنى وصف لـ(ريح) ، وحكمه الرفع اتباعًا، ووصف اليوم بالعاصف ؛ لأن الريح تقع فيه [4]. ووضح العكبري في التبيان في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴾ [5] ، أن (محيطٍ) نعت لفظاً لـ (يومٍ) ، وفي المعنى نعت لـ (عذاب) [6].

---

(1) يُنظر: ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية : 7، والجوار في اللغة العربية حقيقته ودلالته (أطروحة) :113.

(2) يُنظر: الجوار في اللغة العربية حقيقته ودلالته (أطروحة) : 113- 115.

(3) إبراهيم : 18.

(4) يُنظر : معاني القرآن للفرآء : 73/2.

(5) هود : 84.

(6) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن : 205.

وذهب الآلوسي في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ [1] في رأي إلى الجر على الجوار لـ (أليمٍ) ، فقد جاورَ (يومٍ) [2].

فالجر على الجوار يقتضي تغيّرا في المواقع التركيبية ؛ لأنه في الوصف ينقل إلى موقع الصفة ، كما في (هذا حجرُ ضبٍ خربٍ) ، فالأصل: (هذا حجرٌ خربٌ لضبٍ) ، وتغيّر المواقع يقتضي تغيّر المعنى[3] ، فأصل الجملة يعبّر عن معنى خراب الجحر للضب، أما الجر على الجوار فيعطى معنى إضافيا (توسعا) على الأصل ؛ لأنه يجعل خراب الحجر بسبب الضب ، إذ تجري الصفة – وإن كانت في المعنى للجحر – لفظا على (جحر ضبٍ) بما هو مضاف إليه ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فهو من تمام المضاف، أي: المضاف إليه [4]، وما يجري عليه يجري على ما يوضحه ويخصصه ، والمعنى: أن الجحر خربٌ بموت الضب أو هجره لجحره، و هذا المعنى يحققه الجر على الجوار.

وكذا تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ ؛ لأن اليوم لا يوصف بالألم ، إنما (العذاب) يوصف به ، وأصل الكلام (عذاباً أليماً في يوم) ، ولما تغير الموقع على الإضافة وحلول (يوم) في موقع الصفة ، صار المعنى كأن اليوم أليمٌ وتلبس العذاب به كله ، وإن كان العذاب يقع في بعض اليوم ، فحمل الوصف (أليمٍ) لفظاً على

(1) هود: 26.
(2) يُنظر: روح المعاني : 413/11.
(3) يُنظر: الموقعية في النحو العربي : 11.
(4) يُنظر: الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه : 278.

اليوم يجعل اليوم كله عذابًا ، وهذا المعنى يتحصل بالجر على الجوار، فالأصل لا يوضح هذا المعنى ؛ لأنه يوضح أن العذاب أليمٌ قد وقع في يوم، ليس غير ، أما الجر على الجوار فيجعل المعنى كما ذكرنا آنفاً ، مع ازدواجية الوظيفة بالتخفيف ملازمة ، فهو كالوصف من جهة معينة كقولك : (مررت برجلٍ كريمٍ أبوهُ) ، وكذلك 0التمييز في قولك : (تصببتُ عرقاً)، من باب التوسع في المعنى .

– الاتساع النحوي :

الاتساع في النحو العربي باب واسع ومترامي الأطراف، يكاد يطغى على أغلب أبواب النحو، وهو مما لا يحاط به في كلام العرب.

ربط الدكتور كريم حسين ناصح في نظرية نحو الكلام وقوانينها بين الاقتصاد و القانون الرابع في اللفظ والاتساع في المعنى ، وأن هذا الاختصار مرهون في الحفاظ على المعنى المتسع فيه ، و أن الحذف من وجوه الاختصار والتوسع ، مشيراً إلى الاستغناء و الاكتفاء عند الخليل ، وسيبويه، نحو قولك : الأسدَ الأسدَ ، في باب الإغراء والتحذير، وأن الاستغناء مترامي الأطراف في الجمل ولا يمكن حدَّه ، كذا ربط بين الاتساع والعدول في البناء – القانون الخامس والمعنى و أن تغير المواقع التركيبية يؤدي إلى التوسع في المعنى ، فالاتساع ظاهرة معنوية ، منها : الإخبار بالمصدر، والعدول في الإسناد ، إلى أنماط مختلفة من الجمل والمعاني ، وأن الاتساع له وجه جمالي في الإسناد ؛ لأنه يؤدي إلى

شمول المسند كله بالحدث ، وهو من باب المبالغة ، فهو يثير في المتلقي الإحساس بالتعظيم والتفخيم ، وهذا من باب وضع الألفاظ في غير مواضعها [1].

فالاتساع من المسائل التي وردت عند سيبويه في الكتاب، منه قوله : ((هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام ، والإيجاز والاختصار فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كَم رصيْدَ عليهِ ؟ وكَمْ غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز ، فتقول : صِيدَ عليه يومانِ ، وإنما المعنى صيد عليه الوحشُ في يومين ، ولكنه اتسع واختصر ، ولذلك أيضاً وضع السائل كَمْ غير ظرفٍ)) [2] .

وأفرد ابن السراج في أصولهِ موضوعًا للأتساع، فصل فيه، فقد جعل الحذف من الاتساع، وأن تغيّر الموقعية بأن يُورد الاسم مكان المحذوف، كما في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [3] ، أي: أهل القرية، أو وضع الظرف مقام الاسم ، نحو : ((صيد عليه يومان)) ، فالمعنى صيد عليه الوحشُ في يومين[4] .

وأشار السيرافي إلى أن الاتساع في الظروف يكون في جعلها اسماً كأسماء الذات (زيد)، فيسري عليها ما يسري على (زيد) في التركيب إعراباً، فقولك : (كم صيدَ عليه؟) ، تجعل (كم) ظرفاً، فيكون قصد السائل : كم يوماً صيد عليه ؟ ، هذا مع جعل الضمير

---

(1) يُنظر: نظرية نحو الكلام : 92 – 107 .
(2) الكتاب : 211/1.
(3) يوسف : 92.
(4) يُنظر : الأصول في النحو : 255/2.

في (صيدَ) يعود على كم ، وقد جُعل فاعلاً مقامًا. أما جعل (كم) غير ظرفٍ ، بقصد المتكلم ، فأقيمت مقام الضمير الذي في (صيدَ) ، أي : مقام فاعله، فرُفِعَ اليومان بـ (صيدَ) ، ولم يجعلها ظرف زمان ، كما جعل الضمير الذي في صيد ظرفًا، وهذا من الاتساع والمجاز ؛ لأن اليوم لا يصاد، وإنما يقع الصيد فيه [1] .

وذكر الرماني أن قوله : (كم صيدَ عليه ؟) فيه وجهان : الأول : أن يقول : (صِيد الوحشُ عليه في يومين) على الظرفية أصلاً ، والثاني : قوله (صِيد عليه يومانِ) اتساعاً ، والاتساع على تقدير ثلاثة وجوه ، هي : الأول : أن يكون التقدير الأصلي (صِيد عليه الوحشُ في يومين) ، فيجعل (يومان) مكان وموقع (الوحش) ، والثاني أن يكون الأصل (صِيد عليه الوحشُ يومين) ، فجعل (يومان) موقع (يومين) والثالث : أن يكون (صيدَ عليه الوحشُ يومين) ، فيحذف المضاف فيه ، ويقام المضاف إليه مقامه ، على مثال قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [2].

وجعل ابن جني المجاز من الاتساع ، وحمل قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ على المجاز، فاستعمال السؤال مع ما لا يصح حقيقة معه السؤال مجاز، فحُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو من شجاعة العربية [3].

---

(1) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 105/2.

(2) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للرماني : 1/ 398- 399.

(3) يُنظر: الخصائص : 467/2، 472.

يظهر مما ذكر آنفاً أن الخروج على الأصل في الظرف هو الذي يؤدي إلى الاتساع، وهذا بَيّنٌ فيما ذكره النحويون ، والخروج على الأصل وحلول الظرف موقع الأسماء قبله – المحذوفة – يكسبه معنى جديداً .

أما المحدثون فقد أولوا الاتساع اهتماماً كبيراً ، فقد ألفوا كتباً في التوسع ، منها : (التوسع في كتاب سيبويه) لعادل هادي حمادي العبيدي، إذ بيّن فيه مفهوم التوسع ، و الأغراض التي يخرج إليها، من إيجاز واختصار، ومعان ، وربطه ، أي : التوسع ، بالمتكلم والمخاطب ، فكلما ارتقى المتكلم فصاحة ، وارتجل ، تصرف في اللغة توسعاً [1].

وألف عطية نايف الغول كتاب بعنوان : (الاتساع اللغوي بين القديم والحديث) ، معرفاً الاتساع بأنه : ((توسيع معنى اللفظ ومفهومه ، ونقله من المعنى الخاص الدال عليه إلى معنى أعم وأشمل)) [2].

وذكر هادي نهر في كتابه : (الشرح المعاصر لكتاب سيبويه) الاتساع التركيبي، وأن الاتساع يعد من مظاهر العربية ، وأنه يشمل مستويات اللغة كافة ، الصوتية – والبنائية التركيبية ، والدلالية، وأن التوسع سمة بارزة في المستوى الأفقي للجملة العربية في النحو ، مع وجود الأنظمة والضوابط له [3] .

---

(1) يُنظر: التوسع في كتاب سيبويه :9 – 11.

(2) الاتساع اللغوي بين القديم والحديث : 11.

(3) يُنظر: الشرح المعاصر لكتاب سيبويه : 291/2.

وأرى أن الخروج على الأصل التركيبي بالحذف وتغير الموقعية اتساعا يكون لغرض دلالي ، والإيجاز والاختصار إنما هو لازم للحذف لا غرض مقصود مباشر للاتساع ؛ لأن المعنى هو المقصود من الاتساع ، وهذا واضح في التضمين، والحذف، والعدول[1].

واللافت للنظر أن القدماء من النحويين وكذلك من المحدثين لم يضعوا حدّا للاتساع في الدرس النحوي خاصة ؛ ولعل ذلك لاتساع وترامي أطراف الاتساع النحوي ، وأرى أن الذائقة التي يملكها من أصبحت اللغة عنده كالملكة هي الضابطة الوحيدة الجامعة المانعة لاستعمال ومعرفة حدود التوسع النحوي .

- **التضمين :**

أسلوب من أساليب النحو العربي، وهناك من العلماء من أقرّ به، ومنهم من نفى وجوده في النحو العربي .

ردَّ الدكتور كريم حسين ناصح قول البصريين بتضمين الفعل وتعلق الحروف ؛ لأنه تكلّف واضح ، وكذا رد الكوفيين في قولهم بالنيابة ؛ لأنه تأويل بعيد ، ويرى أن هذه الحروف حروف قد عبرت عن أكثر من معنى ، إما على الوضع الأول (الأصلي) ، وإما على التطور الدلالي للحرف، وحصوله على معانٍ جديدة بالاكتساب الدلالي ، والدليل على ذلك تعدد الحرف الواحد استعمالاً ، مع تعدد دلالته على معان متعددة. فهو يرى عدم صحة قول البصريين والكوفيين، سواء أكان على التضمنين أم كان على النيابة [2].

---

(1) يُنظر: جماليات الاتساع في المعنى وتعدده (بحث) :25.

(2) يُنظر: نظرية نحو الكلام : 73 – 74 .

وضّح الزمخشري التضمين في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [1]، بقوله : ((فإن قلتَ : أي غرض في هذا التضمين ، وهلا قيل : ولا تعدهم عيناك ، أو لا تعلُ عيناك عنهم ؟ قلتُ : الغرض فيه إعطاء مجموع المعنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ)) [2] ، فهنا أراد المعنيين معًا ، المعنى الظاهر، والمعنى المتواري في الظاهر، وهذا من البلاغة.

وتبعه في ذلك ابن هشام الأنصاري ، متوسعاً في تعريف التضمين، بقوله : ((قد يُشرِبون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته : أن تؤدِّي كلمة مؤدَّى كلمتين)) [3] . فقد شمل الاسم والفعل والحرف بالتضمين.

أما المحدثون فقد ذهب من أقرّ منهم بالتضمين أنه يعطي معنيين معاً [4] ، وأن التضمين غرضه بلاغي في المعنى ، وكذا للاختصار والإيجاز [5]، وقد أقرّ المجمع العربي في القاهرة ظاهرة التضمين بشروط معينة ، وأنه قياسي بشروط ثلاثة [6] .

أما من حيث التطبيق، فقد ذهب ابن جني إلى التضمين في الفعل ، بقوله : ((اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف ، والآخر بآخر فإنَّ

---

(1) الكهف: 82.

(2) الكشاف : 15/ 618.

(3) مغني اللبيب : 2 / 493، ويُنظر : البرهان : 338/3، و معترك الأقران : 263/1، وشرح الأشموني : 199/1.

(4) يُنظر: دور الحرف في أداء معنى الجملة : 253.

(5) يُنظر: معاني النحو : 3/ 12 -13 .

(6) يُنظر: النحو الوافي : 460/2 .

العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأنَّ هذا الفعل في معنى الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه)) [1] .

وذهب كذلك الزمخشري إلى التضمين في الفعل مفصلا فيه ، من خلال الأمثلة المتعددة [2] .

وذهب أبو حيان الاندلسي في بيان قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا ۖ إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [3] إلى حمل الفعل على تضمين الفعل(كيدوا) الفعل (يحتالوا) ، مع إرادة معنى الفعلين معا ، وذلك أبلغ [4] .

أما النيابة في الحرف فهي أن يقع حرف موقع حرف آخر في التركيب النحوي، وهو ما اصطلحوا عليه بالنيابة [5] .

وهو من باب التوسع في التراكيب النحوية للحرف، قال ابن السراج في ذلك : ((واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ، فمن ذلك : الباء ، تقول : فلان بمكةَ وفي مكةَ ، وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت : فلان بموضع كذا وكذا فقد أخبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت : في موضع كذا فقد أخبرت بـ (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به ، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة ، وإذا تباين

---

(1) الخصائص : 325/2.
(2) يُنظر: الكشاف : 113/2 .
(3) يوسف : 5 .
(4) يُنظر : البحر المحيط لأبي حيان : 281/5.
(5) يُنظر: الكتاب : 227/4.

معناهما ، لم يجز)) [1] ، وذهب النحويون إلى أن للحرف ما لقسيميه (الاسم والفعل) من التضمين، إلا أن ضعفه هو الذي منعهم من ذلك ، بل قادهم للقول بالنيابة [2] .

وأرى أن وصفهم للحرف بالضعف هو ما اقتضته الصناعة النحوية ، فكما يوصف الحرف بالضعف فكذلك الفعل يوصف بذلك ؛ نحو قولنا : (مررت بزيدٍ) [3].

وأرى أن التضمين واقع في الحرف ، فلا نيابة في الحرف كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [4] ، فالحرف (في) دلّ على التضمين لمعنى (على) ، مع إرادة معنى الظرفية (في) ، أي : إرادة معنى الحرفين معاً ، كما في الفعل والاسم [5] .

فالتضمين فيه من البلاغة، واللطافة، ما يجعله أسلوباً سليماً من أساليب اللغة العربية ، وأن الذوق السليم ، و حسن الدراية، هو الأداة لرصده [6] .

- الحذف والبديل المعنوي :

الحذف من أساليب النحو العربي، الذي سلط النحويون فكرهم عليه، ويكاد لا يخلو باب منه من أبواب النحو العربي.

ذهب الدكتور كريم حسين ناصح في ظاهرة الحذف إلى رأي يخالف فيه القدماء والمحدثين ، إذ يرى أنه لا حذف في العربية (النحو)، وأن القدماء قد قالوا بالحذف للتعليم،

---

(1) الأصول في النحو : 414/1.
(2) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 500/1.
(3) يُنظر: الإيضاح العضدي: 23، والمعنى النحوي في شرح الرضي على الكافية (رسالة) : 105.
(4) طه : 71.
(5) يُنظر: المعنى النحوي في شرح الرضي على الكافية (رسالة) : 106.
(6) الخصائص : 2/ 327.

وأن نظرية العامل و قاعدة التلازم بين المبني والمبني عليه هي التي دفعتهم للقول بالحذف هذا من جانب ، ومن جانب آخر أن الأصل يقتضي وجود ركنين ، مما جعلهم يقدرونه في الفروع التي خرجت على هذا الأصل ، وأن العلل التي قال بها النحويون في الفعل هي علل تعليمية ، وهذا بحسب ما استشفه الدكتور من كلامهم ، وأن الحذف قد جاء للاختصار والإيجاز، وأن القرائن الموحية بالمعنى قد أكتفى بها كل من المتكلم والمتلقي [1] ، وهو ما اطلق عليه الدكتور بـ (البديل المعنوي من ظاهرة الحذف) ، وأن القول بالحذف وتصوره من قِبَل المتلقي يقدح بفطنة وذكاء العربي الفصيح ، وإنكار لقدرة العربية على الإيحاء بالمعنى في ضوء الموحيات (السياقات)، وأن هناك نمطين من أنماط التراكيب النحوية : الأول : كامل الأركان (مسند و مسند إليه) ، ظاهران لفظاً، والثاني : ما ذكر ركناً واحداً مع موحيات (سياقات) تغني عن ذكر الركن الآخر، وأن هذه الموحيات قد اكتفي بها مع الركن المذكور (الظاهر) عن القول بوجود محذوف ، فالحذف وهمٌ نحوي، تعليمي ، لا وجود له في ضوء وجود الموحيات، فالمعنى تام في القسم الثاني[2]، ويستطرد الدكتور في أصل فكرة الحذف بأن النحويين قد قالوا بها تأثراً بفكرة البلاغيين في التشبيه والاستعارة بحذف أحد طرفيها، ففي التشبيه يدل على المشبه بعد حذفه بعض لوازمه الباقية ، وكذا المشبه به، وأن هذا التفكر دفع النحويين إلى القول بالحذف كظاهرة نحوية [3].

(1) يُنظر: الفكر النحوي العربي : 445 – 456.
(2) يُنظر: البديل المعنوي في ظاهرة الحذف : 27 – 36 ، 155 – 159 .
(3) يُنظر: نظرية نحو الكلام : 249.

وإن تصريح سيبويه في وجود محذوف(عامل) في قضية المصادر المنصوبة ، وإنه وصف هذا الفعل بأنه (متروك الاستعمال أو متروك الإظهار) أو (تمثيل ولم يتكلم به) دليل على علمه بأن العربي الفصيح لا ينطق بذلك المقدّر، بل لا يخطر بباله ، وأن هذا التقدير من أفكار النحويين وتخيلاتهم ؛ هدفه التعليم[1] .

احتلت ظاهرة أو نظرية الحذف في النحو العربي قديماً وحديثاً مكانة واسعة في النحو العربي، فقد ذكر سيبويه الحذف في أكثر من موضع في كتابه ، بل تكاد لا تخلو مسألة منه في الكتاب ، فقد ذكر ما يحذف من الجملة ، مع إمكانية إظهاره ، بقوله : ((هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي وذلك قولك ، إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصدًا في هيئة الحاج ، فقلت : مكةَ وربِّ الكعبةِ ..... كأنك قلت : يريد مكةَ واللهِ. ... أو رأيت رجلاً يسددُ سهماً قبَل القرطاسِ فقلت : القرطاسَ واللهِ ، أي : يصيبُ القرطاسَ، وإذا سمعتَ وقع السهم في القرطاس قلت : القرطاسَ واللهِ، أي أصاب القرطاسَ)) [2] ، وذكر سيبويه قسما آخر يحذف ولا يستعمل إظهاره في المصدر المنتصب ، بقوله: ((وذلك قولك : سقياً ورعياً .. وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكورٌ فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل ، كأنك قلت: سقاك اللهُ سقيًا، ورعاك الله رعياً فكل هذا أو ما أشباهه على هذا ينتصب ... وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلاً من احذرْ، وكذلك ... سقاكَ اللهُ ورعاكَ اللهُ .... فهذا تمثيل

(1) يُنظر: الفكر النحوي العربي : 447 – 454.

(2) الكتاب : 1 / 257 .

ولا يتكلم به)) [1] . وفرّق سيبويه بين المضمر والمظهر في حذف خبر (إنّ) وأخواتها ، بقوله : ((لإضمارك ما يكون مستقرا لها وموضعا لو أظهرته ، وليس المضمر بنفس المظهر . وذلك : إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً ، أي إنّ لهم مالاً . فالذي أضمرت لهم...ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحدٌ إنّ الناس ألبٌ عليكم ، فيقول : إنّ زيداً ، وإنّ عمراً ، أي إنّ لنا)) [2] .

ففي النص المذكور آنفاً سيبويه يفرق من حيث المعنى بين المضمر والمظهر ، فالمذكور (مالا وولدا وعددا وزيدا وعمرا) ذكروا للافتخار بهم [3] ، فالمظهر قد سلط عليه الاهتمام ، وحذف ما علم .

وذهب ابن السراج إلى أن الحذف ما يقع في المستعمل إظهاره ، والمتروك إظهاره ، بقوله : ((المضمر المستعمل إظهاره: هذا الباب إنما يجوز إذا علمت أن الرجل مستغنى عن لفظك بما تضمره فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو أن يكون الرجل في حال ضرب فتقول : زيداً ورأسَه وما أشبه ذلك تريد : اضربْ رأسَه ... ومن ذلك أن ترى رجلاً يسدد سهماً فتقول: القرطاسَ واللهِ، أي يصيبُ القرطاسَ أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً أو أخبرت عنه بفعل فقلت: القرطاسَ والله: أي أصاب القرطاسَ)) [4].

---

(1) الكتاب :1 / 311 – 312 .
(2) الكتاب :2 / 141 .
(3) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني : 3 / 1099 .
(4) الأصول في النحو : 2 / 247 .

وذكر ابن السراج قسماً آخر من الحذف لا يجوز إظهاره ، بقوله: ((فمن ذلك ما جرى الأمر والتحذير، نحو قولهم : (إياك) إذا حذرته، والمعنى (باعدْ إياكَ) ولكن لا يجوز إظهاره ... فصارت : إياك بدلا من اللفظ بالفعل)) [1].

وأفرد ابن جني بابا للحذف سماه (باب في شجاعة العربية) ، موضحاً أن العرب قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة ، بقرينة ، وعدمها يؤدي إلى ضرب في المغيبات[2].

أما عبد القاهر الجرجاني فقد وصف الحذف بأنه : ((هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب أمره شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر ، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِن)) [3].

أما المحدثون فقد أولوا الحذف أهمية كبيرة ، فقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي حذف المفعول به للاختصار وهو مراد معنى وتقديرًا، كقوله تعالى:﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [4] ، أي : خلقته ؛ لأن الموصول لا بدّ له من عائد، وكذلك أن الحذف جاء للفاصلة والمعنى ، و

(1) الأصول في النحو: 2 / 249 – 250 .
(2) ينظر : الخصائص : 2 / 384 .
(3) دلائل الإعجاز : 146 .
(4) المدثر : 11 .

كقولـه تعـالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [1] ، أي : ومـا قـلاك ، فحذفـه الله تعـالى للإكرام والتعظيم للرسول صلى الله عليه وآلة وصحبه الأخيار، و من أن يناله الفعل[2] .

و ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن في أسلوب التحذير والإغراء سبب لحذف الفعل مع (إياك والكذب) ؛ لأن إظهاره ليس معناه كحذفه ، فقولك : (أُحذرُ وإياكَ والكذبَ) ، أن معنى (إياك) مع الحذف تعني : كناية عن المنع والتحذير والتبعيد عن الشيء ، والكاف للخطاب ، وهي قد نابت عن الفعل ، أي : عمل التحذير، أما ذكرها مع الفعل فيكون خلاف هذا المعنى[3].

وذهب الدكتور أبو المكارم إلى أن الحذف قد يكون عند النحويين للاختصار، ولكنه ليس السبب الوحيد لظاهرة الحذف، لأن الحذف في العامل خصوصاً عند النحويين له أثر نفسي لا لغوي، وأن الحذف كان من النحويين بهدف تصحيح قواعدهم [4] ، وأشار إلى أن للحذف قسمين: قسم لغوي، وهو ما يمكن أن ينطق المحذوف فيه.. وهذا يمكن أن يعدّ ظاهرة لغوية، والقسم الآخر مرجعه نحوي ؛ لأنه ليس فيه حذف ؛ إذ إنه قد أوتي به لتصحيح قواعد النحويين التي خالفتها نصوص فصيحة ، ويعتمد النحويون على نظرية

---

(1) الضحى : 3 .

(2) ينظر : معاني النحو : 2 / 81 .

(3) يُنظر: م . ن : 92/2 – 95.

(4) يُنظر: الحذف والتقدير في النحو: 203 – 204.

العامل والإسناد في توجيه هذه النصوص ، ويرى أبو المكارم أن كثرة الاستعمال والاختصار هما السببان الرئيسان للحذف في القسم الأول [1] .

أرى أن ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح بحمله الحذف على أنه تعليمي رأي بعيد عما جاء به النحويون ؛ لأن كتاب سيبويه وإن خالطته الصناعة النحوية، وبعضه يوحي ظاهراً بالتعليمية، إلا أنه كتاب لا يخرج عن سنن العرب ؛ لأن سيبويه قد أكّد اتباع سنن العرب وما جاءت به [2] ، فكيف يخالفها، مع عدم التصريح بالتعليم ، فالكتاب أراه للعلماء والمتخصصين في العربية ، أما أن ما دفع النحويين إلى القول بالحذف هو العامل والملازمة الإسنادية، فأراه يوضح جزء الأمر؛ لأن الحذف ليس هو العامل والملازمة وحدهما، بل هو المعنى، والمعنى عندهم هو المقدم والأهم، فالحذف يراد به المعنى من جهة أن اقتضاء المعنى يستلزم التركيب المعبر عنه ، وجزء التركيب العمل، وهو مهم في دعم المعنى؛ لأنه يوضح الموقعية والإعراب ، وهذا قد وضحناه في نظرية العامل ، وما الحذف إلا هو تغير التركيب عن الأصل، وقد أشار الجرجاني عن أصله، مما يستلزم معنى مضافاً على الأصل وقد أشار الجرجاني إلى المعاني التي يعبر عنها الحذف وذلك في حذف المفعول به خاصة ، نحو قولك : (هو يُعطي الدنانيرَ) [3] ، أما الاختصار فهو علة كعلة كثرة الاستعمال ، أي: علة اجتماعية [4]، فهو يدل بالدلالة الالتزامية عليها ؛ لأن دلالته

(1) يُنظر: الحذف والتقدير في النحو : 343 – 345.
(2) يُنظر: الكتاب :86/1 ، 106، 253، 265.
(3) يُنظر: دلائل الإعجاز : 154 – 155، وأسلوب الحذف في القرآن الكريم : 170.
(4) يُنظر: أصول تحليل الخطاب : 1160 – 1161.

التطابقية تؤدي إلى جعل الحذف اختصاراً كلّه، والأمر ليس كذلك ؛ لأن غرض الحذف هو المعنى بالدلالة التطابقية ، أما كون السياق بدلاً من اللفظ (المحذوف) ، وأنه يشكل مع التركيب المتبقي تمام المعنى، فالأمر صحيح من جانب المعنى لذاته، أما تعلقه بالمتكلم والمخاطب ففيه نظر؛ لأن المعنى لدى المتكلم يدور في ذهنه من خلال تردد المعاني الأخرى ، وإظهار ما يناسب المقام [1]، وهو ما أقرَّ به الدكتور كريم حسين ناصح [2] مما يقودنا إلى تعدد المعاني في ذهن المتكلم فيستلزم استحضاره لتعدد التراكيب في الذهن ، وكذلك المخاطب ، فيؤدي بنا إلى القول باستحضار أصل التركيب ، وهو ما رفضه الدكتور كريم حسين ناصح ؛ لأن المتكلم لا يستحضر الأصل – بحسب قوله – ثم يحذف جزءه ، بل ينطق بالتركيب مباشرة ؛ لأنه نمط جديد ، وأرى أن العربي الذكي الفصيح لا يفكر بالرتابة التي ذكرها الدكتور كريم حسين ناصح ، بل تجري العملية بشكل سريع ؛ لأن اللغة عنده ملكة ، مما يجعله يستحضر الأصل ويحذف منه ما يراه مناسبًا للمعنى الذي يقصده، وهذا يؤيده علم اللسانيات الحديثة عند تشومسكي الذي جعل الحذف من البنية العميقة [3] .

أما كون النحويين قد تأثروا بالبلاغيين وفكرهم في التشبيه والاستعارة في فكرة الحذف فأمر أراه يقتضي إثبات أن علم البلاغة سابق على علم النحو، وهذا الأمر أراه مردود ا؛ لأن النحوي هو نفسه قد يكون بلاغياً ونحوياً ، وهذا ينطبق على (كتاب سيبويه) [4] ، هذا من

(1) يُنظر: دلائل الإعجاز : 81 – 82.
(2) يُنظر: الفكر النحوي العربي : 400.
(3) يُنظر: البنية العميقة في الدرس اللساني العربي : 53 – 54.
(4) يُنظر: أسلوب الحذف في القرآن الكريم : 77.

جانب، ومن جانب آخر أنه ليس هنالك دليل على أن البلاغة سابقة على النحو كعلم مستقل، بل العكس أن البلاغة متأخرة في كونها منهجاً مستقلاً عن النحو.

وأرى أن كل تغير في التركيب يؤدي إلى تغير في المعنى[1] ، ومنه حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [2] ، فالحذف للدلالة على شيوع السؤال، كأن القرية تتكلم كلها [3] .

و أرى أن الاختصار لازم الحذف ، لا غرض رئيسي له ، بل إن المعنى هو المقصود من الحذف ، وأن السياق القائم مقام اللفظ، هو الكاشف عنه ، وأن ذكر المحذوف عند النحويين كسيبويه هو لبيان الأصل الخطي للتركيب، وتفسيرًا للظاهر كما في قوله : (القرطاسَ واللهِ) ، فالعامل (أصابَ) يبيّن ويفسّر الفتحة للمفعول به (القرطاسَ) وموقعيته ، وهذا مستحضر لدى المتكلم والمخاطب ، وعدم النطق به لتسليط الاهتمام على المفعول به هو ما يهمهما ويعنيهما ، فتسليط النظر ظاهرا وارتباط القسم به يدل على ذلك، وقد يكون الاهتمام بالمحذوف ؛ ليذهب فيه فكر المخاطب كلّ مذهب ، كما في قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [4] ، والتقدير حصلوا على النعيم المقيم، ونحو ذلك من التقدير [5] .

---

(1) يُنظر: الموقعية في النحو العربي : 9.

(2) يوسف : 82.

(3) يُنظر: أسلوب الحذف في القرآن الكريم : 170.

(4) الزمر : 73.

(5) يُنظر : أسلوب الحذف في القرآن الكريم : 174.

المبحث الثاني

التفكير في السياق والمعنى

- مدخل :

يرتبط المعنى بالسياق سواء أكان سياقا لفظيا أم كان سياقا مقاميا (الحال) ارتباطاً وثيقاً بالنحو العربي ، فالقدماء قد أولوه أهمية كبيرة ؛ لما له من أهمية في بيان المعنى وظهوره ، فسيبويه في كتابه تكاد لا تخلو مسألة من مسائله من سياق لفظي أو مقامي ؛ لدوره الكبير في توضيح وبيان المعاني النحوية [1] ، وتبعه النحويون في تسليط الضوء على السياق كعنصر مهم في الكشف عن المعنى . أما المحدثون فلم يكونوا بأقل من القدماء في الاهتمام بالسياقات النحوية . إذ نجدهم قد فصلوا في ذلك[2] ، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أهمية السياق اللفظي وسياق الحال في تجلي المعنى في التراكيب النحوية .

- سياق الحال والمعنى :

سياق الحال أو المقام يعني كل ما يحيط بالنص خارجياً ، من متكلم ومخاطب ، وما بينهما من علاقات ثقافية ، واجتماعية ، ونفسية ، وغيرها من العلاقات ، وكذا العصر الذي قيل فيه النص ، والمناسبة ، ونحو ذلك[3] .

---

(1) ينظر : سياق الحال في كتاب سيبويه : 14 ، والقرائن وأثرها في التوجيه النحوي عند سيبويه :29

(2) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 178-181 ، والجملة العربية والمعنى : 53-56 .

(3) ينظر : سياق الحال في كتابة سيبويه : 22 .

- تفكير المتكلم :

ذهب الدكتور كريم حسين ناصح إلى أن المتكلم في ذهنه يصوغ الجملة حسب الظروف الخارجية الواقعة تحت النظر والسمع ، فيختار ما يناسب الموقف من جملة فعلية أو اسمية ، تامة الأركان أو غير تامة ؛ استغناء بدلالة الحال ، مما يترتب عليه اختلاف المعنى ، وكل هذا يدور في ذهن المتكلم قبل النطق به[1] .

ذكر سيبويه ما يدور في ذهن المتكلم والإضمار وبيّن الظاهرة بقوله : ((ومن ثَمَّ قالوا : مصاحبٌ مُعانٌ ، ومبرورٌ مأجورٌ ، كأنه قال : أنت مصاحبٌ ، وأنت مبرورٌ . فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت ، وهو الفعل ، والذي أظهرت الاسم)) [2] .

ووضح الرماني قول سيبويه في (مصاحبٌ معانٌ) ، و(مبرورٌ مأجور) ، بأن الرفع على تقدير (أنت) ، والنصب على إضمار فعل (اذهب) ، وهذا التقدير والحذف في حال مشاهدة القدوم والذهاب[3] .

أما المحدثون فقد اهتموا بالتفكير لدى المتكلم ، فقد ذهب سعيد بحيري إلى أن المتكلم عند الحذف يربط بين الدلالة النفسية في نفسه أو ذهنه مقدراً البناء التركيبي الملائم للحال ،

(1) ينظر : نظرية نحو الكلام : 149 .
(2) الكتاب : 271/1 .
(3) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : 482/1 .

بعد ترديده للصياغات المتنوعة (النحوية) ، ومن ثم ينتقل للتأليف اللغوي الملائم للمخاطب منطوقاً ومسموعاً [1] .

وذهب المخزومي إلى أن الجملة تركيب لفظي لمعنى موجود في ذهن المتكلم ، فربط الصور بالخارج في الذهن يتم من خلال ربط النسب ذهنياً عند المتكلم ، ومن ثَمّ يخرجها إلى المخاطب لفظياً[2] ، وأن حذف الفعل يكون بعد الاكتفاء بما يدل عليه من سياق ، سواء أكان سياقاً لفظياً أم كان سياقاً حالياً[3] .

ويظهر مما تقدم ذكره آنفاً أن تفكير المتكلم يقع ذهنياً ضمن سياقات تحكم المعنى المقصود من بين المعاني الأخرى ، مما يتطلب اختيار تركيب مناسب لهذا المعنى ، دون تراكيب أخرى.

- المتكلم وعلاقته بالمخاطب :

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح أن المتكلم له علاقة وثيقة بالمخاطب لإنشاء الخطاب ، ففهم المخاطب مبني على التوافق مع المتكلم فيما يقول ، وفي الدلالة والرموز في التركيب اللفظي ، بل الأحوال ، موضحاً أن سيبويه قد جعل المتكلم في مقام المخاطب عند إنشاء التركيب ، وهذه العلاقة بين المتكلم والمخاطب لها من الأهمية الكبيرة في بناء الكلام وأحواله

(1) ينظر : دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة : 447-449 ، والمعنى وظلال المعنى : 152-154 .
(2) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق : 82-83 .
(3) ينظر: م . ن : 126-127 .

، فـالمتكلم لا تكفيـه صـياغة التراكيـب ، واختيـار الـنمط ، بـل يجعـل نفسـه كالمسـتمع (كالمخاطب) ، وهذا يدل على عمق التفكير النحوي[1] .

أشار سيبويه إلى أن المتكلم قد يجعل نفسه المخاطب ، بقوله : ((وما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، قولك : هلاّ خيراً من ذلك ، وألا خيراً من ذلك ، أو غير ذلك . كأنك قلت : ألاّ تفعل خيراً من ذلك أو ألا تفعل غير ذلك ، وهلاّ تأتي خيراً من ذلك . وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمُخَاطِب ، كقولك : هلاّ أفْعَلُ ، وألاّ أفعل))[2].

وفسر الرماني قول سيبويه بقوله : ((ويجوز : هلاّ تفعل خيراً من ذلك ، فيخرج الكلام مخرج تحضيض المتكلم لنفسه ، وإن كان دالاً على تحضيض المخاطب من جهة أني أختار لك ما اخترته لنفسي)) [3] .

وما يدل على أهمية فهم المخاطب لما يقوله المتكلم ويتبناه جعل سيبويه المتكلم نفسه المخاطب ؛ لأن المخاطب هو المتلقي الذي يرمي المتكلم إفهامه ما يقصد ، وجعل التركيب المعبر عن قصده موافقاً لفهم المخاطب ضرورة مهمة في التواصل .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى أهمية معرفة المتكلم لحال المخاطب ؛ لأن صياغة التركيب المعبر عن القصد والمعنى الذي يحمله المتكلم على حال وفهم المخاطب يحقق التواصل ، فعلم المخاطب مهم في التوسع من قبل المتكلم في تراكيبه[4] .

---

(1) ينظر : الفكر النحوي العربي : 456-457 ، ونظرية نحو الكلام : 158-159 .
(2) ينظر : الكتاب : 268/1 .
(3) شرح كتاب سيبويه للرماني : 480/1 .
(4) ينظر : سياق الحال في كتاب سيبويه : 57 ، و المعنى وظلال المعنى : 152.

- المخاطب :

يشكل المخاطب أحد عناصر عملية نشوء النص ، وقد جعله الدكتور كريم حسين ناصح من أهم عناصر تكوين الكلام ؛ لأن (إفهام المخاطب) هو الغرض الرئيس لدى المتكلم ، فالكلام قائم عليه وجوداً ، وما تنوّع التراكيب وأنماطها إلا مراعاة لحال المخاطب المختلفة من جهة معينة ، وكذا لا يكون علمه بالخبر على مستوى واحدٍ ، وفهمه أيضاً[1] ، وقد وضح الدكتور مراعاة حال المخاطب من لدن النحويين القدماء ، إذ جعلوا له أهمية كبيرة في الكلام[2] .

اهتم سيبويه في بيان حال المخاطب وعلاقته في تشكل التركيب والمعنى عند المتكلم ، بقوله : ((ولا يجوز أن تقول : بعتُ داري ذراعاً ، وأنت تريدُ بدرهمٍ ، فيُرى المخاطب أن الدار كلها ذراعُ ... ولا يجوز تصدقت بمالي درهماً ، فيرى المخاطب أنك تصدقت بدرهم واحد ، وكذلك هذا أو ما أشبهه)) [3] .

وذكر ابن السراج أهمية مراعاة الالتباس عند المخاطب في الحذف ، تعقيباً على مثال سيبويه ، بقوله : (ما كلُّ سوادٍ تمرةٌ ولا بيضاء شحمةٌ) ، أي : ولا كل بيضاء شحمة ، إنما حذفها لتقدم ذكرها ولإبعاد الالتباس عند المخاطب[4] .

وذهب السهيلي إلى مراعاة السامع (المخاطب) عند المتكلم ، بقوله : ((وفائدة أخرى ، وهي أن الداعي قد يُضمِّن دعاءه القصد إلى إعلام السامع وإعلام المخاطب بأنه داع ،

(1) ينظر : نظرية نحو الكلام : 160 .
(2) ينظر : م . ن : 318 .
(3) الكتاب : 393/1 .
(4) ينظر : الأصول في النحو : 74/2 .

فجاء اللفظ بلفظ الخبر ، إشعاراً بما تضمنه من معنى الإخبار ، تقول : (أعزك اللهُ وأبقاك) و (أكرم اللهُ زيداً) ، و(لا رحمَ فلاناً) ، جمعت بين الدعاء والإخبار بأنك داع))[1] .

أما المحدثون فقد بينوا أهمية حال المخاطب كسياق مقامي في نشوء النص ، فذهب أسعد العوادي إلى أن المتكلم يراعي في حال الكلام مقام وحال المخاطب والمتلقي ؛ لأنه من العناصر المهمة في تواصل التفاهم والاتصال بينه وبين المتلقي ، فإدراك المخاطب لكلام المنشئ مبني على التواصل الاجتماعي والنفسي والظروف الأخرى وحضوره لدى المتكلم[2] .

وأكد الدكتور لطيف الزاملي دور المخاطب في اختيار النمط اللغوي من قبل المتكلم ، بما يناسب حال المتلقي ؛ لأن الكلام سلوك وعرف اجتماعي ، يجب أن يكون ملائماً لهذه الخصائص الاجتماعية ، ليحقق التفاهم بين المتكلم والمخاطب[3] .

تبين لي أن مراعاة حال المخاطب يشكل عنصراً مهماً لدى المتكلم من جانب تحديد النمط اللغوي الملائم للمقام ، وهذا كله حاضر في تفكير المتكلم قبل النطق بالكلام .

- علم المخاطب :

إن علم المخاطب يؤدي دوراً كبيراً في كثير من أنماط الجمل والكلام في بنائها عند المتكلم .

---

(1) نتائج الفكر : 111 .
(2) ينظر : سياق الحال في كتاب سيبويه : 57 .
(3) ينظر : القرائن وأثرها في التوجيه النحوي عند سيبويه : 56 .

أكد الدكتور كريم حسين ناصح أهمية علم المخاطب في عملية التخاطب ، وأن النحويين قد أهتموا قديماً بعلم المخاطب ، كالخليل وسيبويه ، فالحذف مبني في حذفه عند المتكلم على علم المخاطب ، كحذف الفعل والمبتدأ أو غيرهما ، بل في التعريف والتنكير في داخل الكلام يعتمد في ترتيبها على علم المستمع (المخاطب) ، ومعرفة النحويين القدماء ورصدهم لحالات علم المخاطب من الكثرة أن يحاط بها [1] .

ذكر سيبويه أهمية علم المخاطب في بناء الكلام ، بقوله : ((ومثله في الاتساع قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ [2] ، فلم يشبهوا بما ينعق ، وإنما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى : مثلكم مثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى)) [3] .

ووضح المبرد أن لعلم المخاطب دورا كبيرا في حذف الجواب ، بقوله : ((وقال قوم : الخبر محذوف ؛ لعلم المخاطب ، كقول القائل عند تشديد الأمر : إذا جاء زيدٌ ، أي إذا جاء زيدٌ علمت ؛ وكقوله : إن عِشتُ ، ويكلُ ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب . كقول القائل : لو رأيت فلاناً وفي يده سيف)) [4] .

أما السيرافي فقد وضح أن علم المخاطب عنصر مهم (كسياق حال) في الحذف ، بقوله : ((يريد أنهم قد حذفوا الثمن في هذا لما عرف بعادة الناسِ في ذلك ؛ لأنهم قد

(1) ينظر : نظرية نحو الكلام : 330-332 ، والبديل المعنوي في ظاهرة الحذف : 158-159 .
(2) سورة البقرة : 171 .
(3) الكتاب : 212/1 .
(4) المقتضب : 79/2 .

اعتادوا الابتياع بثمن بعينه ، دراهم أو دنانير فتركوا ذكره اكتفاءً بمعرفته ، كما يقال لنا : الخبز عشرة ، أي : عشرة أرطال بدرهم ، والكرّ بثلاثين ، يراد : الكرّ من الحنطة ، وبينت حسابه باباً باباً لأن الحذف هناك يغير المعنى ، وهذا غير مغير لما عرف مكانه)) [1] .

وذكر السهيلي أن علم المخاطب بالمعنى المقصود قد يؤدي الى حذف ما عُلم ، كقولهم : (أيش) ، أي : أيّ شيء ، فالحذف يقع بعد العلم به من قبل المخاطب[2] .

أما المحدثون فقد اهتموا و فصلوا في علم المخاطب كمرتكز من سياقات الحال ، فذهب لطيف الزاملي إلى أن الحذف يكون بعلم المخاطب ، فالعرب تترك ذكر بعض أجزاء التركيب لعلم المتلقي بذلك[3] .

وذكر إدريس مقبول أن المعرفة بين أفراد الخطاب (المتخاطبين) تعد من عناصر السياق في التداولية الحديثة [4] .

ووضح أسعد العوادي أن علم المخاطب بالمحذوف يشكل ظاهرة مهمة في النحو العربي ، فالحذف كثيراً ما يقع بعد علم المخاطب به ، وأن علم المخاطب عند النحويين شكل ظاهرة واضحة [5] .

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 2/284-285 . .
(2) ينظر : نتائج الفكر : 77-78 .
(3) ينظر : القرائن وأثرها في التوجيه النحوي عند سيبويه : 214 .
(4) ينظر : الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه : 305 .
(5) ينظر : سياق الحال في كتاب سيبويه : 76 .

وأكد محمد محمد يونس على علم المخاطب ، وموقعه في الخطاب ، ومهماته ، وأن كثيراً من النقص في الخطاب (المحذوف) يكمله المخاطب من خلال علمه به ، وتحليل قصد المتكلم ، وأن المتكلم يحذف بعد علم السامع به [1] .

ويتضح مما تقدم ذكره آنفاً أن السياق (سياق الحال) له دور كبير في بيان المعنى ، مما دفع النحويين إلى التفكير في حدوده ، وأنماطه ، سواء أكان عند القدماء أم عند المحدثين ، ولكنه من الاتساع ما لا يمكن حده ؛ لأنه يرتبط بأحوال المتكلم والمخاطب والظروف الاجتماعية والنفسية ، وغير ذلك ، وهي متغيرة بحسب المقام والحال للنص ، ويتبين أن النحويين قد نظروا في بعض السياقات بمعية المتكلم تارة ، والمخاطب تارة أخرى ، وأرى أنه من الممكن أن ينظر إلى السياق بمعية المعنى ، فيمكن من خلال هذه الجهة أن نجعله ، أي : السياق في قرينتين : الأولى: قرينة مُوْجِدة للمعنى ، أي : أنها توجد المعنى بعد إن لم يكن موجوداً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ [2] ، فالتركيب بمعناه الظاهر (ما) استفهام ، وبالقرينة الخارجية تقرير [3] ، فالسياق قد أوجد معنى التقرير وهجر المعنى التركيبي (الاستفهام) ، والقرينة الثانية : وهي القرينة الكاشفة ، وهذه القرينة تكون في جزء التركيب ، كما في الحذف ، فقولنا : (سِيرَ عليهِ ليلٌ) ، مع إرادة معنى (ليلٌ طويلٌ) ، يُمدُ (ليلٌ) بالتنغيم ، فيدل على الصفة المحذوفة[4] ، فالسياق الخارجي (التنغيم) قد كشف عن جزء المعنى المحذوف وهو الصفة (طويلٌ) ، فالسياق بالنظر إلى جهة

(1) ينظر : المعنى وظلال المعنى : 137-138 ، 155 – 156 .
(2) طه : 17 .
(3) الكشاف : 74/4 .
(4) ينظر: الخصائص : 394/2 – 395 .

المعنى يكون كاشفاً للمعنى مرّة وموجدا له مرة أخرى ، فالسياق الموجد للمعنى يعمل كالناسخ والمنسوخ .

- السياق اللغوي والمعنى :

ذكر النحويون أن القرائن اللفظية داخل التركيب تدل على المعاني المختلفة ، لذا قد اهتموا كثيراً في تفصيلها .

- الإعراب والمعنى :

للإعراب أهمية كبيرة داخل التركيب كسياق لفظي ، فقد ذهب الدكتور كريم حسين ناصح إلى أن العلامة الإعرابية التي عدها النحويون دالة على الحذف والتقدير هي علامات إيحائية للمعاني التي يقصدها المتكلم ؛ لأن المتلقي العربي الفصيح لا يقدّر ، بل يجعل العلامة ملهمة له بالمعنى الذي يقصده المتكلم ؛ لأن التقدير متأخرٌ عن النطق العربي ، سواء أكان هذا النطق في القرآن الكريم أم في غيره ، فالضمة علامة إعرابية تدل على الثبوت والاستقرار ، والكسرة تدل على معنى الإضافة وتوحي به ، والفتحة علم المفعولية[1] ، ويرى التقدير عند النحويين ما هو إلا إبراز للعامل الذي أدى إلى الحركة ، والعكس هو الصحيح – بحسب ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح – فالعلاقة تقود إلى المعنى الذي يرد في ذهن السامع ، أما تقدير النحوي أو المفسر فهو متأخر عن فهم السامع ، وعليه فإن العلامة موحية بالمعنى عند السامع (المتلقي) ، وكذا عند النحوي وإن جعله ، أي

(1) ينظر : البديل المعنوي في ظاهرة الحذف : 30 - 32 .

: المقدر أولاً مقتضياً بعد ذلك للعلامة ، وعليه قد رفض الدكتور تأويلات النحويين الذين جعلوا العلامة مقتضية للعامل (المقدر) ، فتقديرهم وتوجيههم تعقيد وتمحل لا موجب له[1] .

وذهب الدكتور إلى أنه لا عبرة فيما تبناه قطرب بالنسبة إلى عدّه أن هذه العلامات (الإعراب) ليست للدلالة على المعاني ، وإنما هي لوصل الكلام بعد إن كان ساكناً[2] .

صرّح سيبويه في أول كتابه بالعلامات الإعرابية ، وذكر مجاريها الثمانية ، وربط بينها وبين العامل في الإعراب والبناء[3] ، وذكر أن هذه العلامات تدل على المعاني ، بقوله : ((هذا باب يختار فيه الرفع وذلك قولك : له علمٌ علمُ الفقهاء ... وإنما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خصال تذكرها في الرجل ، كالحلم والعقل والفضل ، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم وتفهم ، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه ، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها ... لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلاماتٍ ، وعلى هذا الوجه رفع الصوت)) [4] . فجعل سيبويه الرفع علامة لمعنى ثابت ، فالعلامة الإعرابية قرينة لفظية للمعنى المقصود .

ويقول (سيبويه) : ((وإن شئت نصبت فقلت : له علمٌ علمَ الفقهاءِ ، كأنك مررت به في حال تعلمٍ وتفقهٍ ، وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالمٌ)) [5] .

---

(1) ينظر : البديل المعنوي في ظاهرة الحذف : 37 .
(2) ينظر : نظرية نحو الكلام : 293 .
(3) ينظر : الكتاب : 13/1 .
(4) م . ن : 361/1 – 362 .
(5) الكتاب : 362/1 .

وربط السيرافي بين حركات الإعراب والعامل ، وتغير العوامل يقتضي تغير الحركة ، وإن الحركات هي آثار للعوامل[1] ، وذكر أن الرفع في قولك : (له علمٌ علمُ الفقهاء) يدل على معنيين : الأول البدلية ، أي : له علمُ الفقهاء ، والثاني : إضمار (هو) ، : أي : له علمٌ هو علمُ الفقهاء ، وفي كلا الوجهين يدل على الثبات بدلالة الرفع ، ويجوز النصب مع عدم الثبات[2] .

ووضح الرماني في تعريفه للإعراب أنه أثر للعامل في آخر الكلمة ، وقسم حركاته إلى أربع حركات : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌّ ، وجزمٌ[3] ، وبيّن أن الرفع في قولك : (له علمٌ علمُ الفقهاء) إذا أردت المدح فالثبوت بالرفع هو المختار ، أما إذا أردت النصب فهو إخبار محض ، أي : هو يعلمُ علمَ الفقهاء[4] .

وجعل ابن جني باباً خاصاً للإعراب ، ووضح أن الإعراب يدل على المعاني المختلفة ، فقولك : (أكرمَ سعيدٌ أباهُ) و (شكر سعيداً أبوهُ) ، فالإعراب يبين للسامع الفاعلية والمفعولية ، وهو قرينة لفظية للمعنى [5] .

وأكد الجرجاني أن النظم ما هو إلا توخي معاني الإعراب ، فربط أجزاء التركيب بعضه ببعض ، وجعل كل كلمة في مكانها ، من فاعلية ومفعولية وخبرية ، وغيرها ، لا يكون إلا بعد توخي معاني الإعراب [6] .

---

(1) ينظر : شرح كتاب سيبويه السيرافي : 21/1 -22 .
(2) ينظر : م . ن : 249/2 – 250 .
(3) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : 60/1-61 .
(4) ينظر : م . ن : 627/2 – 628 .
(5) ينظر : الخصائص : 104/1 .
(6) ينظر : دلائل الإعجاز : 55-56 .

وصرّح الرضي في بيان معنى الإعراب ولم سمي المعرب معرباً ؛ لأنه يبيّن المعنى ، ويكشفه ، وأن الرفع يدل على كون الاسم عمدة كالفاعل ، والنصب يدل على الفضل ، والجر علم معنى الإضافة ، ويكون في آخر الكلمة للوصف ، أي : بيان العمد والفضل ، وربط بين اختلاف الحركات في آخر الكلمة واختلاف العوامل[1] .

يظهر مما تقدم ذكره آنفاً أن القدماء قد ربطوا بين الإعراب والمعنى والعامل ، وأن الإعراب قرينة لفظية .

أما المحدثون فقد أكدوا على أهمية الإعراب كقرينة لفظية تدل على المعاني ، فقد صرّح الدكتور المخزومي –رحمه الله– أن الإعراب قرينة توضح المعنى الوظيفي في الجملة من فاعلية ومفعولية وحالية وغيرها [2] .

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن الإعراب عَلَمٌ للمعاني المختلفة في التركيب ، بعد أن عرض آراء القدماء فيه ، رافضاً رأي قطرب [3] .

وأكد الدكتور تمام حسان أن الإعراب قرينة لفظية مهمة في بيان المعنى ، ولكنها تدل على المعاني المختلفة عندما ننظر إليها من مطلق العلامة ، فمطلق الضمة والفتحة والكسرة تدل على أبواب عدة ، ويرى أنها وحدها لا تعين على بيان المعنى تحديداً ، وإنما مع تضافر قرائن أخرى[4] .

---

(1) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1/57-60 .
(2) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : 66 .
(3) ينظر : معاني النحو : 1/23 .
(4) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 205 – 207 .

أما بالنسبة لرأي قطرب بن المستنير وقوله بأن الإعراب لوصل الكلام فقد ذكره الزجاجي في علله[1] ، وأيد من المحدثين قطرب الدكتور إبراهيم أنيس ، فذكر أن التحريك للوصول[2] ، ورفض المحدثون أغلبهم رأي قطرب[3] .

وأرى أن الإعراب قد جاء ليؤدي وظائف عدة ، مع اختلاف الجهة ، فهو قرينة على المعاني بالمطابقة ، ولكن هذه المعاني قد تكون مطلقة كالضمة تدل على العمد وما يشبهها ، من فاعلية وابتداء وخبر وصفة وغيرها ، وتدل على معاني المحذوف خاصة كما في المصادر المنصوبة على الحذف ، وأن الحركة بظهور التركيب كاملاً تفسر المعنى ، أما بحذف جزئه فهي مفسرة للمعنى المطلق كما في (القرطاسَ واللهِ) ، فالفتحة تدل على المفعولية ، ولكنها تدل على العامل من جهة أخرى ليكتمل المعنى الخاص بالمفعول به ، دون المفاعيل الأخرى .

أما قول قطرب فهو قول الخليل الذي نقله سيبويه[4] فالإعراب أولا يدلّ على المعنى بالمطابقة ، وثانيا يدل على الوصل في الكلام بالالتزام ، أي : أن له وظيفة ازدواجية باختلاف الجهة .

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 77-78 .
(2) ينظر : من أسرار اللغة : 208 .
(3) ينظر : معاني النحو : 23/1 .
(4) ينظر : الكتاب : 241/4-242 ، ومن أسرار اللغة : 208 .

- التعريف والتنكير :

ذهب الدكتور كريم حسين ناصح إلى عدّ التعريف والتنكير من القرائن التي تبين الأحكام النحوية ، ومواقعها في التركيب ، وعلامات الإعراب في حدود معرفة معانيها ، وهذا بعد عرضه لمكانة التعريف والتنكير عند النحويين ، مع الأمثلة التي توضح ذلك ، كقولهم : (هذا رجلٌ وعبدُ اللهِ منطلقٌ) ، فلك أن تجعل (منطلقٌ) صفة لـ (رجل) ، وحالاً لـ (عبدُ اللهِ) [1] .

أولى النحويون التعريف والتنكير أهمية كبيرة ، فعدوهما من القرائن التي توضح الأحكام النحوية ، وتبين المعاني ، فقد ذهب سيبويه إلى جعل اسم كان المعرفة ، إذا اجتمعت معرفة ونكرة ؛ لأن الكلام يقتضي الابتداء بالمعرفة ، وهذا حكم معموليها إذا اجتمعا، كما في الابتداء إذا اجتمعت نكرة ومعرفة ، نحو : (عبدُ اللهِ منطلقٌ) ، فالأعرف يُبتدأ به ، ثم النكرة يخبر بها ، فقولك : (كان زيدٌ حليماً) و (كانَ حليماً زيدٌ) ، أن النكرة والمعرفة قرينة على الحكم ، أقدمت أم أخرت ، ومنع قولك : (كان حليمٌ) ، وتريد به الابتداء ؛ لأن النكرة لا يُخبر عنها ، بل قد يوقع ذلك المخاطب في لبس[2] .

وذكر السيرافي أنه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة ، سواء في (كان) أو في الابتداء ، جعلت المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً ؛ لأن الفائدة في الإخبار بالنكرة ؛ فالمعرفة لا فائدة فيها ، فقولك : (كان زيدٌ قائماً) هو الوجه ، ومنع : (كان قائمٌ زيداً) ؛ لأن الفائدة في غير المعلوم ،

(1) ينظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية : 187 -193 .
(2) ينظر : الكتاب : 1/47-48 .

والنكرة والمعرفة قرينة في التقديم والتأخير ، فلك أن تقول : (كان قائماً زيدٌ) ، بل إنهما يدفعان اللبس[1] .

ووضح الرماني أن اجتماع النكرة والمعرفة في الفعل (كان) يوجب جعل المعرفة اسمها والنكرة خبرها ؛ لأن لا فائدة في جعل المعرفة خبراً ، مما يوجب جعل النكرة مسنداً ، و النكرة مبتدأ ، وإن كان المتكلم يعلمها فالمخاطب يجهلها ، مما يلبس على المخاطب ؛ لأن النكرة يمكن أن تكون خبراً ومخبراً عنها[2] .

وأكد ابن جني على تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وخبره شبه جملة أو ظرفاً ، نحو : (عندكَ مالٌ) و(عَليك دينٌ) ؛ لأن النكرة لا يخبر عنها إذا ابتدئ بها ، فمنع قولك : (مالٌ عندك) ، هذا في المثبت ، أما إذا كان هناك مسوغ للابتداء جاز ، كقولك : (هل مالٌ عندك) ، فالمعرفة أو ما قرب منها يحقق الفائدة في الإخبار[3] .

وفصل الرضي في مسوغات الابتداء بالنكرة ، بعد أن وضح أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة أو ما يقرب من المعرفة ؛ لأن الحكم (الخبر) على شيء يكون بعد معرفته[4] .

يظهر مما تقدم ذكره عند القدماء أن للنكرة والمعرفة كقرينة أهمية في بيان الأحكام النحوية ، بل في تحديد الموقعية في بعضها ، وكذا يفاد منها في دفع اللبس عند المخاطب .

(1) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 1/303-304 .
(2) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : 1/154-155 .
(3) ينظر : الخصائص : 1/385 -386 .
(4) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1/224-225 .

أما المحدثون فقد اهتموا بالمعرفة والنكرة ، شأنهم شأن القدماء من النحويين ، فقد ذهب فاضل السامرائي إلى أن المبتدأ يكون معرفة على الأصل ، والخبر نكرة على الأصل ، ووضح مسألة الخلاف إذا جاء المبتدأ والخبر معرفتين عند النحويين في جعل أيهما مبتدأ[1].

وجاء في كتاب (النحو العربي) أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة ، لأن المبتدأ يجب أن يكون معلوماً عند المتكلم والمخاطب ، حتى يحمل المجهول (الحكم) على المعلوم (المحكوم عليه) ؛ لأن المجهول لا يفيد ، لذا منع أن يكون المبتدأ نكرة ، إلا أن تفيد بمسوغ[2] .

وذُكر في كتاب (نحو العربية) امتناع الابتداء بالنكرة ؛ لأن الإسناد فيه حكم (الخبر) ، ولا يمكن حمل الحكم على مجهول ، لذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة ، أو نكرة مسوغة للابتداء بها[3].

يتبين مما تقدم ذكره آنفاً أن المحدثين قد حذوا حذو القدماء في كون أن المعرفة والنكرة في الإسناد من وظائفها بيان الأحكام النحوية ، وهي قرينة لفظية تدل على جهة الإسناد من مبتدأ وخبر ، وأن حكمها الرفع ، وكذا تدل على الموقعية ، وهذا ما أذهب إليه.

(1) ينظر : معاني النحو: 153/1 .
(2) ينظر : النحو العربي : 34/1-35 .
(3) ينظر : نحو العربية : 19/2 .

المبحث الثالث

التفكير في إسناد الجمل والمعنى

- إسناد الجمل والمعنى :

التفكير في إحلال الجمل موقع المفردات في التراكيب النحوية قد أخذ بعداً واسعاً عند القدماء من النحويين والمحدثين ، من حيث المعنى والتركيب.

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح أنه ليس من وظيفة الجملة أن تحل محل الموقع الإعرابي ؛ لأن الإعراب يحل في جزئها ، بل إن وظيفتها الأساسية حمل المعنى المقصود ، فليس واجباً ذكر الموقع الإعرابي ؛ لأن المهم توضيح المعنى ، و قد تنبّه له النحويون القدماء ، ووضحوا ذلك في باب الاستغناء النحوي ، كما في اسم الفاعل المعتمد ، وكذا الحال المغنية عن الخبر. فالعامل هو الذي دفع النحويين إلى إعراب الجمل ، وأشباه الجمل ، فالمفرد لا يعبّر عما تعنيه الجملة ، وبالعكس ، وأن ضرورة العامل والإعراب هو من مختصات الأسماء ، أما الجمل وظيفتها دلالية يوضحها موقعها في التركيب ، والأولى أن نقول في الجملة الواقعة موقع الحال ، أنها قد اغنت عن معنى الحال بدلالتها ، وهذا يسري على الجمل وأشباه الجمل ، سواء أكانت متصدرة بحرف أم غير متصدرة [1] .

ذكر سيبويه إحلال الجمل محل المفرد في باب المسند والمسند إليه ، بقوله : ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربتهُ ، فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل

(1) ينظر : نظرات في الجملة العربية : 99-101 .

أنه في موضع منطلق إذا قلت : عبدُ الله منطلقٌ ، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به ، فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء)) [1].

وذكر سيبويه في موضع آخر الجمل التي تقع موقع المفرد وتعرب ، في قوله : ((وأما ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك : زيدٌ يقول ذاك . وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولك : مررت برجل يقول ذاك ، وهذا يومُ آتيكَ ، وهذا زيدٌ يقولُ ذاكَ ، وهذا رجلٌ يقولُ ذاكَ ، وحسبتُهُ ينطلقُ . فهكذا هذا وما أشبهه)) [2] .

ويستدرك سيبويه في موضع آخر ليدل على أن الجمل تعرب ، ولكنه إعراب يختلف عن إعراب الأسماء بقوله : ((وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ يقولُ ذاكَ ، فيقولُ في موضع قائلٍ ، وليس إعرابه كإعرابه)) [3] .

ووضح شراح كتاب سيبويه حلول الجملة موقع المفرد ، فالسيرافي قال : ((وإذا قال لك : بنيت الفعل على الاسم ، فمعناه أنك جعلت الفعل وما يتصل به خبراً عن الاسم ، وجعلت الاسم مبتدأ كقولك زيدٌ ضربتُهُ ، فزيدٌ مبني عليه ضربتُهُ وضربتُهُ مبني على الاسم)) [4] .

وذكر السيرافي وقوع الفعل موقع الاسم ، مفسراً عامله ، بقوله : ((قد ذكرت من مذهب سيبويه أن رفع الفعل بوقوعه موقع الاسم ، وهذا سبب رفعه ، ووقوعه موقع الاسم

---

(1) الكتاب : 81/1 .
(2) م . ن : 10/3 .
(3) م . ن : 132/2 .
(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 372/1 .

عامل غير لفظي...)) [1] .

أما الرماني فقد وضح وقوع الجملة موقع المفرد ، بقوله : ((ويجوز : (زيدٌ ضربتُ) على حذف الضمير ، كأنك قلت : (زيدٌ ضربتُهُ) ؛ لأن الفعل لما وقع بعد الاسم في موضع الخبر أشبه وقوعه في موضع الصفة والصلة . ومعنى بناء الاسم على الفعل جعله بعده في المرتبة من غير أن يمتنع تقديمه في اللفظ ، كقولك : زيدٌ ضربتُ ، وإذا بنيت الفعل على الاسم فقد جعلت الاسم أولاً في المرتبة ، والفعل ثانياً ؛ لأنه في موضع الخبر ، كقولك : (زيدٌ ضربتُهُ))) [2] .

وبيّن الرضي وقوع الجمل موقع المفردات ، وأن لها إعرابا ، بقوله : ((وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب ، كخبر المبتدأ والحال ، والصفة والمضاف إليه . ولا نقول : إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد ، كما يقول بعضهم ، وإن الجملة إنما كان لها محل لكونها فيها فرعاً للمفرد ، لأن ذلك دعوى بلا برهان ، بل يكفي في كون الجملة ذات محل : وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد هناك ، كما في المواضع المذكورة)) [3] .

وفصّل ابن هشام الأنصاري في الجمل التي لها محل من الإعراب ، فالجملة الأولى: خصها بالوقوع في محل الخبر ، والثانية : الواقعة محل الحال ، وموضعها النصب على الحال ، والثالثة : الواقعة في محل المفعول به ، ومحلها النصب ، والجملة الرابعة :

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 201/3 .

(2) شرح كتاب سيبويه للرماني : 209/1 .

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 25/3 .

المضاف إليه ، ويكون محلها الجر ، والجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو (إذا) جواباً لشرط جازم ، والجملة السادسة : الواقعة موقع التوابع (المفرد) ، والجملة السابعة : التي تتبع الجمل التي لها محل ، كالنسق والبدل [1] .

ويظهر مما تقدم ذكره أن القدماء يجمعون على أن الجمل تقع موقع المفرد ، وأنها معربة ، وهذا واضح في قول سيبويه خاصة ، وأرى أن إعراب سيبويه للجمل جاء ؛ لأن الإعراب جزء الموقعية والمعنى ، وأن إعراب الجمل لبيان المعنى ، ولكن إعرابها ليس كإعراب المفرد ؛ لأنها تتكون من متعلقات عدة ، الفعل ، والفاعل ، والمفعول له ، والفضلة ، مما يجعل ظهور الحركة عليها محالاً ، فيكون مقدراً على المحل للجملة كلها ، أو ما تعلق بالمعنى منها .

أما المحدثون فقد بينوا وقوع الجمل محل المفردات ، فقد ذكر فاضل السامرائي الجمل التي لها محل من الإعراب بقوله : ((وهي التي تحل محل المفرد فتعرب بإعرابه فتكون في موضع الخبر أو موضع المفعول به أو موضع المضاف إليه أو موضع الحال أو النعت وما إلى ذلك فيكون لها محل من الإعراب وذلك بحسب الموقع الذي وقعت فيه ، فإن وقعت خبراً للمبتدأ كانت في محل رفع ، وإن وقعت خبراً لكان كانت في محل نصب ، وإن وقعت مفعولاً به كانت في محل نصب ، وإن وقعت مضافاً إليه كانت في محل جر وهكذا)) [2] .

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 2/63-87 .

(2) الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 195-196 .

وبيّن فخر الدين قباوة أن الجمل التي لها محل من الإعراب هي التي يصح أن يقع المفرد محلها ، ويكون إعرابها مقدراً ؛ لأن الجمل لا يظهر عليها الإعراب بمجموعها ، فهو مستحيل ؛ لأنها تتكون من أجزاء عدة ، والغاية من إعراب الجمل تحديد موقعها من الكلام ، لربط صلتها بما قبلها وبما بعدها ، فوقوعها موقع المفرد يجعلها دالة على معنى المفرد في مضمونها أو لفظها [1] .

وذهب علي أبو المكارم إلى القول بوقوع الجملة موقع المفرد ، وذلك في وقوعها موقع الخبر ، وعلى اختلاف أنواعها ، سواء أكانت خبرية أم كانت إنشائية ، طلباً أو أمرا أو نهياً أو غير ذلك [2] .

وأرى أن القول بإعراب الجمل هو لبيان المعنى ، فالرفع والنصب ، والجر يبينه الإعراب والموقعية ، حتى وإن كان تقديرياً .

- جملة المصدر المؤول :

يرفض الدكتور كريم حسين ناصح تأويل الجملة الفعلية المصدرة بحرف مصدري بالمصدر المؤول ؛ لأن معنى الجملة يختلف عن معنى المفرد (المؤول) ، وأنه مصدر مفترض متخيل من لدن النحويين ، فيوجه قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [3] ،على أن جملة الحرف المصدر والفعل أغنت عن المبتدأ بدلالتها عليه ، فلا يذكر ذلك المفرد ،

(1) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل : 33-35 .
(2) ينظر: الجملة الإسمية : 44-45 .
(3) البقرة : 184 .

فالمعاني للجملة من زمن كالحرف (أن) ، وهو زمن الاستقبال ، والسوابق في الفعل (التاء) للخطاب ، ودلالة الجمع في الفاعل معانٍ لا يمكن للمصدر المؤول بـ (المفرد) أن يعبر عنها مجتمعة ، ويعلل قول النحويين بالمصدر المؤول ويوعزه إلى اقتضاء التعليم ، والعامل ، ودعا إلى إلغاء باب (المصدر المؤول) في الكتب النحوية [1] .

ذكر سيبويه في الكتاب أن (أن وفعلها) تؤول بمصدر ، بقوله : ((وأما قول الناس للرجل : أما أن يكون عالماً فهو عالمٌ ، وأما أن يعلم شيئاً فهو عالمٌ ، ... فهذا يشبه أن يكون بمنزلة المصدر ، لأن أن مع الفعل الذي يكون صلة بمنزلة المصدر ، كأنك قلت : أما علما وأما كينونة علمٍ فأنت عالمٌ)) [2] .

وقال سيبويه : ((هذا باب من أبواب أنْ التي تكون والفعل بمنزلة مصدر تقول : أن تأتيني خيرٌ لك ، كأنك قلت : الإتيانُ خيرٌ لك . ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، يعني الصومُ خيرٌ لكم)) [3] .

ووضح السيرافي وقوع (أن والفعل) موقع المصدر المؤول في شرحه لباب سيبويه في أن والفعل موقع المصدر [4].

---

(1) ينظر: نظرات في الجملة العربية : 100-105 .

(2) الكتاب : 153/3 .

(3) م . ن : 153/3 .

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 385/3-386 .

وبيّن الرماني وقع أن والفعل موقع المصدر ، بقوله : ((الذي يجوز في (أنْ) أجراؤها على أربعة أوجه : (أنْ) التي تكون مع الفعل بمنزلة المصدر ، ... الذي يجوز في (أن) التي مع الفعل بمعنى المصدر نصب الفعل ، ... وأجراؤها على موقع المصدر ...)) [1] .

وذكر ابن هشام في المغني أن (أنْ) حرف مصدري يدخل على المضارع فينصبه ، وتحل موقع المبتدأ ، فتكون في موقع أو موضع رفع ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [2] .

أما المحدثون فقد بينوا موقع (أنْ) ومنصوبها (الفعل المضارع) ، فقد ذكر فاضل السامرائي المصدر المؤول من (أنْ) والفعل ، نحو : (أعجبني أن تنطلقَ) ، وفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول من حيث المعنى ، فالمصدر المؤول يدل على الزمن ، أما الصريح فلا يدل على الزمن ، وكذلك أن المصدر المؤول بـ (أنْ) خاصة يقطع الاحتمال ، فهو يدل على الحدث ، ولا شيء زائد عليه ، فيدفع الإجمال فيه ، نحو : (أعجبني قدومُكَ) ، و(أعجبني أنْ قدمتَ) ، وغيرها من فروق المعاني ، فالمصدر المؤول لا يساوي المصدر الصريح في المعنى[3] .

---

(1) شرح كتاب سيبويه للرماني : 1974/4-1949 .

(2) ينظر: مغني اللبيب : 66/1 .

(3) ينظر: معاني النحو : 126/3-128 .

وبيّن إبراهيم إبراهيم أن (أنْ) مع الفعل المضارع تؤول بمصدر ، يكون له موقع إعرابي ، من رفع ، ونصب ، وجر، كقوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [1] .

وذكر هادي نهر في الشرح المعاصر وقوع (أن) والفعل موقع المصدر الصريح ، بقوله : ((قلنا إن (أنْ) من الحروف الموصولة التي توصل بالفعل المتصرف الواقع بعدها ، وتشكل معه مصدراً مؤولاً بمصدر صريح يتموضع موضع الاسم ويؤدي وظيفته النحوية فيكون مبتدأ كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾، والتقدير : صومكم خيرٌ لكم ...)) [2] .

وأرى فيما تقدم ذكره آنفاً أن القدماء والمحدثين يجمعون على أن الجملة تعرب ، وأن وقوعها موقع المفرد هو الذي سوغ الإعراب ، وأنها تؤول بمصدر صريح مع (أنْ) والفعل ، خلافا للرضي الذي يرى أنه لا ضرورة لتأويلها بالمصدر ؛ لأن وقوعها موقعه يكفي لإعرابها [3] ، وأحسب أن تأويلها بالمصدر الصريح مع بعض متعلقات الجملة هو لبيان نوع الإعراب من رفع ونصب وجر ، ففيه يتضح جزء المعنى ، ولا مانع من هذا التأويل بالمفرد ، لأنه جزء المعنى المقصود في الجملة ، ولا يعني أن إعراب الجملة من خلال تأويلها بالمفرد هو إعراب المفرد الصريح ، وهذا ما ذكره سيبويه بأن إعرابها ، أي : جملة (أنْ)

(1) ينظر: النحو العربي : 2/41-42 .
(2) الشرح المعاصر لكتاب سيبويه : المجلد الثالث : 6/152 .
(3) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1/239 .

مع الفعل كإعراب المفرد[1] ، فإني أرى أنه يعني الإعراب التقديري لمحل الجملة ؛ لأن الجملة بأجزائها لا يمكن أن يظهر عليها الإعراب[2] ، والقصد من تأويلها بالمفرد لإظهار العلامة الإعرابية هذا من جانب ، ومن جانب آخر بيان أثر العامل بشكل واضح ، وكذلك بيان صلاحية وقوع الجملة في هذا الموقع ، لصلاح وقوع مفردها في هذا الموقع ، حتى يجوز إعرابها ، فالنحويون كانوا مستحضرين الفرق بين جملة المصدر والمصدر الصريح من حيث المعنى ، وأرى أن ما ذهب إليه النحويون من تفصيل لجملة المصدر يعتبر جهداً كبيراً لبيان وظيفة إحلال الجملة موضع المفرد ، فلا حاجة لإلغاء هذا الباب ؛ لأن النحويين يعلمون الفرق .

- إسناد الجملة لفاعل بالمعنى :

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح خلاف النحويين في إسناد الجملة الفعلية التي فاعلها هو نفسه المسند إليه ، بقوله : ((وفي ضوء هذا نفهم سر خلاف النحاة في إعراب قولنا (زيدٌ قامَ) فالأصل في الجملة أن تكون (قامَ زيدٌ) لإخبار السامع بقيامه فإن أردنا غرضاً آخر غير الإخبار بقيام زيد ، وهو التأكيد على أن الذي قام هو زيدٌ ، قدمنا (زيداً) وجعلناه مدار الحديث وجعلنا القيام له لا لغيره : وفي هذا فائدة أخرى غير فائدة الخبر ، وهو فاعل

(1) ينظر: الكتاب : 132/2 .

(2) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل : 33 .

في الحالين إلا أن من يرى أنه مبتدأ يجعله فاعلاً مضمراً وفيه تكلف لأن التقدير لا مسوغ له)) [1] .

ذكر سيبويه تقديم الفاعل على فعله ، وأنه يعرب مبتدأ ، بقوله : ((وتقول : زيدُ ضربني وعمروٌ مررتُ به ، إن حملته على زيد فهو مرفوع لأنه مبتدأ والفعل مبني عليه ، وإن حملته على المنصوب قلت زيدٌ ضربني وعمراً مررت به ، لأن هذا الإضمار بمنزلة الهاء في ضربته . فإن قلت ضربني زيدٌ وعمراً مررت به ، فالوجه النصب لأن زيداً ليس مبنياً عليه الفعل مبتدأ ، وإنما هو هنا بمنزلة التاء في ضربته)) [2] .

وذكر سيبويه في موضع آخر تقديم الاسم على فعله ، بقوله : ((واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم : لو قلت : هل زيدٌ قامَ وأين زيدٌ ضربته ، لم يجز إلا في الشعر فإذا جاء في الشعر نصبته ، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم)) [3] .

وجوّز الفرآء تقديم الفاعل على فعله ، فيكون مرفوعاً للفعل المؤخر ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [4] ، فـ (أحدٌ) فاعل مقدم للفعل (استجارك) [5] .

---

(1) نظرية المعنى في الدراسات النحوية : 332 .
(2) الكتاب : 92/1 .
(3) م . ن : 101/1 .
(4) التوبة : 6 .
(5) ينظر: معاني القرآن للفرآء : 422/1 .

وذهب الأخفش إلى جواز اعتبار (أحدٌ) مبتدأ مرفوع في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [1] .

أما المحدثون فقد ذكر فاضل السامرائي الفرق بين الإخبار بالمفرد والإخبار بالجملة الفعلية بقوله : ((لقد مرّ الفرق بين قولنا : زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ يقومُ ، ويقومُ زيدٌ . وعرفنا أن الأصل في الجملة الدالة على الحدوث أن يتقدم الفعل فتقول (يقومُ زيدٌ) فإذا قدمت زيداً ، كان ذلك لسبب من أسباب التقديم التي ذكرناها ، كالتخصيص والاهتمام ونحوها . وأن الأصل في الجملة الدالة على الثبوت أن تأتي بالمبتدأ ثم الخبر فنقول (زيدٌ قائمٌ) وبهذا اتضح الفرق بين الخبر المفرد والإخبار بالجملة الفعلية)) [2] .

وذكر هادي نهر في الشرح المعاصر توجيه الرفع إذا تقدم الاسم المرفوع على عامله ، بقوله : ((في قولك : زيدٌ أكرمني وعمروٌ مررت به ، يجوز الرفع في (عمرو) محمولاً على (زيدٌ) لأن (زيدٌ) جملة اسمية على صدر جملة اسمية كبرى هي جملة : زيدٌ أكرمني))[3].

(1) ينظر: معاني القرآن للأخفش : 354/1 ، وشرح الأشموني : 169/1 .
(2) معاني النحو: 171/1 .
(3) الشرح المعاصر لكتاب سيبويه : المجلد الأول : 349/1 .

وبيّن محمد عبدو فلفل أن سيبويه ميّز بين جملة (زيدٌ ضربني) وجملة (ضربني زيدٌ) في البنية والشكل ، فالأولى إسناد اسمي ، والثاني إسناد فعلي ، وأنهما شكلان مختلفان عند سيبويه دلالياً ووظيفياً ، وأسلوبياً [1] .

أرى أن هنالك فرقاً دلالياً في الإخبار عن الاسم بالجملة ، أو المفرد ، فالإخبار بالمفرد للدلالة على الثبوت للخبر في الجملة ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، أما الإخبار بالجملة الفعلية فهو للدلالة على تحرك الخبر في الجملة ، نحو : (زيدٌ قامَ) [2] ، أورى كذلك جواز إعراب الاسم المتقدم فاعلاً مقدماً لفعل متأخر عنه ، وهذا التقديم للاهتمام والتخصيص[3] .

- جملة الحـــال :

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح أن الحال الذي يقع جملة قد قدره النحويون بالمفرد لوقوعه موقعه ، ويرى أن هذا التقدير لا حاجة له ، وكذلك ذكر هذا الموقع ، فيكفي أن تقول : إن الجملة أغنت عن ذكر الحال لدلالتها عليه[4] .

ذكر سيبويه مجيء الحال جملة مؤولة بالمفرد في قوله : ((فأما ما يرتفع بينهما فقولك : إن تأتني تسأَلُني أُعطِكَ ،وإن تأتني تمشي أمشِ معكَ ، وذلك لأنك أردت أن تقول : إن تأتني سائلاً يكن ذلك ، وإن تأتني ماشياً فعلت)) [5] .

---

(1) ينظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه : 52 – 53 .
(2) ينظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى (أطروحة) : 50 .
(3) ينظر: معاني النحو : 147/1 .
(4) ينظر: نظرات في الجملة العربية : 101 .
(5) الكتاب : 85/3 .

بيّن الرماني أن إعراب الفعل الذي يقع بين مجزومين لك أن تعربه بالرفع لوقوعه موقع الاسم المفرد ، ولك أن تعربه حالاً لوقوعه موقع الاسم المفرد ، وهذا بعد تأويل الفعل ، كما في قولك : (إن تأتيني تسأَلُني أعطكَ) ، فالتقدير: سائلاً ، على الحال نصباً[1] .

ووضح الرضي جواز وقوع الجملة حالاً ، بقوله : ((أما جواز كون الحال جملة فلأن مضمون الحال قيد عاملها ويصح أن يكون قيد مضمون الجملة ، كما يكون مضمون المفرد)) [2] .

أما المحدثون فقد ذكر فاضل السامرائي وقوع الجملة حالاً ، نحو : (أقبلَ أخوكَ يضحكُ) ، وهي كقولك : (أقبلَ أخوكَ ضاحكاً) [3] .

وبيّن هادي نهر أن الجملة الفعلية تقع موقع المفرد في قولك : (إن تأتيني تسألني أجبكَ) ، فالتقدير: إن تأتني سائلاً أجبكَ [4] .

وأشار محمد عبدو فلفل إلى أن سيبويه كان مستحضراً المستوى الدلالي والمحلي والإعرابي لجملة الحال ، المؤولة بالمفرد والواقعة موقعه ، فمحل الجملة الحالية النصب ، وذلك عندما أولها سيبويه بالمفرد المنصوب [5] .

---

(1) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : 4/184- 1085 .
(2) شرح الرضي على كافية بن الحاجب : 2/81 .
(3) ينظر: معاني النحو : 2/255 .
(4) ينظر: الشرح المعاصر لكتاب سيبويه : المجلد الثالث : 6/21 .
(5) ينظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه : 105-106 .

وأرى أن تأويل الجملة الحالية بالمفرد المنصوب هو لبيان موقعها بالنسبة للعامل ، وأن جزء معناها هو الحال المفرد ، لذلك جاز تأويلها بالمفرد بالنظر إلى جزء المعنى ، ولا يعني أنهما متساويان بالمعنى .

- جملة النعت :

ذهب الدكتور كريم حسين ناصح في جملة النعت المؤولة بالمفرد لوقوعها موقعه إلى رفض التقدير بالمفرد لحلول الجملة موقعه ، وأن الجملة أغنت عن ذكر الصفة لدلالتها عليها[1] .

ذكر سيبويه جملة النعت التي وقعت موقع المفرد ، بقوله : ((وتقول كلّ رجلِ يأتيكَ فاضربْ ، نصب لأن يأتيك ههنا صفة ، فكأنك قلت : كلّ رجلٍ صالحٍ اضربْ)) [2] .

وبيّن السيرافي أن (يأتيك) في قول سيبويه : (كل رجلٍ يأتيك فاضربْ) ، صفة لرجل[3] .

وفصل الرضي في نعت النكرة بالجملة ، بقوله : ((فإن قيل : فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة ، فلمَ جاز نعت النكرة بها دون المعرفة ؟ قلت : لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في ، قام رجلٌ ذَهَبَ أبوه أو : قام رجل ذاهبٌ أبوه ، وكذا

---

(1) ينظر: نظرات في الجملة العربية : 101 .
(2) الكتاب : 136/1 .
(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 487/1 .

تقول في مررت برجل أبوه زيدٌ : إنه بمعنى : كائن أبوه زيدٌ . وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب ، كخبر المبتدأ ، والحال ، والصفة ، ...)) [1] .

أما المحدثون فقد ذكر فاضل السامرائي حلول الجملة نعتاً للنكرة بقوله : ((قد توصف النكرة بالجملة ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [2] فـ (أنزلناه) نعت لـ (كتاب) أي منزل ، ... ولا توصف بها المعرفة ذلك لأن الجملة تؤول بنكرة فتصف النكرة ، فقولك :(رأيتُ طفلاً يبكي) تؤول فيه (يبكي) بـ (باكياً))) [3] .

وبيّن فخر الدين قباوة وقوع الجملة صفة لنكرة محضة أو غير محضة ، فالغرض التخصيص أو زيادته ، وهي تابعة لها في الإعراب ، كقوله تعالى : ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ ﴾ [4] ، فالجملة الفعلية (نقرؤه) ، نعت للنكرة (كتاباً) [5] .

وأحسب أن تأويل جملة النعت بالمفرد ، الذي هو جزء معناه ، لحلولها موقع المفرد (النكرة) ، ولا يعني ذلك أن النحويين قد ساووا بين معنى المفرد والجملة ، بل فرقوا بينهما ، ولكن تأويلهم كان لإظهار الموقعية التي ترتبط بالعامل وأثره (الإعراب) .

---

(1) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 3/24-25 .
(2) الأنعام : 92 .
(3) معاني النحو: 3/166 .
(4) الإسراء : 93 .
(5) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل : 250 .

الفصل الثالث

نظرات نقدية بنائية لسانية

المبحث الاول

معايير النص بين القرطاجني ودي بوجراند

مدخل:

النص ذو علاقة اجتماعية مهمة ؛ لأن الحياة الاجتماعية تنظم في أحد جوانبها الأساسية عن طريق النصوص، فالتفاهم بين أفراد المجتمع يتم عن طريق نصوص تنظم حياتهم وتعاملاتهم ، وسواء أكانت النصوص مكتوبة (غالباً) أم كانت منطوقة فهي تحقق غرضاً مقصودًا، قد يكون نفعيًا أو جماليًا [1].

والنص قد اهتمت به الدراسات القديمة والحديثة على حد سواء. فقد ظهرت في أوربا في النصف الثاني من الستينيات دراسات هدفها نقل تحليل النص من الجملة إلى النص، منها علم اللغة النصي، إذ طَوّر هذا العلم هاليداي ورقية حسن، فدرسا النص من جوانب مختلفة ، متجاوزين حدود الجملة، وبلغ ذروة التطور على يد دي بوجراند و دريسلر ؛ لأنهما قد وضعا منهجاً شاملًا لعلم النص عن طريق وضع معايير سبعة للنص، هي : (الربط اللفظي، والتماسك المعنوي، والإعلامية ، و التناص، والسياق ، والقصدية ، والمقبولية) ، وأن الجهود اللغوية العربية للقدماء قد أسهمت في توضيح هذه المعايير، بل فاقتها في معايير لم تذكرها الدراسات الغربية [2].

(1) يُنظر : مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه : ١٣ – ١٥ .

(2) يُنظر: علم لغة النص النظرية والتطبيق : ز – ح .

ومصطلح النص من الصعوبة أن تحدد له تعريفاً؛ لأنه ، أي النص تتعدد أشكاله، وتتنوع كيفياته ، فالجانب الرأسي والأفقي للنص يتداخل ويتعدد لدرجة التعقيد، مما يؤدي إلى تعدد القراءات[1].

حاول بعض المحدثين وضع تعريف للنص ، بقوله : (وحدة دلالية وهذه الوحدة ليست شكلاً ... لكنها معنى ... لذا فإنه – أي النص يتصل بالعبارة أو الجملة بالإدراك لا بالحجم .. إنه اللغة الوظيفة .ونعني بالوظيفية – ببساطة – اللغة التي تفعل أو تؤدي بعض الوظائف في بعض سياقات النص لا ينبغي أن يكون بالضرورة مكتوباً أو منطوقاً فقط، بل بالفعل بأي وسيلة أخرى من وسائل التعبير)) [2] .

- **نظرات في معايير النص عند دي بو جراند :**

وجه الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي نقداً لمعايير النص عند دي بوجراند ، منها : التناص، والإعلامية ، والقبول [3].

- **التناص :**

تناول الدكتور كريم حسين ناصح نقد معيار (التناص) عند دي بوجراند ، بعد أن تعرض لتعريفه ، فالتناص عند دي بو جراند يمثل ربطا بينه وبين النصوص التي سبقته في تجاربها، سواء أكان ذلك بوساطة أم كان بغير وساطة بينه وبين غيره من النصوص.

---

(1) يُنظر : علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات : ١٨ – 19، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : 1 / 26 – 27 .

(2) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : 1 م 29 – 30 .

(3) يُنظر: فيضة النفس : 24–25

وبيّنَ أن هذا المعيار قد تعرض له النقاد العرب القدماء ، والمحدثون، ووصفوه بالسرقة، وهو مقياس للحكم على النص بالرداءة ؛ لأن موجد النص أخذه من غيره ولم يكن إبداعياً من لدنه ، وأشار إلى أن المحدثين قد سوغوه فوصفوه بتوارد الخواطر، أو قرب التفكير، وهذا الأمر من وجهة نظر الدكتور، تبرير أو وصف للنص بالجودة ، مع أن النص بهذا الأمر لا يحمل وجهًا إبداعياً ؛لأنه قد أشرك أكثر من منشئ في إيجاد النص، والأخذ به كمعيار ممكن إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة النص الصحفي ، أو التجاري أو الرياضي أو الفني عند الغربيين ، فله وجاهته في الصياغة عند من وضعه، لأن النصوص كثيرة التداول والالتقاء، والانتشار[1].

التناص تسمية ومفهوم حديث قديم قد ورد عند العرب القدماء ، وكذا عند المحدثين ، مع اقتراح تناول جديد لمفهومه وتأويله [2] ، فالتناص نظرية حديثة تتناول النص في تعدد قيمه المتداخلة ، فالتناص هو إشراب وتحويل لنصوص سابقة لنص لاحق ، بالتكرار أو الاقتباس[3].

أما في التراث العربي القديم فكان مفهوم التناص حاضراً ، وأُطلق عليه مصطلحات عدة ، منها: السرقات الأدبية ، فهو مفهوم و مصطلح شائع عند النقاد العرب القدماء ، وهذا

(1) يُنظر: فيضة النفس : 25 – 26.
(2) مدخل إلى التناص : ٥ .
(3) يُنظر: التناص في التراث النقدي العربي : ١٩٤–196 .

الأمر (السرقات الأدبية) قد أخذ عند النقاد العرب القدماء بعداً كبيراً من التطور إلى درجة اقترابهم مما حققته نظرية التناص عند المحدثين [1].

فأخذ التناص بعداً واضحاً في النظر إلى النص، فقد جعله الدكتور تمام حسان معياراً من معايير تحليل النص، ووضح أن التناص عبارة عن نص لاحق تربطه علاقات مع نصوص سابقة، سواء أكان هذا الترابط قد تم بقصد أم بغير قصدٍ، ويتضح القسم الثاني ، أي: بواسطة عندما نتناول نصاً قديماً، وهذا المعيار من معايير النص عند دي بو جراند.[2]

وذهب بعضهم إلى أن التناص ينشأ عن طريق العلاقة التي بين نصين أو أكثر ، وهذه العلاقة مؤثرة في قراءة النص ، وأن ميخائيل باختين أول من ألمح إلى تداخل الصور النصية، وقد أعتمدت جوليا كريستيفا عليه في تعريفها للتناص . وأن أغلب الباحثين المحدثين يجمعون على أن التناص هو استحضار نص ما لنص سابق عليه ، أو ارتباط عناصر في نص ما مع عناصر أخرى لنصوص سابقة عليه ، فالتناص مفهوم حديث جذوره قديمة في النقد العربي القديم ، فإدراك التناص مهم في تحليل النص وفهمه [3] ، والتناص قد يقع في المضمون أو الشكل ، أو الأمرين معًا، فالشكل ينتمي إلى الحبك ، وهذا الحبك يشرك فيه الكتّاب والقرآء في المجتمع مع الأعراف النوعية، وقد يخرج الكتّاب عنها ليصنعوا له أسلوباً خاصاً بهم، وهذا هيكل التناص [4] ، أما التناص الضمني فهو ذوبان معنى

(1) يُنظر: التناص في التراث النقدي العربي: 200 .
(2) يُنظر: النص والخطاب والإجراء : 104.
(3) يُنظر: نظرية علم النص: 194.
(4) يُنظر: م . ن: 198-199.

لنصوص أخرى في معنى نص جديد لاحق، وفهم النص الجديد لا يمكن إدراكه بمعزل عن استحضار أو فهم لنصوصه السابقة ، فاشتغال نصوص سابقة في نص بعدها يجلي انغلاق النص اللاحق[1] .

وأرى أن التناص عنصر أو معيار مهم في الكشف عن النص، وعلى الرغم من أنه استحضار لنصوص أخرى سابقة في نص لاحق يعد من الأمور المهمة في إبداع النص وتجليه ؛ لأن الكفاءة اللغوية للكاتب ومنشئ النص ما هو إلا حصيلة تراث متراكم ، واستحضاره أمر طبيعي في نسجع النص، ولكن أسلوب الكاتب وصوره الجديدة – سواء أكان في اللفظ أم المعنى هو من الإبداع الجمالي والصوغ التأثيري الذي لا ينفك أن يثير فيؤثر ،فالقدماء العرب قد التفتوا إلى هذا الأمر، وكذا المحدثون[2] .

وأرى أن ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح في عدّه التناص عملا غير إبداعي ، وكذا كونه لا يصلح كمعيار من معايير النص ، أمر فيه نظر؛ لأن إضفاء الجمال والأسلوب الخاص بالكاتب يجعل من النصوص ذات صفة إبداعية ، نعم إذا لم يكن هناك لمسة إبداعية، كعدم وجود صور جديدة ومبتكرة ، أو أسلوب مؤثر يتميز به عن النصوص السابقة ، سيكون العمل خاليا من الإبداع والجمال .

(1) يُنظر : نظرية علم النص : 217.

(2) يُنظر: التناص في التراث النقدي العربي : 200.

- **الإعلامية :**

تعرض الدكتور كريم حسين ناصح لمعيار الإعلامية عند دي بوجر ، وأنها تعني عنده عاملاً مؤثراً في عدم القطع في الحكم على الموقف في النصية أو العالم النصي وقوعاً أمام البدائل الممكنة، فهي ذات درجة مرتفعة عندما تكون البدائل كثيرة ، وعند الاختيار لبديل فعلي من خارج ما هو محتمل ، وعلى الأقل أن يكون النص ذا إعلامية صغرى ، وكذا وقائعها قائمة في قبال عدم قيامها، وبعد تتبع الدكتور لمتبنّيات دي بو جراند في الإعلامية رآه يدور في حلقة مفرغة ليحقق نتيجتين هما : الفائدة ولازم الفائدة ، وهذان الأمران متحققان عند العلماء العرب قديماً وأن المجاز عند القدماء قد سماه دي بو جراند بكسر التوقع، وهذا الأمر مرتبط بالكفاءة أو الكفاية الإعلامية، وربطها بقدرة المتلقي على كسر هذا التوقع وقد قسم الكفاءة الإعلامية إلى ثلاث مراتب : الأولى : ما طابق الواقع الخارجي والمألوف، والثانية : ما كان توقعه أقل، والثالث: غير متوقع ، وهذا الأمر قد تحدث عنه العلماء العرب قديماً، وهذا واضح عند (أبو هلال العسكري) ، واعترض الدكتور على (الإعلامية) كمصطلح ، مقترحاً مصطلحاً آخر، هو: (الفائدة)، وهو مصطلح عربي قديم، إلا في أخذ الصحافة والإعلانات بنظر الاعتبار ، فيكون هذا المعيار مناسبا لها بهذا النظر ، ولا إبداع فيها . وأكد الأخذ بمفهوم الإعلامية عند البلاغيين، وأن الإعلامية عند دي بو جراند لا تمت إلى البنى الجملية بطرف ؛ لأن النص الجملي يمتاز بالجمال، والخيال المؤثر في نفس المتلقي، ولكنها أي: الإعلامية ليست بعيدة عن جذب الانتباه[1] .

(1) يُنظر: فيضة النفس: 26 – 29.

ذكر تمام حسان أن الإعلامية لدى دي بوجراند بالنسبة للعناصر المستعملة داخل النص في وقائع تكمن في نسبة احتمال وقوعه وإمكانية ذلك توقعًا ، مقارناً بينه وبين العناصر الأخرى داخل النص من وجهة اختيارية ، فالكفاءة الإعلامية ترتفع كلما نأى احتمال وروده ، واقتراح تمام حسان بإجراء تعديل على النظرية الإعلامية لها قيمة في الاتصال الإنساني في النص كنظرية ، فالترابط الرصفي والمفهومي ومقترحاته في شبكات التحولات المتنامية تؤدي لترابطهما معاً، وأشار إلى القرائن وأثرها في الجانب الإعلامي، فالكفاءة الإعلامية هي التي تفرق بين مستويات اللغة المختلفة، وقسم هذه المستويات إلى ثلاث مراتب، وهذه المراتب تترتب تبعًا لموارد الإجراء كمّا ، وتعقد الاحتمالات يتطلب من المتلقي الاعتماد على الانتقاء ، لا التوقع وحده، فالمرتبة الأولى تمثل البدائل المتاحة كبديل لنظام علاقة ما في اللغة .

أما المرتبة الثانية فهي تُمثّل باختيار بديل محتمل للعنصر وسطي أو أدنى من ذلك، وهذا مع قلة القرائن ، أما المرتبة الثالثة فتتمثل في وجود عنصر خارجي لا تدل عليه القرائن ، بل تنعدم ، وهذا يحتاج إلى انتباه شديد و كفاءة إعلامية عالية جدًا ، فاختلاف أنواع النصوص ومواقفها يؤدي إلى احتياج المتلقي لكفاءات مختلفة ، فالمحادثات بين القرينين (الأزواج) تحتاج إلى كفاءة قليلة، أما في الأعمال الفنية المعاصرة فتحتاج إلى كفاءة عالية[1] .

(1) يُنظر: النص والخطاب والإجراء : 249 – 255.

وذكر حسام أحمد فرج في كتابه (نظرية علم النص)، بعد تعرضه لمفهوم الإعلامية عند دي بوجراند ، ثلاثة مفاهيم : الأول : أن الإعلامية بمفهومها العام تدل على الخبر، وهذا الأمر يشمل كل نص ، والثاني : علم التوقع عند المتلقي مما يحتاج إلى مستوى عال من الإعلامية . فالإعلامية تقسم إلى ثلاث كفاءات ، هي : كفاءة إعلامية منخفضة ، وهذا مع كون النص ذا صياغة سهلة، وكفاءة متوسطة، وهذا إذا كان النص في هيئة محتملاً مع كون محتواه غير محتمل ، أو الهيئة غير محتملة في محتوى محتمل، وكفاءة إعلامية مرتفعة في محتوى غير محتمل وهيئة غير محتملة، وهذا في النصوص ذات الصياغة العالية الصعبة والمثيرة للجدل الحاد.

والثالث : مفهوم الإعلامية في إطار الدعاية، وهو ذات منحى سياسي، وإن كانت تبدو بعيدة عنها[1].

ويظهر مما تقدم ذكره آنفاً أن ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح في دوران الإعلامية على الخبر أو معنى المعنى أمر مسلم به ، وقد طرقه القدماء من العلماء العرب ، وكذا كسر التوقع قد ذكره القدماء في باب المجاز[2] ، وأرى أن الخزين اللغوي والعرفي الاجتماعي عند المتلقي هو جزء من ملكة اللغة عنده، يجعل من الكفاءة الإعلامية ذات مستوى يمكنه من تحليل واستقبال النصوص من المتكلم، واستيعاب أبعادها، فالذائقة في أحد جوانبها تمثل أعلى مستويات الكفاءة الإعلامية .

---

(1) يُنظر : نظرية علم النص :٦٦-٦٨ .

(2) يُنظر : دلائل الإعجاز 252 ، 263 ، 293 .

- **معيار القبول :**

تعرض الدكتور كريم حسين ناصح لمفهوم القبول عند دي بو جراند، ويعني أن يحظى النص عند المتلقي بمقبولية ما ، في ضوء صور اللغة ، وقد تغاضى في مقبوليته عندما يكون هنالك إرباك في بعض المواقف ويؤكد الدكتور على أهمية المخاطب ودوره في صياغة النص بما يحويه من نظام أو أحكام نحوية، ولكن عدها معياراً في النص وجودته فيه نظر ؛ لاختلاف ثقافة الناس (المتلقين) وأذواقهم ، فقد يكون المتلقي ذا ذوقٍ عالٍ ، وغيره ليس كذلك، مما يفقد (المقبولية) معياريتها في قدرتها على القياس، فالقبول لا يتعلق مطلقا بالمتلقي ؛ لأنه في أحد جوانبهِ يتعلق بصياغة النص، وأحوال تأليفه ، وجماليته من حيث المعاني ومواقع الألفاظ ترتيباً[1] .

ذكر تمام حسان ما يعنيه دي بوجراند بمعيار المقبولية أو القبول ، بقوله : ((فهو يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام، والقبول أيضاً مدى من التغاضي في حالات تؤدي فيها المواقف إلى ارتباك أو حيث لا توجد شركة في الغايات بين المستقبل)) [2] .

وبيّن بعض المحدثين أن المقبولية كأحد المعايير للنص تعني بمعناها الواسع في الخطاب أن يكون هناك رغبة نشطة للمشاركة في إنتاجه من قبل المتلقي ، فالتفاعل بين

(1) يُنظر: فيضة النفس : ٢٩ – ٣٠

(2) النص والخطاب والإجراء:104

قصدية موجد النص والمتلقي للنص من خلال المعرفة لحدود الصياغة والمفاهيم النصية والمشاركة فيها هو ما يعنيه المعنى العام للمقبولية[1] .

وأرى أن ما ذاهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح في عدم عد المقبولية معيارا من معايير النص بسبب اختلاف مشارب الناس وثقافتهم فيه نظر؛ لأن المقبولية تقاس في النص من خلال أن المتلقي ذو كفاءة عالية (إعلامية)، وكون بعض الناس يملكون كفاءة إعلامية منخفضة لا يضر في مقبولية النص ؛ لأن النص كتب من قبل المتكلم وهو عالم بمستوى المتلقي، مما يجعل كون بعض المتلقين غير إعلاميين هو قصور عندهم ، لا في النص[2] .

أما المعايير الأخرى لدى دي بو جراند (السبك ، والالتحام (الانسجام) ، والقصد، ورعاية الموقف (المقامية) فقد نأى عن تناولها الدكتور كريم حسين ناصح ؛ لأن القدماء العرب قد فصلوا فيها ، وسيتحدث عنها في عرض حديثه لمعايير النص عند القرطاجني [3].

- معايير النص عند حازم القرطاجني :

يرى الدكتور أن العرب قد فاقوا في معاييرهم في بناء النص ما جاء به دي بو جراند ، وأن جميع معاييره كانت معروفة عند النقاد العرب القدماء، وكانوا يتداولونها في تحليلهم

(1) يُنظر: نظرية علم النص : 52.
(2) يُنظر: م . ن : 53.
(3) يُنظر: فيضة النفس : 24 -25.

للنصوص وتقويمها ، وإصدار الأحكام عليها، وجماليتها، وقد فاقوا دي بو جراند فيها ، وكانت أكثر دقة، وقد أختار الدكتور من النقاد القدماء (حازم القرطاجني) لبيان هذه المعايير، وجعلها عشرة عنده ، وقد زاد عليها معياراً [1] .

- المعيار الأول : (مطابقة المقال للمقام) :

زاد الدكتور كريم حسين ناصح معيار (مطابقة المقال للمقام) على معايير القرطاجني ؛ لأنه معيار شائع عند النقاد والعلماء العرب قديمًا ، وهو معيار مقارب لما جاء به دي بو جراند في معيار (رعاية الموقف) ، وقد أشبعه العلماء العرب القدماء شرحًا وتفصيلاً، وقد أجراه الدكتور تطبيقًا على خطبة الزهراء(عليها السلام)[2] .

وذكر أبو هلال العسكري ما للمقام من أثر في المعاني والألفاظ، بقوله :- ((وينبغي أن تعرف أقدار المعاني ،فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين ، أقدار الحالات ، فتجعل لكل طبقة كلاماً، ولكل حال مقاماً، حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات، واعلم أن المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال ...))[3] .

---

(1) يُنظر: فيضة النفس : 30 - 31.

(2) يُنظر: م . ن: 40.

(3) الصناعتين: 1 / 135.

وبيَّن ابن سنان ما للمقام من أثر في اختيار اللفظ المناسب، وكذا الغرض وأثره في ذلك، فعند وضع الألفاظ يجب أن يراعى المقام والغرض من مدح ، وذم، وعرف ، وعادة ، ونحو ذلك [1] .

أما المحدثون فقد ذكر دي بو جراند معيار (رعاية الموقف) ، بقوله : ((رعاية الموقف وهي تتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه ، ويأتي النص في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف وأن يغيره ... إن مدى رعاية الموقف يشير دائما لدور طرفي الاتصال على الأقل)) [2].

وأحسب أن رعاية الموقف أو المقام هو جزء من السياق الخارجي، ودمج هذا المعيار مع السياق أولى.

- **المعيار الثاني : وجود الطبيعة الفنية ونشاط المخيلة :**

بيَّن الدكتور كريم حسين ناصح معيار التخيل للقرطاجني وما لقدرة التخيل والتصور من دور في بناء الصور والمشاهد ،وهذا في التشبيهات والكنايات والمجازات، وهو في النصوص الأدبية معيار واضح و مهم ، و قد خلت معايير دي بو جراند منه ، فالجمال النصي في الأدب يتمثل أوجّه في التخيل، وطريقة طرح المعنى، وأجرى الدكتور هذا المعيار على خطبتي الزهراء (عليها السلام) [3] .

---

(1) يُنظر: سر الفصاحة: 236 – 240.

(2) النص والخطاب والإجراء: 104.

(3) يُنظر: فيضة النفس: 31 ، 44.

طرق القدماء ما للأخيلة من أثر جمالي للمعنى من جانب، والمتلقي من جانب آخر، فقد وضح ابن سنان ما للاستعارة في تصويرها من مبالغة في المعنى[1].

وذكر الجرجاني ما للكناية وللتشبيه والاستعارة من بلاغة وخيال في بيان المعنى بشكل جمالي، وهذا خلاف الحقيقة ، فقولك: (جَمُّ الرماد) دلّ على الكرم الكثير، بل إنك قد أثبتّ القِرى على وجه المبالغة الكثيرة وقد جعلته ألصق به، وأنت أثبته له أكثر من أنك قد نطقت به، وهذا لون من ألوان الجمال البلاغي[2].

أما دي بو جراند فقد خلت معاييره من هذه الأخيلة ، وإن كان قد طرق بعض متعلقاتها في الإعلامية ذات الكفاءة العالية ، التي تخص النصوص العالية الصياغة ، وتتمثل في كسر التوقع[3].

وأرى أنه معيار مهم جداً، وهذا في النصوص ذات الصياغة العالية، التي تعبر عن المعنى بطريقة جمالية تثير المتلقي وتؤثر فيه.

- **المعيار الثالث : الوحدة في نسج الخطاب :**

أشار الدكتور كريم حسين ناصح إلى هذا المعيار عند القرطاجني موضحاً أن القرطاجني قد دلَّ عليه من خلال تشبيهه (بالعقد المفصَّل)، وهذا يدل على الوحدة المتكاملة للنص [4] .

---

(1) يُنظر: سر الفصاحة: 178.
(2) يُنظر: دلائل الإعجاز: 70 – 71، والتبيان في علم المعاني والبديع والبيان: 144 – 145.
(3) يُنظر: النص والخطاب والإجراء: 105.
(4) يُنظر: فيضة النفس: 53.

وصف الجرجاني في (دلائل الإعجاز) النظم الذي يدل على معنى ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض نسجاً وتأليفاً وصياغة وبناء، ومردُّ هذا النسيج لتوافق أجزائه الدالة على المعاني المقصودة، ولو وُضِع في غير موضعه لم يؤدِ الغرض[1].

وأشار دي بو جراند إلى بعض أجزاء وحدة النسيج في معيار (السبك)، مؤكداً أن العناصر السطحية يجب أن يتوفر فيها الترابط الرصفي[2] .

وذكر المحدثون أن التماسك بين أجزاء النص يحقق وحدة الترابط في النص، مما يؤدي إلى ظهور وحدة نص واحد، دلالياً وسطحياً [3].

وأرى أن وحدة النص من حيث السطح والدلالة تؤدي إلى الاتصال بين المتكلم والمخاطب، فيتحقق الظهور لدى المتلقي بالنسبة لقصدية المنشئ.

- **المعيار الرابع : (الانسجام):**

وضح الدكتور كريم حسين ناصح أن معيار (الانسجام) معيار قديم حديث، فقد ذكره القرطاجني من خلال الربط بين مقدمة الكلام وعرضه وخاتمته ، كما ذكره دي بو جراند كأحد معايير النص[4].

أشار أبو هلال العسكري إلى أن البلاغة في شرطها هو التحام المعنى ومفهومه مع اللفظ الذي يعبر عنه، ويكون اللفظ مقبولاً [5].

---

(1) يُنظر: دلائل الإعجاز: 49 – 50.
(2) يُنظر: النص والخطاب والإجراء: 104.
(3) يُنظر: علم لغة النص النظرية والتطبيق: 99 – 100.
(4) يُنظر: فيضة النفس: 57.
(5) يُنظر: كتاب الصناعتين: 10.

وذكر الجرجاني في دلائل الإعجاز أن ترتيب الكلم والأصوات هو تبعاً لترتيب المعاني في الذهن، فجعل ترتب الألفاظ والأصوات في الخارج ، وهذا من الانسجام الموجب لوضوح المعنى المقصود [1].

أما المحدثون فقد ذكر دي بو جراند (الالتحام) كمعيار من معايير النص، ويجب أن يكون الترابط المفهومي موجوداً في النص ، وتوفر العناصر المنطقية في ذلك، ووجوب التماسك[2].

وذكر عزة شبل محمد ما للربط اللفظي من دور في وحدة المعنى والسياق في النص، فالانسجام بين اللفظ والمعنى يحقق وحدة النص دلالياً[3].

وأحسب أن الانسجام والالتحام والتماسك بين أجزاء النص والمعاني المقصودة ضرورة ملحة ومهمة في تقبل النص بشكل مستحسن من قبل المتلقي.

- **المعيار الخامس : الشمولية والاستقصاء :**

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح (الشمولية) كمعيار عند القرطاجني ، من خلال ذكر القرطاجني شمولية النص للفكرة بكل أجزائها، ومعانيها، فعرض الفكرة من غير نقص من خلال الترتيب داخل النص يعني الشمولية [4].

---

(1) يُنظر: دلائل الإعجاز: 55 – 56.

(2) يُنظر: النص والخطاب والإجراء: 103.

(3) يُنظر: علم لغة النص النظرية والتطبيق: 99.

(4) يُنظر: فيضة النفس: 31 ، 69.

تعرض القدماء لهذا المفهوم (الشمولية) فقد ذكر ابن سنان أن الكلام لا يكون حشواً، وأن الألفاظ يجب أن تدل على المعاني، وإلا رفضت [1].

وذكر الجرجاني أن يكون النظم حسب المعاني وترتبها، فالنظم يشمل المنظوم بعضه مع بعض ، وهذا يدل على النظرة الشمولية إلى المنظوم والمعنى[2].

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى استقصاء التركيب لكل جزئيات الدلالة (المعنى) ، وهذا واضح في تتابع سلسلة العلاقات لتشمل نقطة البداية والنهاية، وأن معنى المتوالية يحقق القضية الكبرى المقصودة [3] .

وأرى أن شمولية المعنى تتأتى من شمولية التركيب ودلالته على المعاني المقصودة في توالي أجزائه التي تشمل المعاني المتوالية في الذهن.

- **المعيار السادس : التناسب :**

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح مفهوم هذا المعيار بأنه تناسب أجزاء الكلام ، و هذا من خلال موافقة بعضه بعضا، وأشار إلى أن القرطاجني قد ذكره بمعنى ترتب التأليف والمناسبة بينه في النظم ، وهذا يؤدي إلى تأثر المتلقي وانشداده [4].

---

(1) يُنظر: سر الفصاحة: 215، 323.
(2) يُنظر: دلائل الإعجاز: 49 – 50.
(3) يُنظر: نظرية علم النص: 186 – 187.
(4) يُنظر: فيضة النفس: 73 – 74.

ذكر القدماء التناسب في مؤلفاتهم، في أبواب عدة ، كالترصيع، والجناس، وتناسب الألفاظ من حيث المعنى في الطباق. والمقابلة وغيرها، مما يؤدّى المعنى إلى المتلقي بصورة تشدّه و تؤثر فيه[1] .

ووضح الجرجاني مناسبة الكناية والاستعارة للمعنى ، وما فيه من الجمالية والمبالغة ، وماله من تأثير في المتلقي، وهو أوقع من الكلام الصريح [2] .

وذكر المحدثون المناسبة ، وأنها من الوسائل التي تؤدي إلى تماسك النص، شكلاً ودلالةً ، وأن المناسبة تقع في المعاني والمعاني، والألفاظ والألفاظ ، فالوظيفة التي تحققها المناسبة في النص هي الارتباط بين عناصر النص لفظا ومعنى [3].

وأرى أن المناسبة بين المعنى واللفظ في تركيب النص ضرورة ملحة ؛ لأن هذه المناسبة تعني عدم النقص أو الزيادة في اللفظ على المعنى ، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن المناسبة بين أسلوب التراكيب اللفظية وأشكالها والمعنى المقصود يؤدي إلى إصغاء المتلقي ، وعدمه يؤدي إلى نفوره.

- **المعيار السابع : حسن الائتلاف :**

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح معيار (حسن الائتلاف) كمعيار بلاغي عند القدماء العرب ، ويعني عندهم أن توضع الألفاظ في موضعها ، و هذا ما اقترب منه القرطاجني،

(1) يُنظر: سر الفصاحة: 278 – 292.
(2) يُنظر: دلائل الإعجاز: 446 – 448.
(3) يُنظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: 2 / 93 – 99.

فقد قال بائتلاف الكلم سواء أ كان ذلك في حروفه أم في ألفاظه، وذكر النحويون هذا المصطلح ، فالعرب سبقوا دي بو جراند في عمق مفهومه، وشموليته [1] .

وصرَّح ابن السراج في أصوله عن مصطلح (الائتلاف) ، فقال : ((الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسم و فعل و حرف)) [2].

وبيّن أبو هلال العسكري ما لحسن التأليف في حسن النظم من أثر، وأن الرصف والسبك الجيد يجعل الكلام حسنًا، دالاً على المعنى بوضوح ، وخلافه ، أي : سوء التأليف وتدني رصف الألفاظ يجعل المعنى عديم الوضوح [3].

وأشار الجرجاني ما للسبك من جودة ، وللصياغة من أثر في استحسان المعنى وبيانه ، فالمعاني يعرفها الأعجمي والعربي ، والمزية في اختيار اللفظ الحسن المخرج، وإحلاله في محله[4].

أما المحدثون فقد أكدوا على السبك كمعيار مهم من معايير النص، فقد ذكره دي بو جراند ، بوصفه يحقق الترابط الرصفي ، الذي يضمّ كل وسائل التضامّ، والهيئات النحوية للتراكيب ، والجمل ، وغير ذلك [5].

يتضح مما تقدم ذكره آنفاً أن العرب القدماء قد تناولوا هذا المعيار بالشرح والتفصيل ، وقد سبقوا الغرب في ذلك، بل فاقوهم ودقة.

---

(1) يُنظر: فيضة النفس: 79 – 81.
(2) الأصول في النحو: 36.
(3) يُنظر: كتاب الصناعتين: 161.
(4) يُنظر: دلائل الإعجاز: 256.
(5) يُنظر: النص والخطاب والإجراء: 103، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: 1/ 91.

- **المعيار الثامن : الاتـــزان :**

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح (الاتزان) كمعيار من معايير النص عند القرطاجني، وأكد الدكتور أنه معيار ذوقي ، محله النص الأدبي، ويمثل توزيع الجمل والمعاني داخل النص، مما يحقق الترابط الفكري ، وأن الجمل في بدايتها كما في نهايتها مترابطة ، فالمتلقي حينها يكون أمام ترابط في الأفكار(المعاني) ، وكذا الألفاظ التركيبية [1] .

أشار الجرجاني في دلائل الإعجاز إلى الموازنة بين الألفاظ المنطوقة وبين المعاني المترتبة في الذهن، وأن توالي الألفاظ يكون بعد توالي المعاني، وما ربط الألفاظ داخل النص إلا لغرض مقصود (معنى) [2] .

أما المحدثون فقد وضحوا ما للربط اللفظي من أثر في بيان المعنى ، وأن (اللفظ) موضوع داخل النص في ضوء الدلالة ، فتحقق الوحدة الدلالية في سياقها بتوازن مع تحقق الاتزان في الترابط التركيبي داخل النص[3].

وتوازن توزيع الألفاظ والمعاني داخل النص تحقق للمتلقي جمالية ووضوحا للمعنى وبيانه؛ لأن الترابط الفكري بين أجزاء النص من حيث اللفظ والمعنى يفضي إلى فهم النص من لدن المتلقي.

---

(1) يُنظر: فيضة النفس: 90 – 91.

(2) يُنظر: دلائل الإعجاز: 51 – 52.

(3) يُنظر: علم لغة النص النظرية والتطبيق: 99 ، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: 2 / 94.

- **المعيار التاسع : التدرج والتنامي :**

وضح الدكتور كريم حسين ناصح هذا المعيار عند القرطاجني ، وأنه يعني الانتقال من جزء إلى جزء متناميًا في اللفظ والمعنى، وقسم هذا المعيار في خطبة الزهراء (عليها السلام) إلى التدرج في الفكرة، والصياغة والآثار النفسية في المخاطب، انتهاء إلى الإقناع [1].

ذكر الجرجاني التدرج في وضع الألفاظ، وهذا يكون بتوخي المعاني المقصودة ، فالنظم بناء يبدأ بأول ثم تالٍ، وإلى أن يصل إلى نهاية الأمر [2] .

أما المحدثون فقد وضحوا التدرج التسلسلي للأحداث داخل النص مما يحتاج إلى تسلسل العلاقات والروابط لهذا المعنى، فالعرض المنظم للمعنى يكون بعد تدرج فيه وصولاً إلى النهاية (الإقناع) [3] .

والتدرج فيما ذكر آنفاً هو عنصر مهم في تنامي المعنى ، ويتمثل بأجزاء النص بداية ومن ثم جزءاً جزءاً وصولاً إلى الغرض (النهاية) ، وهو إقناع المتلقي.

- **المعيار العاشر القدرة على الوصل :**

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح هذا المعيار عند القرطاجني ، وأكد أن العرب البلاغيين قد اهتموا به كثيراً ، وتحدث عن الوصل في النص وحده دون الفصل [4].

---

(1) يُنظر: فيضة النفس: 94 – 100.
(2) يُنظر: دلائل الإعجاز: 93.
(3) يُنظر: نظرية علم النص: 113 – 114، 136.
(4) يُنظر: فيضة النفس: 102.

ذكر الجرجاني الفصل والوصل وجعل له باباً، وبيّن استعمال العطف إنما هو من وجوه البلاغة، ولا يتأتى إلا لمن طبع على البلاغة من العرب، وكمل الذوق عنده [1].

أما المحدثون فقد ذكروا ما للروابط من أثر في الوصل وربط أجزاء النص، كالضمير والعطف وغير ذلك، وهذا يؤدي إلى وجود نص متماسك مسبوك، وكذلك المعنى ،وذكروا الفصل كذلك [2].

إن الربط (الوصل) في اللفظة والمعنى ضرورة لا بد منها ، لأن المتلقي يتلقى نصاً يجب أن يكون مقبولاً ، وهذا القبول يكمن في أحد جوانبه (الوصل) ، وإلا كان النص مردودا.

- **المعيار الحادي عشر: مهارة الانتقاء :**

وضح الدكتور كريم حسين ناصح معيار (مهارة الانتقاء) عند القرطاجني و يعني الفرز بين الكلام الحسن والقبيح في النص ، ومواضعه، ومواقعه ، وأن المنشئ للنص يجب أن تكون عنده ملكة تمكنه من التمييز بين أنواع الكلام ، فيختار اللفظ المناسب للمعنى المقصود[3].

ذكر ابن سنان في حسن الكلام وتأليفه بأن اللفظ يحسن ويقبح ، ومعرفة ذلك يكمن في الذوق ومعرفة كلام الناس، والمتكلم يجب أن يحيط بأجزاء الكلام لإنشاء النص[4].

---

(1) يُنظر: دلائل الإعجاز: 222، و التبيان في علم المعاني والبديع والبيان: 106.
(2) يُنظر: نظرية علم النص: 83 – 94، وعلم لغة النص: 110 – 112.
(3) يُنظر: فيضة النفس: 108.
(4) يُنظر: سر الفصاحة: 145 – 146، و دلائل الإعجاز: 58 – 59.

أما المحدثون فقد ذكروا هذا المفهوم في عرضهم لفصاحة الكلام، وبلاغته، وأن الفصاحة تعني معرفة تنافر الأصوات من عدمها، وكذلك ضعف التأليف، والتعقيد في المعنى ، وغيرها، ومعرفة بلاغة الكلام [1].

يجب على منشئ النص أن يكون عالما بالحسن والقبيح من الكلام ؛ ليتسنى له صياغة نص يحقق التواصل مع المتلقي ، وكذا المتلقي يجب أن يكون عارفاً بذلك ليميّز بين النصوص.

ما ذكره دي بو جراند من معايير، وكذا القرطاجني تصب في تحليل النص وبيان جوانبه التي تقع بالنظر إلى المتكلم والمخاطب والنص ، وأرى أن هنالك معيارًا مهمًا قد ذكره القدماء من علماء العرب في مؤلفاتهم ، ألا وهو معيار (الذوق) ، فقد ذكروا هذا المصطلح [2] وفصلوا فيه من خلال التطبيق والمفهوم ، كما في (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) لضياء الدين بن الأثير، وكذا في (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) ليحيى بن حمزة العلوي ، فقد وضح ابن الأثير أن هناك مستويين من الذوق : الأول : الذوق السليم، والثاني : ذوق التعلم[3] .

(1) يُنظر: جواهر البلاغة: 20، 29، و لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب: 12.

(2) يُنظر: سر الفصاحة: 149، 281، وأسرار البلاغة: 103، والمثل السائر: 1/ 35 ، والطراز: 1/ 93.

(3) يُنظر: المثل السائر: 1/ 35 .

أما صاحب الطراز فقد قسم الذوق إلى قسمين : الأول : ذوق أدنى، والثاني الذوق السليم (أعلى) [1].

وعرفه بعض المحدثين ، بقوله : ((بأنه تلك الملكة النفسية التي من شأنها إدراك نواحي الجمال في إنتاج كاتب ما والتلذذ بها وكذلك الالتفات إلى جوانب النقص فيه والنفور منها)) [2] . وعرض الكاتب (الذوق) كمصطلح ومفهوم عند العرب قديماً ، وكذلك عند المحدثين[3] .

وذكر العرب مصطلح التذوق في تحليلهم الجمالي للنصوص الأدبية [4]، وربطوا بين ثقافة المتلقي وخبرته وثقافته المخزونة وتوقعه للنص الفني وبين صعود وهبوط التذوق. الجمالي[5].

وأرى بعد ما تقدم ذكره آنفاً أنه يمكن أن نعد (التذوق) معياراً من معايير النص ؛ لأنه معيار يعتمد عليه منشئ النص وكذا المتلقي ، فالمتكلم يجب أن يكون له ذوق يمكنه من اختيار أجزاء النص الملائم للتأثير في المتلقي ، وكذا المتلقي يجب أن يكون له ذوق في تحليل النص، فالذوق يشمل الطرفين، ويمكننا أن نضع تعريفاً للتذوق، بقولنا : (التذوق معرفة طرفي النص (المتكلم والمخاطب) بنظام اللغة الخاص في ضوء نظامها العام ، مع معرفة أعراف وثقافة أفراد المجتمع اللغوي ، مما يجعل التذوق بمستوى الملكة اللغوية)،

(1) يُنظر: الطراز: 3/ 37 ، 3/ 48 – 49.
(2) التذوق الأدبي: 20
(3) يُنظر: م. ن: 18 – 20.
(4) يُنظر: التفضيل الجمالي في التذوق الجمالي لسينية شوقي: 6 – 7.
(5) يُنظر: التفضيل الجمالي: 344 – 345.

وكذلك يمكن تقسيم هذا المعيار إلى مستويين : الأول: ذوق أدنى (منخفض) ، والثاني : ذوق أعلى (عالٍ)، فهو شبيه بتقسيم دي بو جراند للإعلامية ، وقد طبقه ابن الأثير في المثل السائر على أمثلة عدة ، وكذا صاحب الطراز ، فهو مصطلح بيّنٌ مفهوما ، وتطبيقا ، وحدودا .

المبحث الثاني

المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي

مدخل:

سار النحو العربي قديما في تطور منهجي حتى بلغ تكاملاً عالياً متمثلاً في (كتاب سيبويه) ، على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، فالناظر في كتاب سيبويه يرى التبويب والحصر النحوي للتراكيب، ونظرية الأصل والفرع، والعامل، والمعنى وغير ذلك من المرتكزات النحوية ، يتحصل لديه أن الكتاب يسير على منهجية مرسومة مسبقاً، وحذا حذوه من أتى بعده من العلماء حتى بلغ أوجّه على يد الجرجاني في دلائل الإعجاز، إذ وضع نظرية النظم، وجعل المعاني النحوية في النظم محوراً مهما ومرتكزاً رصيناً لنظريته.

أما اللسانيات الحديثة فقد سارت على منهج تطوري متصاعد بدءًا بالنظرية البنيوية لدي سوسير، وبعد ذلك النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي، ومن ثَمّ التداولية ، فاهتمت بعض هذه النظريات بالعلامات التركيبية والنصية، والمعاني، والسياقات، وقد فصلوا في ذلك.

- **المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي :**

وضع الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي منهجًا لسانيا عربيًا جديداً، جاعلاً من المعنى مرتكزاً أساسياً في هذا المنهج وكل ما يتعلق به، بقوله: ((المعنى بوصفه أساساً للإفهام والفهم استقر رأيي على وضع منهج لساني عربي جديد ، يستمد أفكاره ، وأصوله ،

من مجموع ما أنتجه الفكر العالمي في قضية المعنى قديما وحديثا، وما يدّل عليه . فوسمت هذا المنهج بـ (المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي)) [1] .

خاض القدماء غمار وضع النظريات وأسسها المنهجية في النحو العربي، وما الخليل وسيبويه إلا أنموذج واضح لذلك ؛ لأنهما قد وضعا الكثير من النظريات التي مازال صداها ووجودها إلى اليوم ، كنظرية الأصل والفرع، و العامل، وغيرها، وقد جاء كتاب سيبويه ليوضح التراكيب النحوية اللفظية التي استعملها العرب، وكذا معانيها، جاعلا المعنى أولا، وهذا واضح في الكتاب لمن تصفحه واطلع عليه ، وقد قدمت لذلك في فصول سابقة .

أما عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) فقد وضع نظرية النظم، وجعل لها منهجاً واضحاً، مظهرا ذلك في تفصيله للتراكيب ومعانيها، بل جعل توخي معاني النحو (المعنى) مرتكزاً ومنطلقاً أساسياً للنظرية[2] .

أما المحدثون فقد وضع عبدالرحمن الحاج صالح نظريته (النظرية الخليلية الحديثة)، وهي استلهام لما قال به الخليل بن أحمد الفراهيدي وما جاء به في علم النحو، فجعل لها منهجاً وأسساً، ناقداً ومقارناً بينهما وبين ما جاءت به اللسانيات الغربية، ومحاولة حوسبة هذه النظرية[3] . وأرى أن حوسبة اللغة في (باب الإتساع) أمر صعب المنال، بل مستحيل؛ لأن الاتساع يحتاج لذوقٍ عالٍ لرصده وتشخيصه وهذا بعيد عن الحوسبة ، وأرى أن ما جاء به الدكتور كريم حسين ناصح من محاولة لوضع منهج لساني عربي جديد، يقوم على التلاقح

(1) في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 17، 57.
(2) ينظر: دلائل الإعجاز : 49 – 57، 81.
(3) ينظر: النظرية الخليلية الحديثة : 11، 30.

بين النظريات العربية القديمة وما جاءت به اللسانيات الحديثة محاولة جادة وجريئة، فتحتاج إلى دعم مؤسساتي للنهوض بمثل هذه المشاريع الكبيرة، على الرغم من كونها نواة فتية للسانيات عربية جديدة.

وأحسب أن وضع النظريات قديماً أو حديثاً يجب أن يسير في منهج متكامل يوضح ويبيّن كل جوانب اللغة.

تكلم الدكتور كريم حسين ناصح عن مهمات بناء المنهج الجديد، وجعلها في خمس مهمات، ضمت رؤى نقدية للسانيات الغربية الحديثة، وبيان ما أبدع فيه العلماء القدماء العرب من منهج متكامل سبق اللسانيات الغربية، وأشار إلى مرتكز المعنى عند القدماء، وأنه ثانوي عند الغربيين، وفرق بين المعنى والدلالة، وبين ملامح المنهج العربي القديم، وجعلها ستة ملامح، تكلم فيها عن مستويات الكلام عند سيبويه، وأركان الكلام من متكلم ومخاطب، وغيرها، والإفهام والفهم والمعنى، وتكاملية المنهج العربي القديم، وبحثه في التراكيب من مفرد، وجملة ، ونص ، واهتمام المنهج العربي بالعلامات والإشارات، والرموز، وغيرها، ووضح دوافع التفكير في منهج جديد للسانيات العربية وجعلها دوافعا ثلاثة، منها عقم الدراسات العربية المعاصرة قبل ظهور اللسانيات الغربية، وتناولها من لدن غير مختصين بدراسات اللغة ، واللسانيات التجريبية على اللغة [1].

فوضع النظريات الحديثة يقتضي بيان أسس النظرية ومنطلقاتها وكل ما يتصل بها، وهذا كان حاضراً في النظرية الخليلية الحديثة عند عبدالرحمن الحاج صالح، فقد بين

(1) ينظر: في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 23 – 47.

مرتكزاتها، ومفاهيمها، ومنهجيتها، فهي تعتمد على ما قامت عليه النظرية النحوية عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه ، ومن جاء بعدهم وحذا حذوهم ، بعد القرن الرابع الهجري، كالجرجاني والرضي وغيرهما ، ونقده للنظريات اللسانية الحديثة من بنيوية، وتحويلية، وتوليدية، وغيرها، وركز على ما جاءت به النظريات القديمة في المعنى، والعامل، وكذلك مفاهيمها الأساسية من استقامة ، وموضع ، وعلامة ، وعاملية ، ولفظ ، ومعنى[1].

وأحسب أن نظرية ومنهجية الدكتور كريم حسين ناصح تتسم بالوضوح ؛ لأنها بينت المنطلقات والأسس، والمفاهيم والملامح المنهجية للنظرية.

- **مصطلح (المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي):**

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح أن نشأة فكرة هذا المنهج ولدت من خلال النظر في التراث اللساني العربي القديم، وكذا النظر في منهجية اللسانيات الحديثة، وتقليب جوانبها، قوة وضعفاً، وأنه قد قام على أهم أساس في اللسانيات اللغوية وهو (المعنى) ، في التراث القديم والحديث ، وأن مصطلح (التفاهمي) مأخوذ من التفاهم (الإفهام والفهم) ، وهذا عند طرفي الكلام : وهما المتكلم والمخاطب، ويقصد به إيصال المعاني من الطرف الأول إلى الثاني، وكل ما يحيط بهذه الوظيفة، فالإفهام والفهم يقومان على المعنى ، فالمنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي يمثل منهجاً معنوياً، وعلامياً، فالمعنى هو المرتكز للتفاهم بين المتكلم والمخاطب. وجعل المعنى المرتكز الأساسي والأول في هذا المنهج ، وهذا ما يميّزه عن المناهج اللسانية المعاصرة التي جعلت المعنى ثانوياً، أما تأكيد المنهج

(1) ينظر: النظرية الخليلية الحديثة : 5 – 6، 18 – 23، 35.

على العلامات ؛ لأن المعنى طريقه للإفهام والفهم من خلال آليات لفظية تركيبة علامية ، فهي حوامل للمعنى، فالعمود الفقري للمنهج (المعنى والعلامية) معاً ، فالإفهام والفهم عند القدماء أوسع من مصطلح التواصل عند اللسانيين المحدثين ، فالتواصل مصطلح قاصر عند الدكتور؛ لأن التواصل يعني هو أن يصل أحدنا الآخر، وهو يقصر عند أداء معنى التفاهم كمصطلح، وتكلم عن مسوغات المنهج [1].

ركّز النحويون القدماء على عنصر ومرتكز المعنى في النظرية النحوية، والتأكيد على طرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب)، وتفهيم وتوضيح ودفع اللبس بالنسبة للمخاطب من لدن المتكلم، وهذا ظاهر في كتاب سيبويه[2].

وأكد الجرجاني على محورية معاني النحو في النظم، أي: نظم الكلام، وبيّن علاقة أجزاء النظم اللفظي بعضها ببعضها الآخر في ضوء علاقة المعاني ، وعلاقة العلامات بالمعاني، فتوخي الإعراب يؤدي إلى توخي المعاني[3].

ووضح الرضي الأسترآباذي محورية المعنى في النحو، وأن التركيب من علامات ، وإعراب ، وعامل ، وغيره يقتضيه المعنى المقصود لدى المتكلم ، وأن المعنى يقوم بالتركيب، وأشار إلى اقتضاء المعنى، والعلامات التركيبية اللفظية [4].

---

(1) ينظر: في اللسانيات المعاصر نقد وبناء : 57 – 61.
(2) ينظر: الكتاب : 1/ 24-25، 1/ 268، 1/ 393.
(3) ينظر: دلائل الإعجاز: 55 – 56 .
(4) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 60 – 61.

أما اللسانيات الحديثة فقد تناولت المعنى والعلامات ، فالبنيوية قد سلطت الضوء على دراسة اللغة في نظرة شمولية وآنية ، ولكن في حدود دلالة الألفاظ، وجعلت التغيير فيها (بالاستبدال) هو الحاكم والركيزة في تغير الدلالة (المعنى)، فأشادت بالفونيمات ، وطبيعة الإشارة اللغوية، والثبوت، والتغيير في الإشارة [1]، فالبنيوية تنظر نظرة شمولية للتركيب ، ونظرة سيميائية [2]،، وقد أهملت البنيوية المعنى كأساس لها [3].

أما النظرية التحويلية التوليدية لتشومسكي فتمثل تقدماً واضحاً في حقل اللسانيات؛ لأنها لم تكتف بالإشارات البنيوية، بل ذهبت إلى جعل اللغة ذات مستويات: المستوى الفونولوجي (الصوتي)، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي، وأشارت ووضحت أن التحويل يحدث في البنية التركيبية السطحية وكذا التوليد، وأن المستوى الدلالي يرتبط بالبنية العميقة [4].

أما التداولية فقد جاءت رداً على البنيوية، فهي تبحث في العلامات ومؤولها، والسياقات الخطابية، والدلالة، والأفعال الإنجازية ، وهي تعنى بالمعنى عند المتكلم والمخاطب، فهي دراسة مقاصد المنشئ [5] وأحسب أن منهج الدكتور يسير في ضوء الدراسات القديمة في جعل المرتكز الأساسي هو المعنى، وهذا يختلف عن اللسانيات الغربية التي جعلته ثانوياً عند من تبناه .

---

(1) ينظر: علم اللغة العام : 9، 68، 84، 90.
(2) ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات : 21- 22.
(3) ينظر: م. ن : 383 – 384.
(4) ينظر: الألسنية التحويلية والتوليدية وقوعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) : 137 – 146، 163.
(5) ينظر: التداولية أصولها واتجاهاتها : 9 ، 15 -17 .

وأرى أن المعنى يشكل مرتكزا محورياً عند القدماء، مما جعلهم يفصلون فيه أيما تفصيل ، ويتناولونه من كل جوانبه في التراكيب التي وضعوها .

- **القوى الفاعلة في المنهج التفاهمي:**

يرى الدكتور كريم حسين ناصح أن طرفي اللغة (المتكلم والمخاطب) يتناولونها ويستعملونها للفهم والإفهام، وأن هناك قوى تتحكم في نظامها المعقد وعملياتها منها: العقل والتفكير الذي له مركزية عالية في المنهج ؛ لأنه يدير الأفكار، والأفعال، والمعنى ، في رتب الكلام وصيغته، فالعقل يولد المعاني لإفهام المخاطب بها، وكذا عقل المخاطب يحلل الكلام لفهم المعنى المقصود، مع حضور المؤثرات النفسية، والاجتماعية، وكذا قوة القلب والوجدان وهي مركز إنتاج الأفعال القلبية والوجدانية، عكس قوى العقل التي تنتج الأفعال العقلية، فتذوق الجمال يقع في هذه القوى الوجدانية، وقوى النظام اللغوي للمجتمع الذي يضع نظاماً خاصا للغة بأفرادها ، وكذلك الثقافة اللغوية ، ويسمى في اللسانيات الحديثة بالإنجاز أو الأداء ، وكذا قوى إرادة الاختيار، وهي تمثل من أهم المرتكزات لهذا المنهج ، فتأثير سلطة العقل ، وتأثير المعنى المقصود يجعل المنشئ يختار الكلام المناسب للغاية المرجوة عنده ، وقوى الأداء وقابليته التي ذكرها دي سو سير وتشومسكي ، وهي القدرة الفردية التي يسعى الفرد لاكتسابها من اللغة، والتعبير في ضوئها [1].

(1) ينظر: في اللسانيات المعاصر نقد وبناء : 66 – 72.

ذكر سيبويه ما للعقل المفكر وما يدور في ذهن المتكلم من أثر في المعنى والكلام [1]، ووضح الأفعال التي تتعدى إلى مفعول[2] ، وذكر أفعال القلوب واليقين [3] ، وأكدّ على أتباع ما قالت العرب وما تواضعت عليه وما سمع عنها [4].

ووضح الجرجاني في (دلائل الإعجاز) دور العقل والفكر في النظم والاختيار، وترتب الكلام والمعنى في الذهن قبل النطق به ، وهو يسير على نظام ، لا اعتباطي ، وذكر قصد المنشئ وربطه بالمعاني ، وبيّن موقع الألفاظ من المعاني وفكر المتكلم والمخاطب ، وذكر الثقافة الاجتماعية وأثرها في الاستعمال[5].

وذكر الرضي نظام اللغة والنحو وهذا في بيان العامل، وربط بين الألفاظ والمعاني، وأثر عقل المتكلم وقصده في إيجاد المعاني، التي بمقتضاها يوجد العمل النحوي في التركيب[6]، وأشار إلى فكر العرب في كلامها بالنسبة لفكرة العامل [7]، وبيّن الأفعال القلبية والوجدانية وخصائصها [8] .

---

(1) ينظر: الكتاب : 1 / 271.
(2) ينظر: م . ن : 1/ 34.
(3) ينظر: م . ن : 1/ 39 – 41.
(4) ينظر: م. ن : 1، 160، 216، 255، 318.
(5) ينظر: دلائل الإعجاز: 49 – 54 .
(6) ينظر: شرح الرضي على كافية أبن الحاجب : 1/ 60 –62 .
(7) ينظر: م . ن : 221/1 .
(8) ينظر: م. ن : 5/ 157.

أما اللسانيات الحديثة فقد ذكر دي سو سير اللغة ، وأن لها نظاما ، وعلامات، وأن الكلام هو فردي ، وبيّن ما هو له صلة بالتفكير وما هو خارج عنه[1].

أما تشومسكي في نظريته التحويلية التوليدية فقد حاول وضع منهج كلي لنظامهِ ، وبيّن دور الكفاءة اللغوية والأداء الكلامي في هذا النظام ومكانتهما ، وبيّن ارتباط اللغة بالبيئة الاجتماعية للإنسان، ودور الملكة في النطق اللغوي ، وربط بين عمل اللغة والعقل ، وبيّن دور المتكلم في ذلك[2].

ويظهر مما تقدم ذكره آنفاً أن القوى الفاعلة في (المنهج التفاهمي) عند الدكتور كريم حسين ناصح هي مزيج من العناصر التي وردت في التراث العربي القديم وكذلك في اللسانيات الحديثة الغربية.

- **أسس المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي :**

أكّد الدكتور كريم حسين ناصح أسسا ثلاثة مهمة في بناء الكلام ، هي: المعنى ، وحواملة ، والتذوق الجمالي ، فهذه الأسس هي قوام المنهج ، فالمعنى عماد هذا المنهج ، وأن العلماء القدماء في التراث العربي قد اعتمدوه ، ولم تعطه اللسانيات الحديثة قيمته ، فالتفكير في وضع الألفاظ من قبل المنشئ تعتمد عليه، وكذا المتلقي في تحليله للنص، أما الحوامل (العلامات) فهي دوال على المعنى، وتشمل، الألفاظ، والإشارات، والعلامات، والرموز، وقد جمعها الدكتور جمعاً شمولياً، وهذه الحوامل ترتبط بالأساس الأول (المعنى)

(1) ينظر: علم اللغة العام: 31 – 33.

(2) ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية): 25 – 35.

ارتباطاً وثيقاً، أما تذوق الجمال للنصوص إيجاباً وسلباً فهو أساس الفهم في هذا المنهج ، ويعتمد هذا الأساس على الذوق ، وله مقوماته ، وهو يقع عند المبدع والمتلقي[1].

اهتم سيبويه في كتابه بالمعنى، بل إن كتاب سيبويه ما هو إلا كتاب معنى ؛ لأنه ما فتئ في كل باب أو مسألة يُبيّن المعنى وفروقه وأنماط تراكيبه، ويفصل في أجزاء التركيب (حوامله)، وهذا واضح في(باب اللفظ للمعاني)،وربط بين حوامل المعنى والمعنى نفسه [2].

وفصّل عبد القهار الجرجاني في نظريته (نظرية النظم) ، وجعل المعنى وتوخيه مرتكزاً ومحوراً لها، وبيّنَ وفصّل في الألفاظ والتراكيب التي تحمل المعاني، موضحا نسجها، وترتيبها، والفروق في اختلاف التراكيب التي تؤدي إلى اختلاف المعاني، وبيّن جمالية التذوق وأثره في كشف المعاني واستذواقها [3].

وذكر ابن الأثير في (المثل السائر) الذوق وأثره في بيان المعنى ، وجعله مستويين، وطبقه[4] ، وكذا العلوي في طرازه [5] .

ويكاد كتاب (شرح الرضي على كافية أبن الحاجب) يكون كتاب معنى ؛ لأنه قد فصّل في معاني التراكيب ، بل في حوامل المعنى ، وهذا يوحي مركزية المعنى في كتابه بشكل واضح .

---

(1) ينظر: في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء: 74 – 83.
(2) ينظر: الكتاب: 1/ 24– 25.
(3) ينظر: دلائل الإعجاز: 49 –55، 81، 222، 256، 259.
(4) ينظر: المثل السائر: 1/ 35.
(5) ينظر: الطراز: 3/ 37، 3/ 48 – 49.

أما المحدثون فقد اهتموا بالمعنى وتراكيبه، كما في كتاب (معاني النحو) للدكتور فاضل السامرائي، فقد بيّن أهمية المعنى وبيَّن حوامله[1].

أما اللسانيات الحديثة فقد اهتم تشومسكي في نظريته التحويلية التوليدية بالمعنى (المكون الدلالي)، وكل ما يدل عليه من تراكيب وسياقات وهذا ظاهر في البنية السطحية والعميقة [2].

أما بالنسبة للتذوق الجمالي عند المحدثين فقد ذكروه في تحليلهم الجمالي للنصوص الأدبية[3]، وأنه ذو مستويات هابطة وعالية[4]. وقد وضحوا حضوره وتعريفه عند القدماء والمحدثين من عرب وغيرهم[5].

وأرى أن ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح في هذه الأسس هو جعله المعنى يمثل مرتكزا ومحورا مهما في النظرية والمنهج ؛ لأن جميع التراكيب والسياقات قد سخرت للكشف عنه ، مما يجعله محور اللغة وقطبها، وأن التفصيل في كل ما يمت له بصلة من حوامل وسياقات أمر على قدر عالٍ من الأهمية ، أما التذوق فهو أمر مهم في كشف المعنى في النصوص العالية (الاتساع النحوي) .

وأحسب أن المعنى هو المحرك والموجد للتركيب اللفظي، في نظام منهجي، فاقتضاء المعنى يقتضي ما يعبر عنه في الخارج (المستوى الصوتي التركيبي).

---

(1) ينظر: معاني النحو: 1/ 8 –10.
(2) ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية): 139 – 140 ، 163.
(3) ينظر: التفضيل الجمالي : 340.
(4) ينظر: م. ن : 344 – 345.
(5) ينظر: التذوق الأدبي : 18 – 20.

- **مراحل الإفهام والفهم:**

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح رؤيته التطبيقية والنظرية في خمس مراحل لمرور الكلام في (المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي) ، الأولى : مراحل الإفهام : وهي مرحلة فكرية في ذهن المتكلم لتصور المعاني، مع وجود رغبة لدى المتكلم في إيصال وإفهام المتلقي المعنى المقصود، ويكون للمعنى سلطة هنا، ومراعاة حال المتلقي، النفسية، والاجتماعية ضرورية ، والمرحلة الثانية: تمثل البناء الفكري واللغوي للخطاب، وفيها يبيّن قدرة المتكلم في اختيار حوامل المعنى، وتأليفها، وتمثل بناء الكلام، والمرحلة الثالثة: إرسال الخطاب، وتمثل التواصل مع المتلقي من خلال بنية الكلام الصوتية، أو غيرها، والمرحلة الرابعة : (الفهم)، وتمثل استقبال المتلقي للكلام، والتمعن فيه لبيان القصد، والمرحلة الخامسة: التقويم والتذوق والإنجاز، وفيها يتذوق المتلقي جمال النص، محللاً إياه من جميع نواحيه[1].

بيّن سيبويه في كتابه أهمية إيصال المعنى إلى المخاطب دون لبس أو إخلال في التركيب الموحي بالمعنى[2]، وكذلك بيّن اختيار المتكلم للتركيب الذي يدل على المعنى المقصود[3].

وذكر عبد القاهر الجرجاني مراحل إفهام المخاطب من لدن المتكلم، ومراحل تشكل الألفاظ والمعاني المراد إيصالها إلى المتلقي من لدن منشئ النص، فبيّن تأليف الحروف

(1) ينظر: في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 84 – 90.
(2) ينظر: الكتاب : 1/ 48، 258، 3/ 526.
(3) ينظر: م. ن : 1/ 361 – 362.

والكلمات والتراكيب بمقتضى المعنى المقصود في ذهن المتكلم ، وهذا مع وجود القصد، ووضح ذلك في بيان معنى النظم ، ووضح كذلك اللبس ، وبيّن توخي الألفاظ في ضوء المعنى المقصود [1].

أما المحدثون فقد بيّن الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح في نظريته (النظرية الخليلية الحديثة) مراحل بيان اللغة، من بيان مفهوم الاستقامة، والعلامة، واللفظة والعامل، وكل ذلك يصب في بيان وضوح المعنى وأسسه، مما يؤدي إلى بيان ما يوضح المعنى اللغوي والتركيب[2].

أما النظرية التحويلية التوليدية لتشومسكي فقد مرت بمراحل مهمة لبيان مراحل توضيح اللغة، وهذا يكمن في مكوناتها الثلاثة : المكون الفونولوجي، والمكون التركيبي، والمكون الدلالي، وهذه المكونات تربطها اللغة مجتمعة، وهذا بيّنٌ في ترابط الأصوات والمعاني وكذا مرحلة التحويل من البنية العميقة إلى السطحية في بيان هذه المكونات [3] .

يتبين أن هذه المراحل التي قال بها الدكتور كريم حسين ناصح هي مهمة في تحقيق الفهم والإفهام للمعنى من لدن المتكلم إلى المخاطب، ولها وجود في التراث القديم، وكذا في اللسانيات والنظريات الحديثة.

---

(1) ينظر: دلائل الإعجاز: 49 – 54.

(2) ينظر: النظرية الخليلية الحديثة: 30 – 36.

(3) ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية): 157 – 163.

- **مبادئ المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي:**

بيّن الدكتور كريم حسين ناصح مبادئ المنهج ، ومصدرها من طبيعة، أي: طبيعة المنهج، والأسس التي قام عليها، ومراحله، وبيّن الفكر اللساني للمنهج، وقسمها(المبادئ) إلى قسمين: مبادئ أساسية، وأخرى غير أساسية (هامشية).

المبادئ الأساسية : جعلها في اثني عشر مبدأ، هي[1] :

1- ((اللغة فعالية مهمة من فعاليات حياة الإنسان، وهي الكاشفة عن مكونات نفسه ، وبواطن تفكيره، وعواطفه، وانفعالاته، وحاجاته، ....)) [2].

أكّد الجرجاني في دلائل الإعجاز على أهمية علوم اللغة ، موضحا تفضيل المتكلمين بها بعضهم على بعضهم الآخر، مشيراً إلى أن ذلك يظهر في نطقهم، فاللغة تكشف عما في نفوسهم، وما حوت سرائرهم، ومقاصدهم، فهي، أي اللغة تبيّن ذلك[3].

أما اللسانيات الحديثة فقد ذكر دي سو سير أن اللغة وسيلة للفكر ليعبر بها عما يدور في داخله، وهذا ظاهر في جزئها (اللسان) ، فهو يساعد الملكة (اللغة) على الممارسة من لدن الأفراد[4].

2-((العقل هو القوة المنظمة لفعالية الكلام، في ضمن قدراته العجيبة على تنظيم

---

(1) ينظر: في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 93.

(2) م. ن : 93.

(3) ينظر: دلائل الإعجاز: 43.

(4) ينظر: علم اللغة العام : 26 – 27.

فعاليات الجسم... وينظم العقل فعاليات الكلام في ضوء نظام لغوي عام متوارث،...)) [1].

ذكر سيبويه الموروث عن العرب، وهو يمثل حالة لغوية اجتماعية جماعية، يجب على المتكلم أن يتبعها في التعامل اللغوي[2].

وتكلّم الجرجاني في نظم الكلام ، وكل ما يحيط به من ألفاظ وتراكيب، التي بدورها تؤدي وظيفة كشف المعنى في ذهن المتكلم، وقصده، وقد بيّن كيف أن المعاني تُستَحضَر في الذهن، ومن ثم تترتب مجردة، وبعد ذلك يتشكل اللفظ في الخارج في ضوء هذه المعاني الذهنية، التي تسير على نظام تلبس المعاني والألفاظ، من لدن الفكر والعقل عند المتكلم[3] .

وأرى أن اللغة في أغلبها (خارجا) علامات لفظية ، فالعلامات اللغة كاشفة عن مقاصد المتكلم في نظام اجتماعي متفق عليه من لدن أفراده .

3-((يرتكز الإفهام أساساً على المعنى، والمعنى حدث أو مجموعة أحداث، تحدث من خلال ممارسة الإنسان حياته اليومية، وتواصله مع أبناء جنسه، أو الكائنات الحيّة، وغير الحيّة، لذا يعد المعنى العنصر الأهم في حياة الإنسان)) [4].

---

(1) في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 93.

(2) ينظر: الكتاب : 1/ 160، 216 255، 318.

(3) ينظر: دلائل الإعجاز : 49 – 54.

(4) في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 93 –94.

ظهر مفهوم الإفهام ووضوح المعنى من لدن المتكلم إلى المخاطب في كتاب سيبويه بشكل مؤكد، وأن الفهم يرتكز على بيان المعنى المقصود، مع عدم اللبس على المخاطب[1].

وذكر عبد القاهر الجرجاني أن لا فضل للألفاظ، وترتيبها، وعباراتها، دون المعنى المقصود، فأنت تخبر لتفهم المُخْبَر ما في نفسك، وما تقصد من معانٍ[2].

أما عند المحدثين فالمعنى في النظرية البنيوية قد هُمِّش[3]، وفي النظرية التحويلية التوليدية لتشومسكي كان عنصراً ثانوياً[4].

أما التوليدية فقد اهتمت بالمعنى على مستوى الخطاب، والسياقات التي تحيط بالمعنى، ولم تجعل المعنى مرتكزاً أساسياً[5].

وأحسب أن للمعنى علاقة وثيقة بالإفهام ؛ لأن المعنى يقتضي إيصال ما يقصده المتكلم إلى المخاطب، مما يجعله محوراً مركزياً للإفهام.

4- ((المعنى كاللغة ... كائن حيٌّ، ينمو،.. والمعنى القوى المهيمنة على بناء الكلام، والموجهة لطرائق نظمه، وتصريف وجوهه...، والمعنى ينتقل ويتحرك من وعاء إلى آخر، في مسارات متعددة ، ... وقد تخرج عن قانون الاستعمال بحسب الوضع الأصلي، من غير إخلال بشروط صحة النظم)) [6].

---

(1) ينظر: الكتاب : 1/ 48، 244، 258، 157/4.
(2) ينظر: دلائل الإعجاز : 43.
(3) ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات : 21-22.
(4) ينظر: الألسنية التحويلية والتوليدية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) : 137 – 146، 163.
(5) ينظر: التداولية أصولها واتجاهاتها : 9، 15- 17.
(6) في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 94 .

بيَّن سيبويه أن المعنى يتغير، وإنه هو المتحكم في بناء الكلام، من إعراب، وموقع، وغيرهما من التغيرات التي تطرأ على البناء في ضوء المعنى المقصود، وأنه قد يُتسع فيه فيخرج عن النظام المعتاد، ولكن هذا الخروج في حيز النظام العام للغة [1].

وذكر الجرجاني ما للمعنى من أثر في بناء الكلام، وأنه سابق للبناء اللفظي للكلام؛ إذ إنه يرتب الجمل والكلام في الذهن، ومن ثَم يجيء الكلام اللفظي بعده ترتيباً، وهذا يدل على أن المعنى هو الذي يتحكم في نظام الكلام [2].

ووضح الرضي في شرح الكافية أن المعنى له السلطة العليا واليد الطولى في بناء الكلام ، وهذا في بيانه لمفهوم العامل، وبيّن أن اقتضاء المعنى في الذهن يؤدي إلى العمل في البناء التركيبي والكلام اللفظي النحوي [3].

أما النظرية التحويلية التوليدية فقد جعلت المكون الدلالي أحد أركان النظرية مع المكونات الأخرى (المكون الفونولوجي، والمكون التركيبي) ، وأن النظام اللغوي يرتكز على هذه المكونات الثلاثة [4] .

أرى أن بناء الكلام يتحكم فيه المعنى المقصود، وهو يتغيّر في ضوء تغيّر المعنى، مما يجعل للكلام أنماطا عدة ؛ لتعدد المعاني. أما المحدثون فقد بينت البنيوية أن اللغة نظام، وجوهر اللغة إشاراتها ، مما جعلها بعيدة عن المعنى[5].

---

(1) ينظر: الكتاب : 1/ 211، 361 – 362.
(2) ينظر: دلائل الإعجاز : 43 – 44، 49– 54.
(3) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 1/ 60 –61.
(4) ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) : 137.
(5) ينظر: علم اللغة العام : 35.

5- ((الاستعمال اللغوي يتغير بحسب توجيهات العقل، وبحسب النظام...، وإن علامات المبنى هي الشبكة الدلالية الموصلة إلى إفهام المعنى وفهمه، ... فاللغة في منهجنا نظام متكامل... للأوعية الحاملة للمعنى صيغ، وأشكال متفق على دلالتها في النظام اللغوي، ... وهي متنوعة بتنوع المعاني...)) [1].

ذكر سيبويه في مقدمة كتابه في باب (علم ما الكلم من العربية) تقسيمات النظام ، وبدأ بالعناصر الركنية التي تمثل أصغرها، من اسم ، وفعل ، وحرف، وفصل في ذلك، ومن ثم يذكر علامات الإعراب، وكذا يذكر ركني النظام (المسند والمسند إليه)، ويربط بين النظام اللفظي والمعنوي، وكذا أغراض النظام اللفظي، والتقسيمات الأُخرى التي فصل فيها من علامات ورموز للمعاني في أجزاء الكتاب [2].

وتبع سيبويه في شرح النظام المحرك للغة النحوية، وعلاماتها شراح الكتاب ، موضحين ذلك بشكل مفصل في هذه العلامات والرموز الكاشفة عن المعاني النحوية[3].

أما الجرجاني في (دلائل الإعجاز) فقد ذكر أن التراكيب اللفظية ترتبط ارتباطاً قوياً بالمعنى، فهي نتيجة لاقتضاء المعاني التي يتحكم بها العقل والذهن، وأن هذه التراكيب اللفظية رموز لتلك المعاني المقصودة [4].

---

(1) في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 95 – 96.

(2) ينظر: الكتاب : 1/ 12 – 25.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 1/ 10 – 186، والتعليقة على كتاب سيبويه : 3/1، 47، وشرح كتاب سيبويه للرماني : 55/1 – 99.

(4) ينظر: دلائل الإعجاز : 49 – 54.

أما النظريات اللسانية الحديثة فقد اهتمت بالنظام اللغوي وعلامته وإشاراته، وفصلت فيه، فالبنيوية من أولى النظريات الحديثة التي بحثت في الرموز والعلامات والإشارات اللغوية، بل في جوهرها هي نظام إشارات يربط بين المعاني واللفظ الصوتي[1].

أما تشومسكي فقد بيّن المكونات الأساسية للنظام اللغوي النحوي، فجعله في ثلاثة مكونات، هي: المكون الفونولوجي، والمكون التركيبي، والمكون الدلالي، وما المكونان الأوّلان إلا كونهما بحثا في النظام اللفظي للغة ، وهنا يربط بينه من حيث هو علامات ورموز وبين المكون الدلالي الذي يمثل المعاني المقصودة في عقل وذهن المتكلم[2].

أرى أن النظام الإشاري والعلاماتي لأي لغة لابدّ من وضوحه ؛ لأنه الموحي بالمعاني المقصودة من لدن المتكلم إلى المخاطب.

6- ((يتطلب (فهم) الإشارات، والرموز، والكنايات، قابليات عقلية، ودرجات عالية من الذكاء؛ لتوليد التشابكات المعنوية، وصياغتها بمناحٍ غامضة من لدن المتكلم، .... ومعرفة مقاصدها وفهمها من لدن المخاطب، توظف اللغة العربية الصيغة الواحدة الناقلة للمعنى، لأداء معان كثيرة ومتنوعة، فالصيغة الواحدة كصيغة اسم الفاعل، ... تحمل كلّ منها أكثر من معنى... يولد البناء اللغوي آثاراً نفسية، وروحية، ومعرفية في المخاطب... إحساسه بالارتياح، والانشراح...)) [3].

---

(1) ينظر: علم اللغة العام : 32 -33.

(2) ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) : 157 – 163.

(3) في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 96.

ذكر الجرجاني أن للفكر وإعماله دورا كبيرا في الفهم، فاللفظ والمعنى في النظام اللغوي يحتاج إلى الفكر، وأن الفكر له الدور المهم في بيان تلبس اللفظ بالمعنى، فإعمال النظر بالفكر في فهم المعنى وعلاماته ضرورة ملحة ؛ لإيجاد المناسبة بين اللفظ والمعنى وقصد المتكلم وحال المخاطب [1].

وأرى أن هذه المبادئ الأساسية التي ذكرها الدكتور كريم حسين ناصح لمنهجه تمت في جذورها إلى النظريات العربية في التراث الموروث بشكل واضح أكثر منه إلى اللسانيات الحديثة.

- **المبادئ غير الأساسية (الهامشية) للمنهج التفاهمي:**

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح مجموعة من المبادئ غير الأساسية للمنهج (الهامشية)، وهي: أن يعاد إحياء الموروث اللساني العربي والإفادة مما قدمه، فهو يمثل الفطرة السليمة والكلام الفصيح البليغ. وعلى وجه الخصوص عند سيبويه مؤسس اللسانيات الأولى في التراث العربي، وتوظيف الكفاءة اللغوي المخزونة في الأداء الكلامي، ويتبنى المنهج التفاهمي الاهتمام بالمعاجم اللغوية، في قسميها المعنوي والفردي، والمعنوي العام، فالأول يمثل التراكم المعرفي عند الفرد، والثاني يمثل التراكم المعرفي عند المجتمع، والتأكيد على دور إرادة وقصد المتكلم في إيجاد المعاني المتعددة في صور الخطاب وسلامة الجهازين: السمعي والنطقي عند الطرفين يتحقق به الفهم والإفهام في المنهج التفاهمي، مع

(1) ينظر: دلائل الإعجاز: 51 – 52.

وجود استعداد نفسي وذهني لدى المخاطب ؛ لفهم المقاصد من لدن المتكلم ، وهو عنصر مهم في المنهج التفاهمي [1].

اعتمدت النظرية الخليلية الحديثة عند عبدالرحمن الحاج صالح في بنائها ونظامها ومنهجها على الاستنباط من التراث والموروث العربي التليد، عند كل من الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه خاصة، والجرجاني والسهيلي والرضي عامة، في الكثير من قوانينها وأصولها، رابطا بين فهم التراث والاستعانة بالنظريات اللسانية الحديثة ككل[2].

وأرى أن وضع النظريات يتطلب الرجوع إلى الموروث أو التراث المعاصر؛ لأن العلم يتطور وينمو غالباً تراكمياً، وهذا شأن علم اللغة ومناهجه.

(1) ينظر: في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 97 – 100.

(2) ينظر: النظرية الخليلية الحديثة : 5 – 6، 10 – 11.

المبحث الثالث

نظرات نقدية لسانية

- **نظرات في النظرية البنيوية:**

نقد الدكتور كريم حسين ناصح النظرية البنيوية لدى سو سير، فقد نقد تعريفه للغة، الذي أخل باللسانيات كدرس، وأن الدعوة إلى علمية اللسانيات مما يقود إلى دراسة آلية للغة (التجريب) ، فهو ضيق التطبيق ؛ لأنه يتصل بعلم الصوت ، ولا يمكن تطبيقه على نحو الجملة والنص والحرف، وأن الخليل مبتدع الطريقة العلمية لدراسة اللغة ، وذلك في دراسته للأصوات، كما في معجمه العين، وقد ابتعدت البنيوية عن المعنى، واهتمت بالشكل، فالمعنى لا يتوافق مع العلمية ؛ لأن تغيّر المعاني لا يمكن رصدها من قبل التقنيات العلمية، فالإفهام والفهم يخضع لطرفي الكلام وأحوالهم (المتكلم والمخاطب) ، فالبنيوية قد أبعدت السياق الخارجي ومنشئ النص في تحليلها، فهي لا تستطيع تطبيق العلمية إلا في الحيز الصوتي ، فوصف اللغة في دراستها بالعملية أبعد اللغة عن طبيعتها ؛ لأنه أبعدها عن أهم ركيزة في الفهم والإفهام، ألا وهي ركيزة المعنى [1].

ذكر دي سو سير تعريف اللغة وربط بينها وبين الفرد والمجتمع، وكذا بين الإشارات، فجعلها نظاما من الإشارات، وأنها جزء من اللسان، الذي هو ذات طبيعة فيزيائية، وفسلجية (وظيفية)، وسيكولوجية (نفسية) [2].

---

(1) ينظر: في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 24 – 31.

(2) ينظر: علم اللغة العام : 26 – 29.

وجهت الكثير من الانتقادات من لدن المحدثين إلى النظرية البنيوية؛ لأنها أولت الجانب الشكلي الاهتمام الأكبر، فالبنيوية شكلية، وصفيه تراعي المستوى الصوتي والتغيرات الفونيمية ، وتهمل المعنى ، فالبنيوية لها جانب علمي رياضي رافقها، مما أدى إلى قصورها[1].

فالبنيوية راعت مفهوم الاندراج والنظام التقطيعي للكلام إلى أصغر وحدة صوتية، وقابلية الاستبدال، مع كون الكلام مفهوماً، فهذا الأمر شبيه بالوظيفية الشكلية، مع إهمالها للمعنى، وقد نقد تشومسكي البنيوية ووصفها بأنها تصنيفية أكثر منها تفسيرية[2].

والبنيوية لا تلائم من حيث التطبيق تراثنا العربي وبيئتنا اللغوية العربية ؛ إذ إن إقصاء المؤلف في النظرية البنيوية (موت المؤلف) أدى إلى تسارع ضمور المنهج البنيوي[3].

وما ذكرهُ الدكتور كريم حسين ناصح يصب في الجوهر النقدي للنظرية البنيوية، وأن العرب وعلماءهم القدماء قد سبقوا البنيوية في النظرية العلمية للغة، فقد ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي دراسة الأصوات بشكل علمي ومراقبة علمية في معجمه العين، في تحديد مخارج الأصوات وطريقته العلمية في ذلك (التجريب) [4]. وبقي أن إبعاد المعنى من لدن البنيوية أدى إلى شكليتها البحتة، وعدم صلاحها للتطبيق على العربية ونصوصها؛ لأن العربية تهتم

(1) ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات : 19 –22.
(2) ينظر: النظرية الخليلية الحديثة : 19 – 21.
(3) ينظر: قضية البنيوية دراسة ونماذج : 55، 63، والنظرية الخليلية الحديثة: 26.
(4) ينظر: ترتيب كتاب العين : 1/ 41 – 42.

بالمعنى أولاً، ومن ثَم اللفظ ، وكذلك إبعاد البنيوية للسياقات الخارجية من متكلم ومخاطب وظروف اجتماعية وغير ذلك.

وأرى أن البنيوية كانت حاضرة عند العلماء القدماء العرب، ولكن ليس بمنأى عن المعنى، فكتاب سيبويه ما هو إلا كتاب معنى، فهو يهتم بإشارات المعنى، سواء ما صغر منها (الكلمة ومكوناتها) أم ما كبر منها (التركيب).

- **اللغة والكلام واللسان:**

بيَّن الدكتور كريم حسين ناصح ثنائية اللغة والكلام، وكذا اللغة واللسان، عند دي سو سير، وجعل مقاربة لها في التراث العربي القديم، ووضح أن دي سو سير عنى باللسان (النخبة من قواعد اللغة وأنظمتها) عند أفراد المجتمع، وأن الكلام استعمال فردي للغة (القدرة اللغوية)، فهو سلوك فردي وشخصي في نظر دي سو سير، وأن العرب قد تكلموا في مصطلح الكلام واللغة، واللسان، وعندنا يمثل اللهجة لبلد ما، وأن الكلام كان يعني في الدراسات النحوية (الجملة) عند الخليل وسيبويه، والكلام في عصرنا الحديث لا يتفق مع سنن العربية الفصيحة ؛ لأنه قد يشمل العامي، أما اللغة واللسان عند دي سو سير فهو لم يفرق بينهما من حيث طبيعة الموروث، وتكوينه، وما يمت به للفرد من علاقة، فالتفريق عنده ما هو إلا تلاعب بالألفاظ والعبارات، إلا إن كان يقصد سو سير أنه مصدر للغة بهذا المفهوم الواسع في لهجة معينة أو لغة لمدينة ما، فهو يختلف عن قصد المعنى ومفهوم اللسان في العربية الذي يعني اللغة في الدرس العربي[1].

(1) ينظر: هويتنا العربية في اللسانيات ومناهجها : 145 – 157.

عرف دي سو سير اللغة ، بقوله : ((اللغة نتاج اجتماعي لملكة اللسان ومجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما ليساعد أفراده على ممارسة هذه الملكة)) [1]، وقد بيّن دي سو سير جوانب اللسان بقوله: ((اللسان متعدد الجوانب، غير متجانس – يشمل على عدة جوانب في آن واحد – كالجانب الفيزياوي (الطبيعي) والجانب الفسلجي (الوظيفي) والجانب السايكولوجي (النفسي) واللسان ملك للفرد وللمجتمع لا يمكن أن نصنّفه إلى أي صنف من أصناف الحقائق الشكلية، لأننا لا نستطيع أن نكشف عن وحدته)) [2]. وبيّن أن اللغة لها نظامها الموحد القائم ذاتياً، فيمكن تصنيفها، وهي العنصر الأول في اللسان، فاللغة مكتسب تقليدي [3]، أما الكلام فيعني عنده السلوك الفردي من اللسان [4].

وبيَّن مصطفى غطفان اختيار اللسان للدراسة العلمية في البنيوية ؛ لأنه يحمل جوانب أساسية للنظر العلمي ، من قواعد تتحكم باللسان ، وجانب اجتماعي يمكن رصد علاقاته، وأشار إلى تقسيم دي سو سير للظاهرة اللغوية إلى مستويات ثلاثة : اللغة ، واللسان، والكلام[5].

وقد تناولت النظرية التوليدية التحويلية ثنائية (الكفاءة والأداء) في بيان النظام اللغوي، فجعلت (الكفاءة) الخزين الاجتماعي والثقافي لدى الفرد، والأداء الاستعمال الفردي للغة

---

(1) علم اللغة العام : 27.
(2) م . ن : 27.
(3) ينظر: م. ن : 27 – 28.
(4) ينظر: م. ن : 37.
(5) ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات : 79 – 81.

(الكفاءة)، فثنائية (القدرة والإنجاز) عنصر مهم في النظرية التحويلية التوليدية[1].

أما ورود هذه المفاهيم (اللغة والكلام) في التراث العربي، فما كتاب سيبويه إلا مثال على سبق العرب القدماء للنظريات البنيوية والتوليدية في رصده[2]. والفرق بين ما استعملته البنيوية بالنسبة لـ(اللغة واللسان والكلام) أنها استعملت (اللسان)، واستثنت الكلام، أما القدماء العرب فقد أكدوا استعمال ما هو اجتماعي وما هو فردي في دراستهم النحوية، فتأكيد سيبويه على سنن العرب، وكذا على الاتساع ما هو إلا تطبيق لذلك، وهذا ما انتبهت إليه النظرية التوليدية في اعتمادها على (القوة والإنجاز) أو (الكفاءة والأداء) .

- **نظرات في النظرية التوليدية التحويلية:**

ذكر الدكتور كريم حسين ناصح أن النظرية التوليدية قد قسمت البنية إلى قسمين: البنية العميقة، والبنية السطحية، في الجملة، وذكر تشومسكي الجملة النواة، ومنها تتولد الجمل، والتحويل في تراكيب الجمل النحوية، ونقد النظرية لإهمالها المعنى، وكذلك بنية الكلمة[3].

(1) ينظر: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: 41 – 43، ونظرية تشومسكي التحويلية التوليدية والأسس والمفاهيم (بحث) : 9.

(2) ينظر: اللغة والكلام في التراث النحوي العربي (بحث) : 4.

(3) ينظر: في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 31.

وبيَّن الدكتور أن النظرية التوليدية التحويلية قد ورد الكثير من مفاهيمها في التراث العربي، فالبنية السطحية، والعميقة، والتوليد، والتحويل، وردت عند سيبويه في كتابه بمفاهيمها، كالأصل والفرع وغيرها[1].

أهتمت النظرية التوليدية التحويلية بالمنهج النظري التفسيري الذي يتناول القواعد الاستنباطية، والعمليات الداخلية للكلام، أي: التي تسبقه، والتحويل وتوليد الجمل، والكفاية اللغوية، والأداء الكلامي، وارتباط القواعد اللغوية بالملكة، والقواعد النواة، والتحليل المشجر الذي يعني الجملة، وبيّن تشومسكي رائد هذه النظرية التي جاءت رداً على البنيوية مكونات القواعد التوليدية الثلاثة: المكون الفونولوجي، والمكون التركيبي، والمكون الدلالي، ووضح البنية العميقة والبنية السطحية[2].

أما المعنى في النظرية التوليدية التحويلية فلم يحظ في بدايتها باهتمام كبير، ولكنها قد التفتت إليه بعد المكونين: الفونولوجي، والتركيبي، فالمكون الدلالي مكون مكمل للقواعد التوليدية، وذلك على مستوى بنيتها العميقة[3].

ولكن تشومسكي في البرنامج الأدنوي قد قلّص التمثيل للعمل والربط النحوي، فقد ألغى البنية العميقة، في المستوى الأدنوي، ليوفر عن طريق التعداد للحوسبة نسقاً يمكن تطبيقه[1].

---

(1) ينظر: هويتنا العربية في اللسانيات ومناهجها : 245 – 249.

(2) ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) : 23، 25، 32، 71، 88، 132، 137.

(3) ينظر: نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم (بحث) : 10.

وقد وجّه عبدالرحمن الحاج صالح نقداً للنظرية البنيوية والتوليدية، بأنهما يتسمان بالنزعة التقطيعية المفرطة[2].

وأرى أن النقد الذي وُجِّهَ للنظرية التوليدية التحويلية يبيحه ويصوبه أن النظرية ما زالت في طور النمو، وأن مستوى العمل والربط والحد الأدنوي يؤكد ذلك.

وأرى أن التقطيع الشجري للنظرية التوليدية لا يبين أكثر من تقسيم الجملة من كلي إلى جزئي ، وبالعكس، وهو ينطبق على الجمل البسيطة، فالجمل التي فيها اتساع نحوي لا يمكن للتشجير التوليدي بيان دلالته.

أما ورود مفاهيم النظرية التوليدية في التراث العربي القديم، فيمثله (كتاب سيبويه) ، فقد ذكر الخليل وسيبويه في الكتاب الكثير من مفاهيم النظرية، وغيرهما من النحويين العرب القدماء، فقد ذكروا البنية السطحية والبنية العميقة كمفهوم، لا كمصطلح، فالأصل والفرع يمثل مفهوم البنيتين، فالأصل في ظاهرة الحذف يمثل البنية العميقة، والفرع يمثل البنية السطحية، وأن الانتقال من البنية العميقة (الأصل) إلى البنية السطحية (الفرع) يتم بقواعد تحويلية[3].

---

(1) ينظر: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي : 389 – 396، والبنية العميقة في الدرس اللساني العربي : 298.

(2) ينظر: النظرية الخليلية الحديثة : 79.

(3) ينظر: البنية العميقة في الدرس اللساني العربي : 87 – 89.

وأرى أن الكفاءة اللغوية والأداء في النظرية التوليدية التحويلية قد وردا في مفهومها عند العرب القدماء، فما تأكيد سيبويه على سنن العرب بالنسبة للاستعمال الفردي الأدائي إلا كونه يمثل في مفهومه مقاربة لمفهومي الكفاءة والأداء في التوليدية .

وأحسب أن فكرة القوة والإنجاز مقاربة لفكرة القوى والفعل في الاصطلاح المنطقي، فما جاء في النظرية التوليدية التحويلية يمت إلى الفكر الأرسطي في المفهوم كثيراً.

أما الجملة النواة التي ذكرها تشومسكي في نظريته فمفهومها كان حاضراً في التراث العربي، فتأكيد الخليل وسيبويه على الجملة الأصل تقترب من مفهوم تشومسكي، وما يتفرع عنها من جمل فرعية.

وأرى أن العلماء العرب القدماء قد فاقوا اللسانيات الحديثة في وضع النظريات للغة، فالشجرة الخليلية فاقت الشجرة التشومسكية في كونها ليست اندراجاً، بل هي جانب أساسي في البنية التركيبية، بل هي تشجير للمعنى كذلك، أما التقسيم الشجري في النظرية التوليدية، وإن حاول وضع نظرية للتقسيم الدلالي، فقد وقع في تعسف واضح؛ لأنه لا ضمان في قبول هذه المكونات الدلالية للتجزئة إلى ما هو أبسط منها، والعلماء العرب قد وضعوا أصولاً وفروعاً ليس للفظ التركيبي فقط، وإنما للمعاني كذلك ، وهذا ما لا يوجد في النظريات اللسانية الحديثة [1].

(1) ينظر: النظرية الخليلية الحديثة : 87 –91.

- **نظرات في النظرية التداولية:**

يرى الدكتور كريم حسين ناصح ((أن التداولية اللسانية الوظيفية المنبثقة عنها أو المتأثرة بها لم تسد الثغرة الكبيرة التي أحدثتها المفاهيم العلمية وتطبيقاتها سداً كاملاً)) [1].

ووضح كذلك أنها لم تهتم بالنسبة الصوتية، والصرفية، في بنية الجملة ، بقوله: ((ونحت التداولية منحى ثالثاً فاهتمت بأفعال الكلام، وتأثيرها ، وإنجازها، والاستلزام، والتعاون، والحجاج، والإقناع والمواءمة، ولم تُعر البنية الصوتية أو الصرفية أو بنية الجملة أي اهتمام)) [2].

ويرى الدكتور كريم حسين ناصح أن المنهج العربي القديم قد فاق النظريات الحديثة في الشمولية ، كالتداولية مثلا، ويدعو إلى التوفيق بين المناهج والنظريات العربية القديمة والنظريات اللسانية الحديثة[3]، ووجّه الدكتور كريم حسين ناصح نقداً للإشارات الغربية، فبعضهم يخلطون بين اسم الإشارة، والعلم، والضمير، مشرا لها بمصطلح الإشاريات، فهذا في المفهوم خلط[4].

ظهر مصطلح التداولية مع العالم الأمريكي تشارلز موريس سنة (1983) ضمن الفروع الثلاثة للسيميائية: (علم التركيب، وعلم الدلالة، والتداولية)، ويعني بالتداولية: علاقة العلامات بمفسريها، وطورها بعد ذلك العالم أوستن، وسيرل، وجرايس. ولا تنتمي التداولية

(1) ينظر: في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 28.
(2) في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 31.
(3) ينظر: م. ن : 35.
(4) ينظر: هويتنا العربية في اللسانيات ومناهجها : 112.

بهذا المفهوم إلى أي مستوى من مستويات اللغة (الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي)، فالتداولية تُدْرَس للتعرف على سبب شذوذ مجموعة من الجمل تداولياً، أو تعدّ وترصد الكلام المحال ، وعرفت بأنها تنظر إلى اللغة كوظيفة، أو أنها تدرس المعنى من كل جوانبه التي تغاضت عنها النظريات اللسانية السابقة، أو هي النظر في كل السياقات المستعملة، وهي تعنى بكل ما يكشف للمتلقي عن مقاصد المتكلم، فمن خلال كل هذه التعاريف المذكورة آنفاً يستشف أنها تدرس السياقات التي تكشف معنى المتكلم[1].

فالبحث التداولي يتناول بالدراسة جوانباً أربعةً، هي: (الإشارة، والافتراض المسبق أو السابق، والاستلزام الحواري، والأفعال الكلامية) . فالإشارات في التداولية خمس إشارات ، هي : (الإشارات الشخصية، والإشارات المكانية، والإشارات الزمانية، وإشارات الخطاب، والإشارات الاجتماعية) [2].

أما الافتراض المسبق فهو يمثل علم أو افتراض المتكلم بأن المخاطب يعلم مسبقاً بما سيوجهه إليه من حديث، وقسمه بعضهم إلى افتراض دلالي وافتراض قضوي[3].

أما الاستلزام الحواري فهو من أهم جوانب التداولية، فجرايس صاحب الاستلزام الحواري عند الناس منطلقاً من أن كلامهم وحواراتهم تقع في أنهم يتكلمون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يتكلمون، وقد يقصدون عكس قولهم، فربط بين ما يقال ويقصد في الاستلزام الحواري، فجعل الاستلزام نوعين: عرفي، وحواري، مرتكزاً على مبدأ التعاون بين المتكلم

(1) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 9 – 13.
(2) ينظر: م. ن : 15 – 25.
(3) ينظر: م. ن : 26 – 29.

والمخاطب في حوارهما، وأن هذا النوع من الحوار يضمّ أربعة مبادئ، هي: (مبدأ الكم، ومبدأ الكيف، ومبدأ المناسبة، ومبدأ الطريقة) [1].

أما الأفعال الكلامية فهي بداية التداولية ، وكانت التداولية مرادفة لها، ويعد جون أوستن أبا للتداولية، فقد ميز بين نوعين من الأفعال الكلامية: الأفعال الإخبارية، والأفعال الأدائية، وجعل لها ، أي: للأدائية شروطاً، وبيّن الفعل اللفظي، والفعل الإنجازي، والفعل التأثيري، وكذلك قدّم أوستن للفعل الكلامي تصنيفاً آخر، يتعلق بقوة الإنجاز، هو: (أفعال الأحكام، والقرارات، والتعهد، والسلوك، والإيضاح، وطور سيدل شروط الملاءمة عند أوستن، جاعلاً هذه الشروط أربعة، هي: (شرط المحتوى القضوي، والتمهيدي، والإخلاص، والأساسي) ، وجعل الأسس للأفعال الكلامية ثلاثة أسس، هي : (الغرض الإنجازي، واتجاه المطابقة، وشرط الإخلاص)[2].

ويظهر مما تقدم ذكره آنفاً في مرتكزات التداولية أنها لم تهتم بالجانب الصرفي، والصوتي، والنحوي، بل اهتمت بالجانب السياقي في كل جوانبه.

أما التراث العربي فقد فاق التداولية فيما تناولته، بل يرتكز منهجه على الشمولية، وهذا بيِّنٌ في كتاب سيبويه، فقد تناول كل السياقات (السياق اللغوي، والسياق الحالي)، وكذلك شمل المستويات الأربعة للغة: (المستوى الصوتي ، والصرفي، والنحوي، والدلالي) [3]، بل

(1) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 32 – 34.
(2) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 40 – 49.
(3) ينظر: التفسير التداولي عند سيبويه للقضايا النحوية : 1711.

فاقوا اللسانيين في دقّة التفصيل في الإشاريات، التي خلط فيها الغربيون [1]، فالعلماء العرب القدماء قد فرقوا بين الإشاريات، فقد فرق الرضي بين الإشاريات الواحدة، وهذا في المضمرات، والمظهرات، مفصلاً في أسماء الإشارة [2].

- **نظرات في المنهج المقارن:**

وجه الدكتور كريم حسين ناصح نقداً للمنهج المقارن، بقوله: ((وجدت أن الغربيين لم يوجهوا المنهج المقارن التوجيه الصحيح، فقد قصروه على الموازنة بين اللغات ذات الأرومة الواحدة، كالموازنة بين اللغات السامية، أو اللغات الهند أوربية، لمعرفة المشتركات بينها، وتعيين اللغة الأم، ....)) [3]، مشخصاً القصور في ذلك وموضحاً المرتكز المهم في الدراسة المقارنة، بقوله: ((وكان الأولى تضمين المنهج المقارن فضلاً عن ذلك التوجه إلى موازنات من نمط آخر، كالموازنة بين الدراسات الأوربية القديمة، التي سبقت ظهور اللسانيات المعاصرة، وبين الدراسات اللغوية القديمة الأخرى كالدراسات اللغوية العربية، والهندية، والسريانية، واليونانية، ولو أنهم أجروا مثل هذه الموازنة لأتيح لهم الاطلاع على الدراسات القديمة ذات الشمولية في المنهج، والنظر اللساني السليم)) [4].

وضح دي سو سير أن علم اللغة التأريخي قد مر بثلاث مراحل، منها مرحلة المنهج المقارن، بقوله: ((بدأت المرحلة الثالثة عندما أكتشف العلماء أن اللغات يمكن مقارنة

(1) التداولية أصولها واتجاهاتها : 83، 85.
(2) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 3/ 220 – 221.
(3) في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء : 23.
(4) م. ن : 23 – 24.

بعضها ببعض ، وكان هذا الاكتشاف بداية لفقه اللغة المقارن ، ففي عام 1816 نشر بوب كتاباً سماه في النظام الصرفي للسنسكريتية ، قارن فيه اللغة السنسكريتية باللغة الألمانية والإغريقية واللاتينية وغيرها، ولم يكن (بوب) أول من أشار إلى أوجه الشبه بين هذه اللغات وانحدارها من أصل واحد فقد سبقه إلى ذلك وليم جونز المستشرق الإنكليزي)) [1].

ووجّه دي سو سير نقداً لمدرسة علم اللغة المقارن ، بقوله: ((بيد أن مدرسة علم اللغة المقارن، التي يعود إليها الفضل – لاشك – في اكتشاف فرع جديد مثمر من فروع المعرفة، لم تفلح في إنشاء علم اللغة الحقيقي. لكونها أهملت البحث في طبيعة الموضوع الذي تدرسه. وهذه خطوة أساسية بدونها لا يستطيع أيُّ علم من العلوم أن يجد له أسلوباً في الدراسة)) [2].

وبيَّن الدكتور نعمة رحيم العزاوي أن المنهج المقارن يقع ضمن المنهج التأريخي في دراسة اللغة، ويختلف عن التأريخي بأنه يتناول الظواهر اللغوية في لغات عدة معاً، مسلطاً تناوله للغات التي تنتمي إلى أصل واحد، كالسامية أو الحامية أو الهندية الأوربية. وهدف هذا المنهج التأصيل التأريخي للغات، مشيراً إلى تأكيد هذا المنهج على اللغة الأم، وبيَّن الفرق بين المنهج المقارن والمنهج التقابلي، فالأول يهدف للتأصيل وبيان جوانب التطور،

(1) علم اللغة العام : 19 – 20.

(2) م. ن : 21.

والثاني هدفه تعليمي ومعرفي للمشكلات التي تحفُّ بالدارس للغة الذي يهدف إلى اكتساب لغة جديدة بطريق يسير[1].

ووضح الدكتور العزاوي أسس المنهج المقارن في تقسيمه للغات إلى مجموعات أطلق عليها (أسر)، فالكشف عن القرابة بين مجموعة معينة من اللغات من خلال المقارنة بين الصيغ الموضوعة في وقت مبكر في تلك اللغات، ثم بعد تناولها بالفحص والموازنة، يبيّن مقدار الصلة بينها، مع بيان الشكل الذي يمثل القرب من اللغة الأم، فالكشف عن المستويات اللغوية الأربعة كلما أوغلت قدماً كان دليلاً بيّناً على أن هذه اللغات تنتمي إلى أسرة واحدة، وبيَّن أن نشأة هذا المنهج يرتبط باكتشاف اللغة السنسكريتية، آخذاً بالتطور في القرن التاسع عشر، وأن مجالات المنهج المقارن تمثل الأصوات، والصرف، والنحو، الدلالة. ووضح العزاوي الدوافع عند اللغويين الأوربيين وسبب ظهور هذا المنهج عندهم، فأوعزه إلى الدافع الديني، والهجرة والاستعمار، واستقلالية العلوم عن الفلسفة، والقومية، وعلم الآثار[2].

يظهر مما تقدم ذكرهُ آنفاً في بيان المنهج المقارن، ونشأته، ومفهومه، وأسسه، ودوافع النشوء، أنه كان بعيداً عن دراسة الدراسات السابقة لعلماء الأمم للغات المختلفة، مما أفقد هذا المنهج الاختزال الزمني؛ لأنه لو أطلع على نتاج الدراسات القديمة، كالعربية وغيرها من اللغات الأخرى لأدى ذلك إلى رصد التقارب بين اللغات في الكثير من جوانبها، مما يوفر من الوقت ما يختزل الجهد والزمن.

---

(1) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : 167 – 168.

(2) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : 169 – 175.

الخاتمة

الخاتمة ونتائج البحث :

لما كانت الجهود النحوية واللسانية عند القدماء والمحدثين قد أخذت مكانتها في الحقل النحوي واللساني ، وهي تمثل مجموع ما توصل إليه من نظريات تمثل مرتكز اللغة ، بعد أن أعملوا فكرهم وتفكيرهم في استنباط القواعد والأصول التي تحكم النظام اللغوي ، على اختلاف رؤاهم ومتبنياتهم ومناهجهم ، فسبرت أغوار جهود التفكير والفكر عند القدماء والمحدثين ، وكذا عند الدكتور كريم حسين ناصح ، وعلى الرغم من صعوبة الأمر ؛ لأن الخوض في هذا الجهد التفكيري هو خوض في المجردات ، مما يزيد الأمر صعوبة ، فالربط بين التفكير الذهني وبين ما هو ظاهر من تراكيب وسياقات يحتاج إلى الكثير من التأمل والبحث الجاد والصبر ، ولكن في نهاية المطاف كانت هناك قطاف مثمرة .

وقد حاول الباحث إبراز الجهود النحوية واللسانية في كتب الدكتور كريم حسين ناصح ، على الرغم من اتساع أفكاره ، وكثرة آرائه النقدية للقدماء والمحدثين .

والباحث – وهو يختتم الصفحات النهائية من هذا البحث – قد خرج بعدد من النتائج ، يقدم بعضها بين يدي قارئه ، كما هو آتٍ :

-الجهد التفكيري في النحو العربي في أصوله قد أظهر أن الأصل الوحيد عند القدماء من أصول النحو العربي هو السماع ، وأن القياس عندهم قياس حكم وشبه ، وأن باقي الأصول قد فرضها الترف الفكري عند المتأخرين من علماء النحو العربي القديم .

- نظرية العامل في النحو العربي ترتكز على ثلاثة مرتكزات مجتمعة معا ، هي : (المتكلم ، والمعنى ، والبناء التركيبي) ، في التراث النحوي العربي القديم .

- المصطلح النحوي في التراث النحوي العربي عند القدماء كان أصيلا ، فهو لم يتأثر بالمصطلح الكلامي .

- التفكير في أنماط الجمل النحوية والمعنى قد أثبت أن كل تغيّر في المعنى يقتضي تغيّرا في التركيب ، وبالعكس .

- الجر على الجوار يلزم من تغيّر الموقعية والإعراب فيه تغيّر المعنى ، مع ازدواجية وظيفية في شمول التغيّر الصوتي .

-الحذف ظاهرة موجودة في العربية ، وأن النحويين قد أظهروها استنادا لمتابعتهم لكلام العرب ، وهو جزء العامل والمعنى .

- ظاهرة الحذف جاءت لغرض دلالي بالمطابقة ، وكذا غرض آخر هو الإيجاز والاختصار بالملازمة ، وأن السياق يكشف عن المعنى المحذوف (العامل) ، ولا يفسر الإعراب في التركيب الظاهر ؛ لأن العامل (المحذوف) هو الذي يفسر الموقعية وجزءها (الإعراب) .

- السياق له أثر كبير في بيان المعنى ، وقد رصد البحث نوعين من القرائن بالنظر إلى جهة المعنى : قرائن كاشفة عن جزء المعنى ، وقرائن موجدة للمعنى .

-الحركات الإعرابية لها وظيفتان ازدواجيتان : الأولى : دلالتها على المعاني ، والثانية : وصل الكلام .

- إسناد الجمل وإعرابها وأثرها في المعنى ، وإحلالها في موقع المفرد ؛ هو لبيان موقعيتها، وإعرابها ، وأنها تعرب إعراب المفرد المقدر سبكا ، أو تأويلا ، الذي هو جزء المعنى ، ولا يعني المساواة بيّن الجملة والمفرد.

- معايير النص عند دي بو جراند قد طرقها علماء اللغة القدماء في التراث العربي بمفاهيمها ، بل فاقوا الغرب فيها ، فالقرطاجني مثالا على ذلك في معاييره، وأن الذوق يصلح أن يكون معيارا من تلك المعايير .

- (المنهج التفاهمي في إطار التفاعل المعرفي) الذي وضعه الدكتور كريم حسين ناصح للسانيات عربية جديدة يمثل محاولة جادة في الدراسات العربية الحديثة ؛ لأخذ الريادة العالمية في نظريات اللغة ، وهو منهج أفاد من النظريات العربية القديمة في التراث الموروث والنظريات اللسانية الحديثة في التراث العالمي الحديث .

- النظرات النقدية التي وجهها الدكتور كريم حسين ناصح للسانيات الحديثة كشفت عن عدم شمولية وتكامل المناهج والنظريات اللسانية الغربية الحديثة ، فمن أمثلة ذلك النظرية التحويلية التوليدية ، إذ ألغت البنية العميقة في الحد الأدنوي .

- من أهم النظرات النقدية التي وجهها الدكتور كريم حسين ناصح للسانيات الحديثة عدم جعلها المعنى المرتكز الأول في بنائها ، أما في منهجه اللساني الجديد فقد جعل الدكتور كريم حسين ناصح المعنى المرتكز الأول فيه .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع :

- القران الكريم .

1. الاتساع اللغوي بين القديم والحديث ، عطية نايف الغول، ط 2، دار البيروني للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٨م
2. الإجماع دراسة في أصول النحو العربي، محمد إسماعيل المشهداني ،ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2013م.
3. أساليب التعبير عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، هادي حسن حمودي ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2021 م .
4. الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، إدريس مقبول ، ط 1 ، عالم الكتب الحديث ، إربد – الأردن ، وجدار الكتاب العالمي ، عمان ، الأردن ، 2007 م .
5. أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، مصطفى شاهر خلوف ، ط 1، دار الفكر ، عمان2009م
6. أصالة النحو العربي ، كريم حسين ناصح الخالدي ، ط 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 م .
7. الإصباح في شرح الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، محمود فجال، ط1، دار القلم، دمشق، 1989م.
8. أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ط1، دار غريب، القاهرة، 2007م.

9. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص ، محمد الشاوش ، ط 1 ، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس ، 2001 م .

10. الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة – البلاغة، تمام حسان، دط – عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

11. أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين، دراسة في البنية والمنهج، حامد ناصر الظالمي، ط1، الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 2011م.

12. أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: محمد سالم صالح، ط1، دار السلام، القاهرة – مصر، 2006م.

13. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989م.

14. أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني ، ط2، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

15. أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة: ط1، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان، 1987م.

16. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417 هـ - 1996 م.

17. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق – بيروت، دار الفكر، ط2، 1971، دمشق، 1957م.

18. آفاق جديد في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دط، دار المعرفة الجامعية، د.م ، 2002م.

19. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، محمود سليمان الياقوت، د ط، دار المعرفة الجامعية، دم، 2006م.

20. الألسنية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ميشال زكريا، 2ط، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986م.

21. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسن العلوي(ت ٥٤٢هـ) ، ط 1 ، مكتبة المدني ، مصر، ١٩٩٢م.

22. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، لأبي البركات عبدالرحمن بن عمر بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف، من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، د ط ، دار الفكر، د .م، د.ت.

23. الإيضاح العضدي، لأبي على الفارسي (377 هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، د م، 1389 هـ - 1969 م.

24. الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت337هـ) ، تحقيق : محمد السيد عثمان ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2012م .

25. البحث الدلالي عند ابن سينا الدراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات، مشكور كاظم العوادي ، ط 1 ، مؤسسة البلاغ – دار سلوني، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م

26. البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي (ت794هـ) ، الشيخ عبد القادر عبد الله العاني ، راجعه : عمر سليمان الأشقر ، ط2 ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، 1992م .

27. البديل المعنوي في ظاهرة الحذف ، كريم حسين ناصح الخالدي ، ط 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2018 .

28. البديل المعنوي من ظاهرة الحذف ، كريم حسين ناصح الخالدي ، ط 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2018 م .

29. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1404 هـ - 1984 م.

30. بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، د ط ، دار غريب ، القاهرة ، 2003م .

31. البنية العميقة في الدرس اللساني العربي المقولة والإجراء، آلاء على عبد الله العنبكي، ط1، دار نيبور، العراق ، ٢٠١٤ م .

32. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ) ، د ط ، بيت الأفكار الدولية ، عمان – الأردن ، د ت .

33. التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي (٧٤٣هـ) ، تحقيق هادي علية مطر الهلالي، ط 1 ، عالم الكتب، ٢٠١١ م

34. التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة دراسة في الوكالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ، محمود عكاشة ، ط 2 ، دار النشر للجامعات، القاهرة ، 2011م.

35. التداولية أصولها وأتجاهاتها، جواد ختام، ط 1 ، كنوز المعرفة، عمان، 2016م.

36. التذوق الأدبي، إبراهيم عوض ، د ط ، مكتبة الثقافة، الدوحة – قطر،2005م.

37. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1420 هـ – 2000 م.

38. ترتيب كتاب العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، تصحيح : أسعد الطيب ، ط3 ، أسوة ، د.ت .

39. التعليقة على كتاب سيبويه، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (377 هـ)، تحقيق: عرض بن حمد القوزي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1410 هـ – 1990 م.

40. تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الاندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، زكريا عبد المجيد النوتي، أحمد النجولي الجمل، عبد الحي الفرماوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413 هـ – 1993 م.

41. التفسير التداولي عند سيبويه للقضايا النحوية، فوزية عبدالله علي خر يشا، دط، مجلة كلية اللغة العربية – الزقازيق، 2015.

42. التفضيل الجمالي دراسة في سيكولوجية التذوق الفني ، شاكر عبدالحميد ، دط ، عالم المعرفة، الكويت،2001م.

43. التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ط1، دار الاستقراء – التحليل – التفسير – الشروق، عمان، 2002م.

44. التناص في التراث النقدي العربي قراءة في ضوء نظرية المتعاليات النصية، نور الدين صدر، د ط ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12 ، 2016م.

45. التوسع في كتاب سيبويه، عادل هادي حمادي العبيدي، د ط ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ،2004م.

46. الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، فاضل صالح السامرائي ، ط 3 ، دار الفكر ، عمان – الأردن ، 2009 م .

47. الجملة العربية والمعنى ، فاضل صالح السامرائي ، ط2 ، دار الفكر ، عمان – الأردن ، 2009م .

48. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت١٩٤٣م) اعتنت بها نجوى أنيس ، د ط ، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان ، د ت.

49. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، للإمام ابن هشام الأنصاري ، د ط ، دار ومكتبة الهلال، بيروت ، 2009م.

50. حاشية الصبان ، لمحمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206 هـ) على شرح الأشموني لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت 918 هـ) على ألفية بن مالك ، إبراهيم شمس الدين ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2008م.

51. الحذف والتقدير في النحو العربي ، علي أبو المكارم ، 1ط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٧ .

52. حواشي كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي وأبي القاسم الزمخشري وأبي عبد العزيز العُيوني ، تحقيق : سليمان بن عبد العزيز العيوني ، ط1 ، دار طيبة الخضراء ، الرياض، 2021م .

53. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط1، المكتبة التوفيقية، د م ، 2015م.

54. الخطاب النفسي في القرآن الكريم دراسة دلالية أسلوبية ، كريم حسين ناصح الخالدي ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 م .

55. الخلاف بين النحويين ، السيد رزق الطويل ، ط 1 ، المكتبة الفصلية ، مكة المكرمة ، 1985 م .

56. الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ، مهدي المخزومي ، ط2 ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، 1986م .

57. دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، سعيد حسن بحيري ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2005م .

58. دراسات مصطلحية ، مجلة حولية محكمة يصدرها معهد الدراسات المصطلحية ، العدد5 ، المغرب ، 2006م .

59. الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، محمد سالم صالح، ط 1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008م.

60. دلائل الإعجاز ، لأبي بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471 او 474هـ) ، أبو فهر محمود محمد شاكر ، ط3 ، شركة القدس للنشر والتوزيع ، ومطبعة المدني ، مصر، 1992م .

61. دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، د ط، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996 م.

62. ديوان الحطيئة برواية ابن السكيت (ت 246 هـ) ، مفيد محمد قميحة ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1993 م .

63. رأي في بعض الأصول اللغوية النحوية، عباس حسن، د ط، مطبعة العالم العربي – القاهرة، 1951م.

64. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين أبي الثناء محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي (١٢٧٠هـ)، تحقيق : ماهر حبوش وياسر العزاوي ووليد لبوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٠م

65. سر الفصاحة، لأبي عبد الله بن محمد بن سعيد ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الحجاج محمد النجار، د ط ، المكتبة الأزهرية للتراث، د م ٢٠١٨م

66. السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، د.عبدالرحمن الحاج صالح، د .ط، موقع النشر، الجزائر، 2012م.

67. سياق الحال في كتاب سيبويه ، دراسة في النحو والدلالة ، أسعد خلف العوادي ، د ط ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2010م .

68. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د .خديجة الحديثي، د ط، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م.

69. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت 769 هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، مكتبة الهداية، بيروت – لبنان، 1429 هـ – 2008م.

70. شرح الأشموني على الفية ابن مالك المسمى (منهج السالك، إلى الفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 1375 هـ – 1955 م.

71. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت 686 هـ) ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، ط 1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000 م .

72. شرح اللمع ، لأبن برهان العكبري (ت456هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، ط1 ، السلسلة التراثية ، الكويت ، 1984م .

73. الشرح المعاصر لكتاب سيبويه ، هادي نهر ، د ط ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، أربد – الأردن ، 2014 م .

74. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (ت 669 هـ)، قدّم له: فوّاز الشعار، إشراف أميل بديع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1419 هـ – 1998 م.

75. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، تحقيق الفاخورى ، د ط ، دار الجيل، بيروت ، د . ت.

76. شرح كتاب سيبويه ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ) ، دراسة وتحقيق : شريف عبد الكريم النجار ، تقديم عياد عبد الثبيتي ، ط1 ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ودار السلام ، القاهرة – مصر ، 2021م .

77. شرح كتاب سيبويه ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ) ، ط1 ، دار عمان للنشر والتوزيع ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، 2021م.

78. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1429 هـ – 2008 م.

79. شروح العوامل للشريف الجرجاني (ت 816 هـ) ومحمد بير علي البركوي (ت 981 هـ) ، تحقيق : إلياس قبلان ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2010 م .

80. ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم ، محمد عبد الفتاح الخطيب ، وتقديم عبده الراجحي ، د ط ، دار البصائر ، القاهرة ، 2006 م .

81. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي اليماني (ت 475هـ)، تحقيق: الشربيني شريدة، دط، دار الحديث، القاهرة، 2010م.

82. ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي ، غالب المطلبي ، ط 1 ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 م .

83. ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم فهمي حسين النمر، د ط ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥م.

84. عبقري من البصرة ، مهدي المخزومي ،ط2 ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، 1986م .

85. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ط1 ، مطبوعات الجامعة ، الكويت ، 1984م .

86. علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: د. مالك يوسف المطلبي، 2ط، دار آفاق عربية، بغداد، 1988م.

87. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية، صبحي إبراهيم الفقي، ط 1 ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٠ م.

88. علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، سعيد حسن بحيري ، ط 2 ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م.

89. علم لغة النص النظرية والتطبيق ، عزة شبل محمد، ط 1 ، مكتبة الآداب، القاهرة ، ٢٠٠٧ م

90. العوامل المئة ، لعبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي (ت 471 هـ) ، ط 1 ، دار المنهاج ، السعودية ، 2009 م .

91. الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل ، كريم حسين ناصح الخالدي ، ط1 ، الرضوان للنشر ، عمان ، 2016م .

92. في التذوق الجمالي السينية شوقي، محمد على أبو حمدة، د ط ، مكتبة المحتسب، عمان ، د.ت.

93. في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء ، كريم حسين ناصح الخالدي ، ط 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 22 20م .

94. في اللسانيات المعاصرة نقد وبناء، كريم حسين ناصح الخالدي، 1ط، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2022م.

95. في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي ، ط2 ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، 1986م .

96. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي ، ط2 ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، 1986م .

97. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي (ت 1170 هـ)، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق وشرح محمود يوسف فجال، ط2، دار البحوث، للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2002م.

98. فَيضَة النفس دراسة نصية عربية في ضوء لسانيات النص، كريم حسين ناصح الخالدي، ط 1 ، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٨م.

99. قراءة لغوية نقدية في الصحيفة السجادية ، كريم حسين ناصح الخالدي و حميدة صالح البلداوي ، ط 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 م .

100. القرائن وأثرها في التوجيه النحوي عند سيبويه ، لطيف حاتم الزاملي ، ط1 ، مؤسسة الانتشار العالمي ، بيروت – لبنان ، 2014 م .

101. قضية البنيوية دراسة ونماذج، عبدالسلام المسدي، ط 1 ، المطبعة العربية، تونس، دت.

102. كتاب أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق : هـ رتير ، دط، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان ، دت.

103. كتاب التعريفات ، للشريف علي بن محمد الجرجاني ، ط1 ، المطبعة الخيرية ، المنشأة بجمالية مصر ، 1306هـ .

104. كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، لأبي هلال الحسين بن عبد الله بن سهل العسكري (ت 395هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، 1ط ، دار احياء الكتابة العربية، 1952م.

105. كتاب دلائل الإعجاز ، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت 471 أو 474 هـ) ، تحقيق : أبو فهر محمود محمد شاكر ، ط 3 ، شركة القدس للنشر والتوزيع ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية في مصر ، في مصر و دار المدني بجدة ، 1992 م .

106. الكتاب كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمر بن عثمان قنبر (ت 180 هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط 4 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 2004 م .

107. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار الله أبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وفتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، ط1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1998م .

108. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538 هـ) ومعه ، 1- حاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني ، 2- كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد ابن المنير الإسكندري المالكي ، وبآخره تنزيل الآيات على الشواهد من

الأبيات للعالم المدقق محب الدين أندي ، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د، 1977 م .

109. لسان العرب ، للإمام العلامة ابن منظور (ت 711 هـ) ، نخبة من الأساتذة المتخصصين ، دار الحديث ، القاهرة ، 2003 م .

110. اللسانيات البنيوية منهجيات وأتجاهات، مصطفى غلفان، ط 1 ، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2013م.

111. اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار الى البرنامج الأدنوني، مصطفى غلفان، ومشاركة محمد الملاخ وحافظ إسماعيلي علوي ، ط 1 ، عالم الكتب الحديث، إرْبد – الأردن، 2010م.

112. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد الخطابي ،ط 2 ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء – المغرب، 2006م.

113. اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، ط4 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2004م .

114. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير (ت631هـ) ، تقديم : أحمد الحوفي و بدوي طبانه، دط ، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، دت.

115. مدخل إلى التناص ، ناتالي بييقى سغروس ، ترجمة : عبد الحميد بورايو، 1ط، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا ، ٢٠١٢م.

116. مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، محمد الأخضر الصبيحي، د ط، الدار العربية للعلوم ناشرون ، دم ، دت.

117. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي ، ط 3 ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، 1986 م .

118. مذهب المعتزلة من الكلام إلى الفلسفة ، رشيد الخيون ، ط3 ، الدار العربية للطباعة والنشر ، الرياض ، 2015م .

119. مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ، فخر الدين قباوة ، د ط ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، د م ، 2002 م .

120. المصطلح النحوي ، دراسة نقدية تحليلية ، أحمد عبد العظيم عبد الغني ، د ط ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1990م .

121. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أوآخر القرن الثالث الهجري ، عوض بن حمد القوزي ، ط1 ، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض ، د م ، 1981م

122. معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ، محمد عبدو فلفل ، ط 1 ، دار عصماء ، دمشق ، 2009 م . .

123. معاني القرآن ، لأبي زكريا الفراء (ت 207 هـ)، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ، د ط ، دار السرور ، د ت .

124. معاني النحو ، د ز فاضل صالح السامرائي ، ط1 ، مؤسسة التأريخ العربي ، ودار احياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، 2007م .

125. معانيه النحو ،فاصل صالح السامرائي ،1ط ، مؤسسه التأخي العربي للطباعة والنشر ، بيروت لبنان، ٢٠٠٧ م .

126. معترك الأقران في إعجاز القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، د ط، دار الفكر العربي، د ت.

127. المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ، عواد بن عبد الله المعتق ، ط2 ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1995م .

128. المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية ، محمد محمد يونس علي ، ط2 ، دار المدار الإسلامي ، بيروت – لبنان ، 2007م .

129. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) تحقيق : حسن حمد ومراجعة إميل بديع يعقوب ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2005 م .

130. مفهوم الجملة عند سيبويه ، حسن عبد الغني جواد الأسدي ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2007 م .

131. المقتصد في شرح رسالة الإيضاح ، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) ، تحقيق : الشربيني شريدة ، د ط ، دار الحديث ، القاهرة ، 2009 م .

132. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د ط، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 2010 م.

133. من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ط3 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1966م.

134. من أصول التحويل في نحو العربية ، ممدوح عبد الرحمن ، ط 2 ، دار المعرفة الجامعية ، د م ، 1999 م .

135. مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، نعمة رحيم العزاوي، دط، مكتبة اللغة العربي، ومطبعة المجمع العلمي، 2001م.

136. مناهج التأليف النحوي ، كريم حسين ناصح الخالدي ، ط 1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 .

137. منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ، محمد كاظم البكاء ، ط 1 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1989 م .

138. الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية ، حسين رفعت حسين ، ط 2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2010 م .

139. نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ) ، دققه : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1992م .

140. النحو العربي إبراهيم إبراهيم بركات ، 1ط ، دار النشر للجامعات، مصر، 2007م.

141. النحو العربي والدرس الحديث في المنهج ، عبده الراجحي ، د ط ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، 1979 م .

142. نحو العربية ، عبد اللطيف الخطيب وسعد عبد العزيز مصلوح ، ط1 ، مكتبة العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 2001م .

143. النحو الوافي، عبّاس حسن، د ط، مكتبة المحمدي، بيروت – لبنان، 1428 هـ – 2007 م.

144. النزعة العقلية في تفكير المعتزلة ، علي فهمي خشيم ، ط2 ، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، د م ، 1986 .

145. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، ط2، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

146. النص والخطاب والإجراء، أوبرت دي بو جراند، ترجمة تمام حسان ، ط 1 ، عالم الكتب ، القاهرة، 1998م.

147. نظرات في الجملة العربية ، كريم حسين ناصح الخالدي ، ط 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 م .

148. النظرية الخليلية الحديثة لمفاهيمها الأساسية، عبدالرحمن الحاج صالح، العدد الرابع، كراسات المركز سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي التقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، 2007م.

149. نظرية العامل في النحو العربي في هدى كتاب سيبويه ، سعيد أحمد طالب البطاطي ، ط 1 ، حوران للدراسات والنشر والتراث ، دمشق – سورية ، 2020 م

150. نظرية الفروع والأصول في النحو العربي ، طارق النجار ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2017م .

151. نظرية المعنى في الدراسات النحوية ،كريم حسين ناصح الخالدي ، ط2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2018 .

152. نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، حسام أحمد فرج، تقديم سليمان العطار ومحمود فهمي حجازي ،1ط ، مكتبة الآداب القاهرة، 2007م.

153. نظرية نحو الكلام رؤية عربية أصلية ، كريم حسين ناصح الخالدي ، د ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2014م .

154. هويتنا العربية في اللسانيات ومناهجها ، كريم حسين ناصح الخالدي ، ط 1 ، دار دجلة ، عمان – الأردن ، 2019 م .

الرسائل والأطاريح الجامعية :

1. أثر العامل النحوي في توجيه قراءات الكوفيين(رسالة) ، محمد أحمد بلال الصديق ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2004 م .

2. البنى النحوية وأثرها في المعنى (أطروحة) ، أحمد عبد الله حمود العاني ، إشراف : د . هدى محمد صالح الحديثي ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، 2003 م .

3. جهود الدارسين المحدثين في دراسة الظاهر النحوية دراسة في تفكير د . كريم حسين ناصح الخالدي من خلال مؤلفاته ، نسرين حليمت وفهيمة بن ريغي ، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية الآداب واللغات ، الجزائر ، 2018 م .

4. الجوار في اللغة العربية حقيقته ودلالته (أطروحة)، الدكتور محمد قسيم – جامعة كابل كلية اللغات و آدابها قسم اللغة العربية، ١٣٩٦هـ ..

5. الدرس المعنوي الدلالي عند الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي (رسالة) ، سندس ناجي رشيد ، إشراف : أ . د . بان صالح الخفاجي ، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد ، 2015 م .

6. العمل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (دراسة وصفية تحليلية نقدية) (أطروحة) ، أحمد عزّوز ، ط 2 ، الجزائر ، 2014 م .

7. المعنى النحوي في شرح الرضي (ت 688 هـ) (رسالة) ،قصي ثعبان يوسف ، إشراف : أ . د . سلام موجد خلخال الزبيدي ، كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء ، 2019 م .

8. نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية (أطروحة) ، مصطفى بن حمزة ، ط 1 ، د م ، 2004 م .

البحوث :

1. جماليات الاتساع في المعنى وتعدده دراسة نظرية تطبيقية في القرآن الكريم ، عبد الحميد هنداوي .

2. الوحدات المعنوية المتحركة في الفكر النحوي العربي ، أ. د . كريم حسين ناصح الخالدي ، كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) الجامعة للعلوم الإسلامية ، 2019 م.

3. اللغة والكلام في التراث النحوي العربي ، محمد سعيد صالح ربيع الغامدي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبد العزيز ن بجدة ، 2006 م .

4. نظرات معاصرة في النحو العربي – الجملة أنموذجا ، د . شيماء رشيد محمد زنكة ، كلية التربية – جامعة رابرين – رانية / إقليم كردستان ، دت .

5. نظريـة تشومسـكي التحويليـة التوليديـة للأسـس والمفـاهيم (بحـث)، مختـار درقـاوي، الشلف.

- The grammatical term in Arabic grammar heritage to the ancient was authentic for it wasn't affected by the verbal term.

-Thinking in grammatical sentence patterns and meaning proved that change in meaning requires a change in structure and vice versa.

-Context has great role in stating the meaning where two types of context were observed: contexts that reveal part of the meaning and contexts that find the meaning.

-Predicting sentences, parsing them, their influence in meaning, and ptting them in singular position is stating their positions, as well, they are parsed as the predestinated singular or in interpretive which is part of the text.

-The text criteria to de Pogrand were mentioned by the ancient linguists in Arabic heritage including its concepts, rather, they exceeded the West for example the Carthaginian were the flair can be a standard for these criteria.

- The understanding method in cognitive activation framework that Doctor Keream Hussein Nasih put to new Arabic linguistics represents a serious attempt in the modern Arabic studies to acquire the international leadership in language theories. It is a method that got benefit from the old Arabic theories of the heir heritage of the modern linguistic theory of the modern international heritage.

-The critical theories that theories that doctor Keream Hussein Nasih headed to modern linguistics revealed the incomprehensiveness and no totality of methods and the modern Western linguistic theories.

Dr. Tawfeeq Majeed

Abstract:

Arabic grammar and modern linguistics passed through great effort and stages by the linguists to be such linguistic structure and scientific theorization that reveal and prove languages principles as method which can be shed the light on, that's why the current dissertation entitled" The Syntactic and Linguistic Efforts to Doctor Keream Hussein Nasih" came due to its seriousness in the old and modern Arabic linguistic research, as well the modern linguistics. From the other side, the doctor implied in his study for the old and modern lingual and linguistic heritage, critical and structural theories which attracts the study efforts. However, the study contained three chapters and nine sections, preceded by a preface entitled " the grammatical and linguistic thinking". The first chapter which is entitled "Arabic grammar theory " has three sections represented by principles of Arabic grammar, the agent theory, and the grammatical terms and verbal term. The second chapter which is entitled " thinking in sentence patterns and meaning " has three sections. These are sentence patterns, context and meaning, and sentence position and parsing. The third chapter which is entitled " critical and structural linguistic sights" has three sections: text criterion between de Pogrand and Carthaginian the understanding method in the cognitive cooperative framework, critical linguistic theories. This is followed by the conclusion, the research results, and a list of references and bibliography. Thus, after digging deeply in these efforts to Doctor Keream Hussein Nasih were his sights structural critical in the old Arabic heritage? As well in the modern linguistic heritage? Therefore, the study concluded the following results.

-The thinking effort in Arabic grammar concerning its origins revealed that the unique origin to the ancient of the Arabic grammar origin is listening, and their standard is judgement and analogy measurement, while other origins were imposed by the cognitive luxury to the contemporary scholars of the old Arabic grammar.

-Agent theory in Arabic grammar stands on three total bases represented by (speaker, meaning, and the structural construction) in the old Arabic grammar heritage.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

The Syntactic and Linguistic Efforts to Doctor Keream Hussein Nasih

by:

Qusay Thu'ban Yousif

A Dissertation submitted to the council of College of Education/

Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements

of Ph.D. Certification in the Philosophy of Arabic language / Literature

The supervisor:

Prof. Dr. Selam Mujid Khilkhal

2023 A.D. 1444 H.